موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

الجزء الثامن من كتاب الأئمة الاثني عشر

السيد محمد كاظم القزويني

"رضوان الله عليه"

موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

شبكة الفكر
alfeker.net

تأليف

المرحوم العلامة المحقق آية الله
السيد محمد كاظم القزويني
«رضوان الله عليه»

الجزء الثامن والثلاثون

القزويني، السيّد محمّد كاظم، ١٣٤٨ ـ ١٤١٤ هـ
موسوعة الإمام الصادق عليه السلام/ تأليف السيّد محمّد كاظم القزويني، اعداد:
أبناء المرحوم المؤلف.
مؤسسة الرافد للمطبوعات، قم١٤٣٢/ هـ٢٠١١/ م

ISBN: 978-600-5688-98-6

الكتاب عربي: ٣٦٨ صفحة
المجلد الثامن والثلاثون من موسوعة الامام الصادق عليه السلام
١. الطلاق ـ الإيلاء ـ أحاديث.
٢. جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، الإمام السادس، ٨٣ ـ ١٤٨ هـ
٩م / ٤ق / ٤٥ BP ٢٩٧ / ٩٥٥٣

هوية الكتاب:

الكتاب: موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام) الجزء الثامن والثلاثون
تأليف: المرحوم آية اللّه العلاّمة السيّد محمّد كاظم القزويني (قدس سره)
إعداد وتنظيم: ابناء المرحوم المؤلّف
الناشر: مؤسسة الرافد للمطبوعات
المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام
التنضيد والإخراج: كومبيوتر المجتبى عليه السلام
الطبعة: الاولى ـ تاريخ الطبع: ١٤٣٣ هجري ـ العدد: ١٠٠٠ نسخة

ISBN 978 - 600 - 5688 - 98 - 6

مراكز التوزيع

مكتبة فدك ـ قم ـ صفائية ـ مجمع الإمام المهدي عليه السلام ـ الرقم ١١٦ ـ تليفون: ٧٨٣٣٦٢٤
مؤسسة الرافد للمطبوعات ـ قم شارع معلّم ـ الفرع١٢ ـ الرقم٣ arrafed_pub@yahoo.com
www.arrafed.com

مكتبة ابن فهدالحلي ـ كربلاء المقدّسة ـ شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام ـ ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ . . .﴾[1] .

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلاَتُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا . . .﴾[2] .

﴿لاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ * وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى . . .﴾[3] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللهَ رَبَّكُمْ لاَتُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ . . . * فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لله . . .﴾[4] .

١ـ البقرة ٢ : ٢٢٩ .

٢ـ البقرة ٢ : ٢٣١ .

٣ـ البقرة ٢ : ٢٣٦ و٢٣٧ .

٤ـ الطلاق ٦٥ : ١ و٢ .

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ وَلاَيَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ . . .﴾[١] .

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً . . .﴾[٢] .

﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ . . .﴾[٣] .

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ * . . .﴾[٤] .

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُو فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٥] .

١ـ البقرة ٢ : ٢٢٨ .

٢ـ البقرة ٢ : ٢٣٤ .

٣ـ المجادلة ٥٨ : ٢ ـ ٤ .

٤ـ النور ٢٤ : ٦ ـ ١٠ .

٥ـ البقرة ٢ : ٢٢٦ و٢٢٧ .

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ذي الجود والإكرام والفضل والإنعام، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمّد وآله الكرام الطاهرين من الآثام، ولعنة الله على أعدائهم اللّئام من الآن الى يوم القيام.

وبعد: فهذا هو **الجزء الثامن والثلاثون من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) المباركة**، ويحمل بين دفّتيه الأحاديث المروية عنه (صلوات الله عليه) حول الطلاق وأقسامه وأحكامه وتوابعه من الرَّجعة والعدَّة، وطلاق الخلع والمباراة ومسائل الظّهار واللِّعان والإيلاء ومايتعلَّق بهذه الأبواب.

وقد ذكرنا ـ في أوائل هذا الجزء ـ كلمة موجزة حول التهمة التي حاول بنو أُميَّة ـ أبناء الطُّلَقاء ـ أنْ يُلصقوها بالامام الحسن المجتبى (عليه الصلاة والسلام) وهي أنّه كان كثير النكاح والطلاق وكان مشغولاً بالنساء.

وقد أثبتنا براءة السبط الأكبر من هذه التّهمة وطهارته من كلّ ما لايليق بشخصيَّته الالهيَّة ومكانته السّامية ومنزلته الرفيعة، ومنها: كونه مطلاقاً.

إن الطلاق شيء مكروه ومبغوض عند الله سبحانه، ومن الواضح أنّ أولياء الله يتقرَّبون اليه بما يرضيه ويتجنَّبون كلَّ ما يكرهه

ويُسخطه، وأهل البيت ـ الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً ـ هم سادة أولياء الله الطاهرين المعصومين.

هذا.. ولنا كلمة حول الطلاق.. فنقول: من المؤسف جداً أن ظاهرة الطلاق قد انتشرت في البلاد الاسلاميَّة بصورة فضيعة وأصبحتْ تهدِّد المجتمع الاسلامي بالسقوط والانهيار لما فيها من المساوئ والمفاسد.

والأسباب متعدِّدة إلاّ أن من أهمِّها: انغماس المجتمع في الامور الماديّة والاهتمام بالأُمور التافهة والبُعد عن الأمور المعنوية، ممّا ادّى الى ظهور المشاكل والخلافات بين الزوجين وقادتْهما الى المحاكم وانتهت بهما الى الفُرقة والفصال.

ولو كان الزَّوجان ينتهجان سبيل القناعة والكفاف في حياتهما الزوجيَّة ويبتعدان عن التفاخر والتظاهر بالأمور الماديّة التافهة لكانت السعادة تخيِّم على حياتهما المشتركة وينعمان بالدَّعة والسكينة والراحة النفسيَّة... ولكن الشيطان الرجيم آلى على نفسه أن يزرع العداوة والبغضاء بين الناس بمختلف الوسائل والأسباب، والمؤمن هو الذي ينتصر على هذا العدوّ اللعين وذلك من خلال الالتزام بتعاليم الاسلام الراقية وخاصة في الحياة الزوجيَّة..

أسأل الله تعالى أن يوفّقنا جميعاً لتطبيق الاسلام في مختلف مجالات الحياة، حتى نسعد في الدنيا ونفوز في الآخرة بما هو خير وأبقى، إن شاء الله تعالى.

محمد كاظم القزويني
قم المقدَّسة ـ إيران

كتاب الطلاق

أبواب مقدماته وشرائطه

باب (١)
أبغض الحلال إلى اللّه الطلاق

٢٦٨٨٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عبدالرحمن بن محمد، عن أبي خديجة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ اللّه (عزّوجلّ) يحبّ البيت الّذي فيه العرس، ويبغض البيت الّذي فيه الطلاق، وما من شيء أبغض الى اللّه (عزّوجلّ) من الطلاق[1].

٢٦٨٨٧ـ مستدرك الوسائل: تحفة الإخوان للمولى محمد سعيد المزيدي ـ عن أبي بصير، عن جعفر بن محمد (عليهم السّلام) ـ في حديث طويل في قصّة آدم (عليه السّلام) ـ قال: لاشيء مباح أبغض

١ـ الكافي: ج٦ ص٥٤ ح٣.

الى اللّه تعالى من الطلاق[١] .

باب (٢)
المطلاق الذوّاق من أبغض الناس الى اللّه

٢٦٨٨٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ما من شيء ممّا أحلّه اللّه (عزّوجلّ) أبغض إليه من الطلاق وإنّ اللّه يبغض المطلاق الذّوّاق[٢] .

٢٦٨٨٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعت أبي (عليه السّلام) يقول: إنّ اللّه (عزّوجلّ) يبغض كلّ مطلاق ذوّاق[٣] .

باب (٣)
الطلاق مكروه قبيح

٢٦٨٩٠ـ الكافي: وبإسناده، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: بلغ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) أنّ أبا أيّوب يريد أن يطلّق

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٧٩ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٤ ح٢.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٥ ح٤. ورجل ذوّاق مطلاق: اذا كان كثير النكاح كثير الطلاق (لسان العرب).

امرأته، فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ طلاق أُمّ أيّوب لحوب[١و٢].

٢٦٨٩١ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال يوماً لجارية له ـ يقال لها: أمّ سعيد ـ وهي تصب الماء على يديه: يا أم سعيد.

قالت: لبيك يا أمير المؤمنين.

قال: لقد اشتهيت أن أكون عروساً.

قالت: وما يمنعك من ذلك يا أمير المؤمنين؟

قال: ويحكِ، أبعدَ أربع في الرُّحبة؟[٣].

قالت: طلّق واحدة منهن وادخل مكانها أُخرى.

فقال: ويحك، قد علمتُ هذا، ولكن الطلاق قبيح وأنا أكرهه[٤].

باب (٤)
هل كان الامام الحسن مطلاقاً؟

٢٦٨٩٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن زياد بن عيسى، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي

١ـ الحَوْب: الاثم. (اقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٥ ح٥.

٣ـ الرُّحْبة: محلة في الكوفة. (مجمع البحرين).

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٧ ح٩٧٩.

عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ عليّاً قال وهو على المنبر: لاتزوّجوا الحسن فإنّه رجلٌ مطلاق، فقام رجلٌ من همدان فقال: بلى والله لنزوّجنّه وهو ابن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وابن أمير المؤمنين (عليه السّلام) فإن شاء أمسك وإن شاء طلّق[1].

٢٦٨٩٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن بشير، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ الحسن بن عليّ (عليهما السّلام) طلّق خمسين امرأة فقام عليّ (عليه السّلام) بالكوفة فقال:

يا معاشر أهل الكوفة لاتنكحوا الحسن فإنّه رجل مطلاق.

فقام إليه رجلٌ فقال: بلى والله لننكحنّه فإنّه ابن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وابن فاطمة (عليها السّلام) فإن أعجبته أمسك وإن كره طلّق[2].

٢٦٨٩٤ـ المحاسن: البرقي، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أتى رجل أمير المؤمنين (عليه السّلام) فقال له: جئتك مستشيراً، انّ الحسن والحسين وعبدالله ابن جعفر خطبوا إليّ؟

فقال أمير المؤمنين (عليه السّلام): المستشار مؤتمن، أمّا الحسن فانّه مطلاق للنساء، ولكن زوِّجها الحسين فانّه خير لابنتك[3].

١ـ الكافي: ج٦ ص٥٦ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٦ ح٥.

٣ـ المحاسن: ج٢ ص٤٣٦ ح٢٥١٤ الطبعة الحديثة. منه بحار الانوار: ج٤٣ ص٣٣٧.

أقـول: الأحاديث الواردة حول العدد الكبير من النساء اللاّتي تزوَّج بهن الامام الحسن (عليه السّلام) ثم طلّقهن.. بحاجة الى مراجعة ومناقشة وتحقيق، لمعرفة واقع الأمر وحقيقة الحال.. فنقول:

أولاً: إن أصح تلك الأحاديث سَنَداً هو حديث الشيخ الكليني في الكافي، فانّه روى: «عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن بشير، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)... » وذكر الحديث.

وفي سَند هذا الحديث راويان وهما أحمد بن محمد ويحيى بن أبي العلاء، وقد اختلف الرجاليُّون فيهما، فوثَّقهما بعضهُم وبعضهم اعتبرهما مجهولَي الحال.

وهكذا القول فيما رواه البرقي عن ابن سنان عن أبي عبدالله (عليه السّلام) فانه أيضاً محل مناقشة.

ثانيـاً: انّ بعض الأقوال ـ في هذا المجال ـ المذكورة في كتب التاريخ تنتهي الى المنحرفين عن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) والمخالفين لهم مثل:

١ـ علي بن محمد بن عبدالله البصري المشهور بالمدائني ـ المتوفّى سنة ٢٢٥ هـ، أي بعد استشهاد الامام الحسن (عليه السّلام) بمائة وخمس وسبعين سنة ـ فقد نَسَب اليه ابنُ أبي الحديد قوله: «أحصيت زوجات الحسن بن علي فكنَّ سبعين امرأة»[1].

والمدائني هذا ـ بالاضافة الى انحرافه عن أهل البيت وعن

١ـ شرح نهج البلاغة: ج١٦ ص٢٢.

مذهبهم ـ فهو ضعيف الرواية حتى عند أبناء مذهبه، فقد تركوا أحاديثه وامتنع مسلم ـ صاحب الصحيح المعروف ـ عن الرواية عنه، وهكذا غيره[١].

٢ـ محمد بن علي بن عطية الحارثي المشهور بأبي طالب المكي ـ وكان من شيوخ الصوفيَّة وتوفي سنة ٣٨٦ هـ، أي بعد الامام الحسن المجتبى (عليه السّلام) بثلاثمائة وست وثلاثين سنة ـ فقد ذكر هذا المنحرف «أنّ الامام الحسن تزوج مائتين وخمسين امرأة وقيل: ثلاثمائة...»[٢] ولم يذكر لكلامه هذا سَنَداً ولا مصدراً، وهذا الرجل مرفوض الرواية حتى عند أبناء مذهبه[٣].

ثالثاً: لقد ذكر المؤرّخون أسماء زوجات الامام الحسن (عليه السّلام) فلم يتجاوز عددهن ـ على أكثر الأقوال ـ التسع أو الاحدى عشرة، ولم يذكروا لغيرهن إسماً ولا ترجمة ولا ذكراً أبداً. وهذا يدلّ على أن نسبة الزواج والطلاق الكثير الى سبط رسول اللّه الأكبر ليست إلاّ كذبة مقصودة.

رابعاً: إن من المستبعد جداً أن يخاطب الامام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام) أهل الكوفة ـ ومن على المنبر ـ فيقول: «لاتزوّجوا إبني الحسن فانّه مطلاق» بل كان بالامكان أن ينهى ولده عن ذلك بلاحاجة

١ـ للتفصيل راجع ميزان الاعتدال للذهبي: ج٣ ص١٣٨ ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ج٤ ص٢٥٣.

٢ـ كتاب قوت القلوب: ج٤ ص١٦٠ طبعة مصر.

٣ـ راجع ميزان الاعتدال: ج٣ ص٦٥٥ ولسان الميزان: ج٥ ص٣٠٠.

الى التشهير به، ولاشكّ أن الامام الحسن (عليه السّلام) كان مطيعاً لوالده الامام تمام الطاعة.

إن الامام أمير المؤمنين (عليه السّلام) أجَلُّ شأناً وأرفع قدراً من أن يستخدم هذه الطريقة ضد سبط رسول اللّه وريحانته ومهجة قلبه وفلذة كبده، ويُعرِّضه للحرج والخجل وسوء السمعة.

حاشاً وألف حاشا..

خامساً: إن أعداء أهل البيت قد شنُّوا حملةً إعلاميَّة شرسة من أجل المسّ بقدسيَّة الائمة الطاهرين والنَّيل من شخصيَّتهم وتشويه سمعتهم، ومن جملة الطرق التي استخدموها لهذا الهدف القذر هو وضع الأحاديث ـ عن لسانهم أو لسان غيرهم ـ والتي تتنافى مع جلالة قدرهم وطهارتهم، شأنهم في ذلك شأن جدّهم الرسول الاعظم (صلّى اللّه عليه وآله) الذي قال: «قد كَثُرتْ عليَّ الكذّابة وستكثر بعدي فمن كذب عليَّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار...»[1].

فقد نسبوا اليه الكثير ممّا لم يقله ولم يفعله.

والامام الحسن ـ روحي فداه ـ لم يَسْلم من هذه المؤامرة الحاقدة، فقد نسبوا إليه ما لايليق به من الأفعال، ومنها كثرة زواجه وكثرة طلاقه..

ويرى بعض المحقِّقين أن أوَّل من اختلق هذه الاكذوبة هو المنصور الدوانيقي العبّاسي حينما ثار السادة الحسنيُّون ضدَّه وزعزعوا أركان حكومته الشيطانيَّة وحاولوا الاطاحة به..

١ـ الاحتجاج: ص٤٤٧.

فقد صعد المنبر وذكر جدَّهم الامام الحسن (عليه السّلام) ونال منه.. وكان ممّا قال: «.. وأقبل ـ أي الامام ـ على النساء يتزوَّج اليوم واحدة ويُطلّق غداً أُخرى، فلم يزل كذلك حتى مات على فراشه..»[١].

وعلى كل حال.. فنسبة كثرة الزواج والطلاق الى الامام المجتبى (عليه السّلام) لايعضدها حديث معتبر خالٍ عن الاشكال والمناقشة. وهذه القرائن التي ذكرناها توجب لنا القطعَ ببطلان هذه النسبة.. ولايُروِّج هذه الاكذوبة الاّ أصحاب النفوس المريضة الحاقدة على آل رسول اللّه الذين أذهب اللّه عنهم الرجس وطهَّرهم ـ من كلّ ما لايليق بهم ـ تطهيراً[٢].

باب (٥)
شرائط صحَّة الطلاق

٢٦٨٩٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته وهي حائض؟

فقال: الطلاق لغير السُنَّة باطل[٣].

١ـ مُروج الذهب للمسعودي: ج٣ ص٣١١.

٢ـ لمزيد التفاصيل راجع كتاب حياة الامام الحسن (عليه السّلام) للعلاّمة البحّاثة الشيخ باقر شريف القرشي وكتاب الامام الحسن مهجة قلب المصطفى للخطيب الجليل الشيخ احمد الرحماني الهمداني ـ المحقِّق ـ.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٨ ح٦.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل ابن زياد مثله[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه سُئل عن رجل... وذكر مثله[٢].

٢٦٨٩٦ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا: كل طلاق خالف الطلاق الذي أمر اللّه به فليس بطلاق، فإن طلّقها وهي حائض أو في دم النفاس، أو بعدما جامعها قبل أن تحيض، أو طلّقها وهي طاهرة من غير جماع من غير أن يشهد شاهدي عدل، كما أمر اللّه (عزّوجلّ)، فليس طلاقه بطلاق، حتى يطلّقا بالكتاب والسُنّة[٣].

٢٦٨٩٧ـ مجمع البيان: عن جرير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق السُنّة؟

فقال: على طهر من غير جماع، بشاهدي عدل، ولايجوز الطلاق إلاّ بشاهدين والعدّة وهو قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا العِدَّةَ﴾ الآية[٤و٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٤٧ ح١٤٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦١ ح٩٩١.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٠ ح٩٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٨٤.

٤ـ الطلاق ٦٥: ١.

٥ـ مجمع البيان: ج٥ ص٣٠٥. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٢٨١.

باب (٦)
صحَّة الطلاق بالكتاب والسُنَّة

٢٦٨٩٨ـ الكافي: محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن محمد الحلبي قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرجل يطلّق امرأته وهي حائض؟

قال: الطلاق على غير السُنّة باطل.

قلت: فالرجل يطلّق ثلاثاً في مقعد؟

قال: يُردُّ الى السُنّة[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان مثله[٢].

أقول: يحتمل قوله (عليه السّلام): «يُردُّ الى السُنّة» أي تقع طلقة واحدة فقط، أو أن الطلاق باطل لانّه وقع في حال الحيض.

٢٦٨٩٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الطلاق إذا لم يطلّق للعدّة؟

فقال: يُردّ إلى كتاب اللّه (عزّوجلّ)[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص٥٨ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٤٧ ح١٤٤.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٨ ح٥.

٢٦٩٠٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن الحسن بن حذيفة، عن معمّر بن [عطاء بن] وشيكة قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول: لايصلح الناس في الطلاق إلاّ بالسّيف ولو ولّيتهم لرددتهم فيه إلى كتاب اللّه (عزّوجلّ).

قال: وحدّثني بهذا الحديث الميثمي، عن محمّد بن أبي حمزة، عن بعض رجاله ـ أوهمه الميثميّ ـ عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)[١].

أقول: المقصود من «الناس» في هذا الحديث ـ والأحاديث الأخرى المشابهة لهذا الحديث ـ هم المخالفون لأهل البيت (عليهم السلام) والذين يُطلق عليهم «أهل السُنّة» فانّهم ادخلوا في الطلاق مختلف البدع وخالفوا الكتاب والسُنّة.

٢٦٩٠١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، قال أحمد: وذكر بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، ومحمّد بن سماعة، عن أبي بصير، عن العبد الصّالح (عليه السّلام) أنّه قال: لو ولّيت أمر الناس لعلّمتهم الطّلاق ثمّ لم أوت[٢] بأحد خالف إلاّ أوجعته ضرباً[٣].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد مثله[٤].

٢٦٩٠٢ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما

١ـ الكافي: ج٦ ص٥٦ ح١.

٢ـ في دعائم الاسلام: ثم لا أوتى.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٧ ح٤.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٨ ح٩٨٤.

السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام): أنّ ابن عمر طلّق امرأته وهي حائض، فبلغ ذلك رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فأنكر فعله وأمره بأن يراجعها، ثم ليطلّقها إن شاء طلاق السُنّة[١].

٢٦٩٠٣ـ علل الشرايع: حدثنا أحمد بن الحسن القطّان قال: حدثنا بكر بن عبداللّه بن حبيب قال: حدثنا تميم [بن عبداللّه] بن بهلول، عن أبيه، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميّ قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): لايقع الطلاق إلاّ على الكتاب والسُنّة لأنّه حدّ من حدود اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا العِدَّةَ﴾ ويقول: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٢] ويقول: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[٣] وأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ردّ طلاق عبداللّه بن عمر لأنّه كان خلافاً للكتاب والسنّة[٤].

٢٦٩٠٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من طلّق ثلاثاً في مجلس فليس بشيء، ومن خالف [كتاب اللّه] رُدّ الى كتاب اللّه، وذكر طلاق ابن عمر[٥].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (طاب ثراه) هذا الحديث على

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٨ ح٩٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٨٣.

٢ و٣ـ الطلاق ٦٥: ١ و٢.

٤ـ علل الشرايع: ص٥٠٦ ح١. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٢٧٥.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٥٤ ح١٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٧ ح١٠١٦.

صورة كون المرأة في حالة الحيض.

٢٦٩٠٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد؟

فقال: ان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ردّ على عبداللّه بن عمر امرأته طلّقها ثلاثاً وهي حائض فأبطل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ذلك الطلاق.

وقال: كل شيء خالف كتاب اللّه والسُنّة رُدَّ الى كتاب اللّه والسُنّة[1].

٢٦٩٠٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس [واحد] وهي حائض فليس بشيء وقد رَدَّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) طلاق عبداللّه بن عمر إذ طلّق امرأته ثلاثاً وهي حائض فأبطل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ذلك الطلاق وقال: كل شيء خالف كتاب اللّه (عزّوجل) فهو ردّ الى كتاب اللّه (عزّوجلّ)، وقال: لاطلاق إلاّ في عدّة[2].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[3].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥٥ ح١٧٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٨ ح١٠١٧.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٦٠ ح١٥.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٥٥ ح١٧٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٨ ح١٠١٨.

٢٦٩٠٧ـ من لايحضره الفقيه: روى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لاطلاق الاّ على السُنَّة، إنّ عبدالله بن عمر طلّق ثلاثاً في مجلس وامرأته حائض فردَّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) طلاقه وقال: ما خالف كتاب الله ردّ الى كتاب الله[1].

٢٦٩٠٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن محمد بن أبي حمزة، عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: طلّق ابن عمر امرأته ثلاثاً وهي حائض فسأل عمر رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فأمره أن يراجعها.

فقلت: إنّ الناس يقولون: إنّما طلّقها واحدة وهي حائض.

فقال: فلأيّ شيء سأل رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إذا كان هو أملك برجعتها؟!! كذبوا، ولكنّه طلّقها ثلاثاً فأمره رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أن يراجعها، ثمّ قال: إن شئت فطلّق وإن شئت فأمسك[2].

٢٦٩٠٩ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان، عن سعيد الأعرج قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّي سألت عمرو بن عبيد عن طلاق ابن عمر؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٦ ح٤٧٥١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٩ ح٩.

فقال: طلّقها وهي طامث واحدة.

قال أبو عبدالله (عليه السّلام): أفلا قلتم له إذا طلّقها واحدة ـ وهي طامث كانت أو غير طامث ـ فهو أملك برجعتها.

قال: قد قلت له ذلك.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): كذب ـ عليه لعنة الله ـ بل طلّقها ثلاثاً فردّها النبيّ (صلّى الله عليه وآله) فقال: أمسِك أو طلّق على السُنّة إن أردتَ أن تطلّق[1].

٢٦٩١٠ـ قرب الاسناد: عن محمد بن خالد الطيالسيّ، عن اسماعيل بن عبدالخالق قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: طلّق عبدالله بن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها رسول الله (صلّى الله عليه وآله) واحدة وردّه إلى الكتاب والسُنّة[2].

٢٦٩١١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن، عن أبي محمد الوابشي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل ولّى[أمر] امرأته رجلا وأمره أن يطلّقها على السُنّة فطلّقها ثلاثاً في مقعد واحد.

قال: تُردُّ الى السُنّة فاذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء فقد بانت بواحدة[3].

٢٦٩١٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد (عليه

١ـ الكافي: ج٦ ص٦١ ح١٦.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٢٨ ح٤٤٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣١٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٥٣ ح١٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٦ ح١٠١٢.

السّلام) قال: أخبرني أبي قال: رفع الى أمير المؤمنين علي (عليه السّلام) رجل قال لامرأته: أنت طالق عدد العرفج[١]، فقال علي (عليه السّلام): ثلاث عرفجات يكفيك من ذلك. وفرّق بينه وبين امرأته[٢].

أقول: الحديث ضعيف السَّند فلا اعتبار به، بالاضافة الى أن الطلاق وقع بلا حضور شاهدين عادلَين فهو باطل، وعلى فرض صحة الحديث فهو من باب: «ألزموهم بما التزموا به» وليس على مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

٢٦٩١٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم، عن جماعة من أصحابنا، عن محمد بن سعيد الأموي[٣] قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق ثلاثاً في مقعد واحد؟

قال: فقال: أمّا أنا فأراه قد لزمه وأمّا أبي فكان يرى ذلك واحدة[٤].

أقول: الحديث ضعيف السَّند فلا اعتبار به، بالاضافة الى أنه محمول على التقيَّة ولا يمكن أن يختلف الامام الصادق مع أبيه (عليهما السلام) في الحكم الشرعي فكلاهما نور واحد وقولهم واحد.

وقال الفيض الكاشاني: (لا منافاة بين الرأيين لانه انما لزمه اذا

١ـ العرفج: شجر صغير سريع الاشتعال بالنار، وهو من نبات الصيف. (النهاية).

٢ـ الجعفريات: ص١١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٤.

٣ـ في الاستبصار: محمد بن سعد الاموي.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٥٣ ح١٧٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٦ ح١٠١٣.

كان مخالفاً معتقداً لذلك، وانما تحسب بواحدة اذا لم يعتقده)[١].

٢٦٩١٤ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن صفوان قال: سمعت ـ أبا عبدالله (عليه السّلام) ـ يقول: وجاء رجل فسأله فقال: إني طلّقت امرأتي ثلاثاً في مجلس؟

فقال: ليس بشيء، ثم قال: أما تقرء كتاب اللّه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ ثمّ قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾[٢]، ثم قال: كلّما خالف كتاب اللّه والسُنّة فهو يردّ إلى كتاب اللّه والسّنة[٣].

٢٦٩١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل قال: كتب عبداللّه بن محمد الى أبي الحسن (عليه السّلام): جعلت فداك روى اصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة على طهر بغير جماع بشاهدين انّه يلزمه تطليقة واحدة.

فوقّع[٤] بخطه (عليه السّلام) أُخطىء على أبي عبداللّه (عليه السّلام) [انه] لايلزمه الطلاق [و]يُردُّ الى الكتاب والسنّة ان شاء اللّه[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أُخطئ على أبي عبداللّه» معناه أنه

١ـ الوافي: ج٢٣ ص١٠٥٩.

٢ـ الطلاق ٦٥: ١.

٣ـ قرب الاسناد: ص٦١ ح١٩٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣١٧.

٤ـ في الاستبصار: فكتب.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٥٦ ح١٨٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٩ ح١٠٢١.

نُسب الخطأ الى الامام ولم يقل ذلك.

وقوله (عليه السّلام): «ويُردُّ...» أي لابدَّ من توفُّر الشروط الشرعية المعتبرة لصحة الطلاق. واللّه العالِم.

باب (٧)
صحة طلاق الغائب

٢٦٩١٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرجل يطلّق امرأته وهو غائب؟

قال: يجوز طلاقه على كلّ حال وتعتدُّ امرأته من يوم طلّقها[1].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد مثله[2].

باب (٨)
شروط صحة طلاق الغائب

٢٦٩١٧ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي سعيد المكاري، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام):

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٠ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦٠ ح١٩٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٤ ح١٠٣٨.

الرجل يطلّق امرأته وهو غائب فيعلم أنّه يوم طلّقها كانت طامثاً؟

قال: يجوز[١].

الاستبصار: علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن هاشم بن حنّان، عن أبي سعيد المكاري مثله[٢].

أقول: قيّد الشيخ الطوسي (طاب ثراه) هذه الأحاديث المطلقة بأن يكون قد أتى على غيبته شهر فصاعداً.

٢٦٩١٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن حسين بن عثمان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الغائب إذا أراد أن يطلّقها[٣] تركها شهراً[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي حمزة، عن اسحاق بن عمّار مثله[٦].

الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦٢ ح٢٠١.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٤ ح١٠٤٠.

٣ـ في الاصول الستة عشر: ان يطلّق، وفي الفقيه: ان يطلّق امرأته.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٨٠ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٦٢ ح٢٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٥ ح١٠٤١.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٣ ح٤٧٦٨.

حمزة وحسين بن عثمان، عن اسحاق بن عمّار مثله[١].

كتاب حسين بن عثمان بن شريك: عن اسحاق بن عمّار مثله[٢].

٢٦٩١٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة قال: سألت محمد بن أبي حمزة متى يطلّق الغائب؟

قال: حدّثني إسحاق بن عمّار ـ أو روى إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) ـ أو أبي الحسن (عليه السّلام) قال: إذا مضى له شهر[٣].

٢٦٩٢٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن أحمد ابن محمد، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الرجل إذا خرج من منزله الى السفر فليس له أن يطلّق حتى تمضي ثلاثة أشهر[٤].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على انّ عادة النساء تختلف في الحيض فمَن عَلم من حال امرأته انّها تحيض في كلّ شهر حيضة يجوز له ان يطلّق بعد انقضاء الشهر، ومن يعلم انّها لاتحيض الاّ كلّ ثلاثة أشهر أو خمسة أشهر لم يجز له أن يطلّقها الاّ بعد مضي هذه المدة.

٢٦٩٢١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٠ ح٣.

٢ـ الاصول الستة عشر: ص٣٢١ ح٥١٠ الطبعة الحديثة.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٨١ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٦٢ ح٢٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٥ ح١٠٤٢.

ابن فضّال، عن حجّاج الخشّاب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل كان في سفر[ه] فلمّا دخل المصر جاء معه بشاهدين فلمّا استقبلته امرأته على الباب أشهد[هما] على طلاقها؟

قال:[1] لايقع بها طلاق[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد مثله[3].

أقول: الظاهر أن السبب في عدم وقوع الطلاق هو أن الزوج لم يُشهِد شاهدين على الطلاق، بل جاء الى رجلين ـ حين دخوله البلد ـ وطلب منهما الحضور عند بيته ليُخبرهما ويُشهدهما على أنه قد طلّق زوجته.. وهذا غير صحيح، بل لابدّ من حضور الشاهدين حين ايقاع صيغة الطلاق.

هذا.. وقد حمل الشيخ الطوسي هذا الحديث على ما اذا كانت الزوجة حائضاً حين الطلاق، لأنها لو كانت طاهراً لوقع الطلاق، كما كان يقع لو لم يكن غائباً أصلاً.

لكن الاحتمال الأول أقرب، والله العالِم.

١ـ في التهذيب: فقال.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٨ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦٣ ح٢٠٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٦ ح١٠٤٥.

باب (٩)
حكم الغائب اذا رجع الى بلده وأراد طلاق زوجته

٢٦٩٢٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحكم بن مسكين، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا غاب الرجل عن امرأته سنة أو سنتين أو أكثر ثم قَدِم وأراد طلاقها وكانت[1] حائضاً تركها حتى تطهر ثم يطلّقها[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين مثله[3].

باب (١٠)
صحة طلاق خَمسٍ من النساء

٢٦٩٢٣ـ التهذيب: روى الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن اذينة، عن محمد بن مسلم وزرارة وغيرهما، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قال: خمس يطلقهن أزواجهن متى شاؤا: الحامل المستبين حملها، والجارية التي لم تحض، والمرأة التي قد قعدت من المحيض والغائب عنها زوجها، والتي لم يدخل بها[4].

١ـ في الاستبصار: فكانت.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٩ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦٤ ح٢٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٥ ح١٠٤٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٧٠ ح٢٣٠.

٢٦٩٢٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بطلاق خمس على كلّ حال: الغائب عنها زوجها، والّتي لم تحض، والّتي لم يدخل بها زوجها، والحبلى، والّتي قد يئست من المحيض[1].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[2].

٢٦٩٢٥ـ دعائم الاسلام: روينا عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (صلوات اللّه عليهم) أنّهم قالوا: خمس من النساء يطلّقن على كل حال: الحامل، والتي لم يدخل بها زوجها، والصغيرة التي لم تحض، والكبيرة التي قد يئست من المحيض، والغائب عنها زوجها غيبة بعيدةً، وطلاق الحبلى واحدة وهو أحق برجعتها ما لم تضع ما في بطنها، فإن وضعت فقد بانت عنه، وهو خاطب من الخطّاب، والتي لم يدخل بها اذا طلّقها واحدة فقد بانت منه، وإن طلّقها بعد ذلك قبل أن يراجعها لم يلحقها الطلاق لأنها قد بانت منه بالاولى، فانما طلّق طالقاً، والغائب عنها زوجها اذا طلّقها وهو غائب غيبة بعيدة، تطليقة واحدةً فقد بانت منه اذا انقضت عدّتها من قبل أن يصل اليها فيراجعها، فإن وصل اليها فراجعها قبل انقضاء عدّتها فهو أحق بها

١ـ الكافي: ج٦ ص٧٩ ح٢.

٢ـ الخصال: ص٣٠٣ ح٨١.

وتبقىٰ عنده على تطليقتين، فإن طلّقها ثانية وهو غائب من قبل أن يراجعها لم يلحقها الطلاق لأنه طلّق طالقاً[١].

باب (١١)
لاطلاق بغير شهود

٢٦٩٢٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من طلّق بغير شهود فليس بشيء[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد مثله[٣].

٢٦٩٢٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن اذينة، عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل وبريد[٤] واسماعيل الازرق ومعمّر بن يحيى، عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السلام) انّهما قالا: إذا طلّق الرجل في دم النفاس أو طلّقها بعد ما يمسّها فليس طلاقه ايّاها بطلاق، وان طلّقها في استقبال عدّتها طاهراً من غير جماع ولم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٥ ح١٠٠٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٨.
٢ـ الكافي: ج٦ ص٦٠ ح١٣.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٤٨ ح١٥٠.
٤ـ في التهذيب: ويزيد.

طلاقه ايّاها بطلاق[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أو طلّقها بعد ما يمسُّها» أي طلّقها وهي في الطهر الذي جامعها فيه.

٢٦٩٢٨ـ تفسير العياشي: عن عمر بن حنظلة، عنه (عليه السّلام) قال: إذا قال الرجل لامرأته: انت طالقة، ثم راجعها ثم قال: انت طالقة ثم راجعها ثم قال: أنت طالقة لم تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فإن طلّقها ولم يشهد فهو يتزوّجها اذا شاء[٣].

٢٦٩٢٩ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ عمر بن رياح زعم انّك قلت: لاطلاق الاّ ببيّنة؟

قال: فقال: ما أنا قلته بل اللّه (تبارك وتعالى) يقوله، إنّا واللّه لو كنّا نفتيكم بالجور لكنّا أشدّ منكم إنّ اللّه يقول: ﴿لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ﴾[٤و٥].

٢٦٩٣٠ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما

١ـ الكافي: ج٦ ص٦٠ ح١١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٤٧ ح١٤٧.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٤ ح٤٧٥ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٨٩.

٤ـ المائدة ٥: ٦٣.

٥ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٥٩ ح١٣٠٤ الطبعة الحديثة.

السّلام) أنّهما قالا: طلاقُ العدّة الذي قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ إذا أراد الرجلُ أن يطلّق امرأته للعدّة، فلينتظر بها حتى تحيض وتخرج من حيضتها فيطلّقها، وهي طاهر في طهر لم يمسّها فيه، تطليقةً واحدة، ويُشهد شاهدي عدل على ذلك، وله أن يراجعها من يومه ذلك إن أحبّ أو بعد ذلك بأيّام قبل أن تحيض، ويُشهِد على رجعتها شاهدين ويواقعها، وتكون معه حتى تحيض، فإذا حاضت وخرجت من حيضتها طلّقها تطليقةً أُخرى من غير جماعٍ، ويُشهد على ذلك شاهدين ويراجعها أيضاً متى شاء قبل أن تحيض، ويُشهد على رجعتها، ويواقعها وتكون معه إلى أن تحيض الحيضة الثالثة. فإذا خرجت من حيضتها وطهرت طَلّقها الثالثة من غير جماعٍ، ويُشهِد على ذلك شاهدين، فإذا فعل ذلك، فقد بانت منه بثلاث تطليقات، ولم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فإن كانت ممن لاتحيض فليطلّقها للشهور[1].

باب (١٢)
حكم من جعل الطلاق بيد الزوجة

٢٦٩٣١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في امرأة نكحها رجلٌ فأصدقته المرأة وشرطت عليه أن بيدها الجماع والطلاق.

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٩ ح٩٨٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٨٨.

فقال: خالف السُنَّة وولّى الحقَّ من ليس أهله، وقضى أنّ على الرجل الصداق وأنّ بيده الجماع والطّلاق، وتلك السُنّة[١].

أقول: هذا الحديث ضعيف السَّند، ولهذا لم يعمل به أحدٌ من الفقهاء على إطلاقه فيما نعلم وهكذا الحديث القادم.

٢٦٩٣٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن هارون بن مسلم[٢]، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: ما تقول في رجل جعل امر امرأته بيدها؟

قال: فقال: ولّى الأمر من ليس اهله وخالف السُنَّة ولم يجز النّكاح[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

أقول: لامانع من جعل الجماع والطلاق بيد المرأة فانّه بمثابة توكيلها في الطلاق وكذلك الأمر في الجماع، فمتى أرادت طلّقت نفسها وكالة عن زوجها مع توفّر الشروط اللازمة لذلك، ومتى أرادت طالبت الزوج بالجماع أو أذِنتْ له. نعم.. هذا خلاف العادة الجارية عند الناس.

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٣ ح٧.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: مروان بن مسلم.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٧ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٨٨ ح٣٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٣ ح١١١٣.

باب (١٣)
حكم طلاق المسترابة

٢٦٩٣٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن داود بن أبي يزيد العطّار، عن بعض أصحابنا قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المرأة التي يسترابُ بها التي مثلها تحمل ومثلها لاتحمل ولاتحيض وقد واقعها زوجها كيف يطلّقها؟

قال: يمسك عنها ثلاثة أشهر ثم يطلّقها[1].

٢٦٩٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن البرقيّ، عن داود بن أبي يزيد العطّار، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة يسترابُ بها ومثلها تحمل ومثلها لاتحمل ولاتحيض وقد واقعها زوجها كيف يطلّقها إذا أراد طلاقها؟

قال: ليمسك عنها ثلاثة أشهر ثمّ يطلّقها[2].

باب (١٤)
حكم طلاق الحامل

٢٦٩٣٥ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦٩ ح٢٢٨. والمسترابة: المرأة التي لاتحيض وهي في سنّ من تحيض، سُمّيت بذلك لحصول الرَّيب والشك بالنسبة إليها باعتبار توهُّم الحمل أو غيره. (مجمع البحرين).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٩٧ ح١.

السّلام) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ وَلاَيَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾[1] يعني لايحل لها أن تكتم الحمل إذا طلّقت وهي حبلى، والزوج لايعلم بالحمل فلايحلّ لها أن تكتم حملها وهو أحقّ بها في ذلك الحمل ما لم تضع[2].

٢٦٩٣٦ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن ابن حكيم، عن أبي إبراهيم أو أبيه (عليهما السّلام) أنّه قال في المطلّقة يطلّقها زوجها فتقول: أنا حبلى فتمكث سنة.

قال: إن جاءت به لأكثر من سنة لم تصدَّق ولو ساعة واحدة في دعواها[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله الى قوله: ولو بساعة واحدة[4].

٢٦٩٣٧ـ من لايحضره الفقيه: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن المرأة الحامل يطلّقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلّقها ثم يراجعها ثم يطلّقها الثالثة؟

فقال: قد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره[5].

١ـ البقرة ٢: ٢٢٨.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٠ ح٤٥٩ الطبعة الحديثة. منه بحار الانوار: ج١٠٤ ص١٨٨.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٠١ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٩ ح٤٤٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٢ ح٤٧٩٥.

باب (١٥)
الطلاق ثلاثاً يقع مرَّة واحدة

٢٦٩٣٨ـ الكافي: أبوعلي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمد بن جعفر أبو العباس الرزاز، عن أيوب بن نوح جميعاً، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي بصير الاسدي ومحمد بن علي الحلبي وعمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الطلاق ثلاثاً في غير عدّة ان كانت على طهر فواحدة، وان لم تكن على طهر فليس بشيء[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمد بن جعفر أبي العباس الرزّاز، عن أيّوب بن نوح جميعاً مثله[٢].

٢٦٩٣٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: الطلاق ثلاثاً إن كان على طهر كما تجب فهي واحدة وإن لم تكن على طهر فليس بشيء[٣].

٢٦٩٤٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام)[٤] قال:

١ـ الكافي: ج٦ ص٧١ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٢ ح١٦٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٥ ح١٠٠٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٣ ح٩٩٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٠.

٤ـ في الاستبصار: عن جميل بن درّاج، عن احدهما (عليهما السّلام).

سألته عن الذي يطلّق في حال طهر في مجلس [واحد] ثلاثاً؟

قال: هي واحدة[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٢].

٢٦٩٤١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن علي بن اسباط، عن محمد بن حمران، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في التي تطلّق في حال طهر في مجلس ثلاثاً.

قال: هي واحدة[٣].

٢٦٩٤٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد [أو أكثر] وهي طاهر؟

قال: هي واحدة[٤].

٢٦٩٤٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من طلّق امرأته للعدّة ثلاثاً في مجلس واحد، وأشهد فيه فهي طالق واحدة[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص٧١ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٢ ح١٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٥ ح١٠٠٧.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٥٣ ح١٧١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٦ ح١٠١٠.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٧٠ ح١.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٢ ح٩٩٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٠.

٢٦٩٤٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة وعلي بن خالد[١]، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمرو بن البراء قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ أصحابنا يقولون: انّ الرجل إذا طلّق امرأة[٢] مرّة أو مائة [مرّة] فانّما هي واحدة وقد كان يبلغنا عنك وعن آبائك انّهم كانوا يقولون: إذا طلّق مرّة أو مائة [مرّة] فانّما هي واحدة؟

فقال: هو كما بلغكم[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٤].

٢٦٩٤٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن معاوية بن حكيم، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: فقال لي: ارو عني أن من طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه[٥].

أقول: الحديث محمول على التقية لأنه جاء على مذهب العامّة.

٢٦٩٤٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الوليد والعباس بن عامر، عن يونس بن يعقوب، عن

١ـ في الاستبصار: وعلي بن حديد، والظاهر انّ الصحيح ما في التهذيب والكافي.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: إذا طلّق امرأته.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٧١ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٥٣ ح١٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٦ ح١٠٠٩.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٥٩ ح١٩٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٢ ح١٠٣٤.

عبدالأعلى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يطلّق امرأته ثلاثاً؟

قال: ان كان مستخفاً بالطلاق ألزمته ذلك[١و٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «ان كان مستخفّاً» أي: يعدُّ الطلاق خفيفاً، ولايعتبر فيه ما نعتبره من الشرائط، فانّ أمر الطلاق عندهم هيّن لم يعتبروا فيه الشروط التي اعتبرها الشارع)[٣].

باب (١٦)
النهي عن الزواج من المطلَّقة ثلاثاً في مجلس واحد

٢٦٩٤٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن علي بن حنظلة[٤]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إيّاك[٥] والمطلّقات ثلاثاً في مجلس [واحد] فانّهنَّ ذوات أزواج!!؟[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن أحمد بن

١ـ في الاستبصار: ألزمته بذلك.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٩ ح١٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٢ ح١٠٣٣.

٣ـ ملاذ الاخيار: ج١٣ ص١٢٠.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: عن عمر بن حنظلة، والظاهر أنّه هو الصحيح.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: إيّاكم.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٤ ح٤.

الحسن، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن موسى بن بكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ايّاكم وتزويج المطلّقات ثلاثاً... وذكر مثله[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: النضر، عن موسى بن بكر، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٦٩٤٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إيّاكم والمطلّقات ثلاثاً فانّهنّ ذوات أزواج!!؟[٤].

٢٦٩٤٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقيل له: إنّها واحدة.

فقال لها: أنت امرأتي.

فقالت: لا أرجع إليك أبداً؟

فقال[عليه السلام]: لايحلّ لأحد أن يتزوّجها غيره[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥٦ ح١٨٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٩ ح١٠٢٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٠٦ ح٤٤١٨.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٠٧ ح٢٦١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٥٦ ح١٨٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٩ ح١٠٢٣.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٠٧ ح٢٦٢. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣١٩.

٢٦٩٥٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب بن فيهس البجلي، عن اسحاق بن عمّار الصيرفي، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: إذا طلّق الرجل المرأة قبل أن يدخل بها ثلاثاً في كلمة واحدة فقد بانت منه ولاميراث بينهما ولارجعة ولاتحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وان قال: هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانت منه بالأولى وهو خاطب من الخطّاب ان شاءت نكحته نكاحاً جديداً وان شاءت لم تفعل[1].

أقول: الحديث ضعيف السند على المشهور، ولم يعمل به الفقهاء. قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): هذا الخبر موافق للعامة لسنا نعمل به.

٢٦٩٥١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزّاز، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كنت عنده فجاء رجل فسأله فقال: رجل طلّق امرأته ثلاثاً؟

قال: بانت منه.

قال: فذهب ثم جاء [رجل] آخر من أصحابنا فقال: رجل طلّق امرأته ثلاثاً؟

فقال: تطليقة [واحدة].

وجاء آخر فقال: رجل طلّق امرأته ثلاثاً؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥٣ ح١٧٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٦ ح١٠١٤.

فقال: ليس بشيء، ثم نظر إليّ فقال: هو ما ترى.

قال: قلت: كيف هذا؟

قال: فقال: هذا يرى انّ من طلّق امرأته ثلاثاً حرمت عليه وأنا أرى انّ من طلّق امرأته ثلاثاً على السُنَّة فقد بانت منه، ورجل طلّق امرأته ثلاثاً وهي على طهر فإنّما هي واحدة، ورجل طلّق[1] امرأته ثلاثاً على غير طهر فليس بشيء[2].

أقول: السائل الأول كان من العامَّة فأجابه الامام (عليه السّلام) وفقاً لمذهبه، والسائل الثاني كان من شيعة أهل البيت (عليهم السلام) فأجابه الامام (صلوات اللّه عليه) وفقاً لمذهبه، والسائل الثالث لم تتوفَّر الشروط الشرعيَّة لصحة طلاقه ـ وكانت امرأته على غير طُهر ـ فأفتى الامام (عليه السّلام) بعدم وقوع الطلاق.

وقوله (عليه السّلام): «مَن طلَّق امرأته ثلاثاً على السُنَّة» أي: على الشروط الشرعيَّة المعتبرة في صحة الطلاق.

٢٦٩٥٢ـ وسائل الشيعة: سعد بن عبداللّه في (بصائر الدرجات) عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب والحسن بن موسى الخشّاب ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن عليّ بن أسباط، عن يونس، عن بكّار ابن أبي بكر، عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) إذ أتاه رجل فسأله عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مقعد؟

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): قد بانت منه بثلاث.

١ـ في الاستبصار: ومن طلّق.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٤ ح١٧٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٧ ح١٠١٥.

ثمّ جاءه آخر فسأله عن تلك المسألة بعينها، فقال: ليس بطلاق. فأظلمَّ عليّ البيت لما رأيت منه.

فالتفت إليّ فقال: يابن أشيم إنّ اللّه (تبارك وتعالى) فوّض الملك إلى سليمان (عليه السّلام) فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1] وإنّ اللّه فوّض إلى محمّد (صلّى اللّه عليه وآله) أمر دينه فقال: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُواْ﴾[2] فما كان مفوّضاً إلى محمّد (صلّى اللّه عليه وآله) فقد فوّض إلينا[3].

٢٦٩٥٣ـ وسائل الشيعة: سعد بن عبداللّه في (بصائر الدرجات) عن يحيى بن زكريا البصري، عن عدّة من أصحابنا، عن موسى بن أشيم قال: دخلت على أبي عبداللّه (عليه السّلام) فسألته عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس؟

فقال: ليس بشيء.

فأنا في مجلسي إذ دخل عليه رجل فسأله عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس؟

فقال: تردُّ الثلاث إلى واحدة فقد وقعت واحدة ولايردُّ مافوق الثلاث إلى الثلاث ولا إلى الواحد.

فنحن كذلك إذ جاءه آخر فقال له: ما تقول في رجل طلّق امرأته ثلاثاً في مجلس؟

١ـ ص ٣٨: ٣٩.

٢ـ الحشر ٥٩: ٧.

٣ـ وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣١٨ ح٢٧.

فقال: إذا طلّق الرَّجل امرأته ثلاثاً بانت منه فلم تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره.

فأظلمَّ عليَّ البيت وتحيّرت من جوابه في مجلس واحد بثلاثة أجوبة مختلفة في مسألة واحدة، فقال: يابن أشيم أشككتَ؟ ودَّ الشيطان أنّك شككت، إذا طلّق الرّجل امرأته على غير طهر ولغير عدَّة ـ كما قال اللّه (عزّوجلّ) ـ ثلاثاً أو واحدة فليس طلاقه بطلاق، وإذا طلّق الرَّجل امرأته ثلاثاً وهي على طهر من غير جماع بشاهدين عدلين فقد وقعت واحدة وبطلت الثنتان ولايردّ ما فوق الواحدة الى الثلاث ولا الى الواحدة، وإذا طلّق الرجل امرأته ثلاثاً على العدّة كما أمر اللّه (عزّوجلّ) فقد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فلاتشكنّ يابن أشيم ففي كلٍ ـ واللّه ـ من ذلك الحقّ[1].

أقول: الطلاق ثلاثاً يقع واحداً عندنا، والطلاق عشراً لايقع ثلاثاً ولا واحداً، والتفصيل في الكتب الفقهية المفصّلة.

باب (١٧)
النهي عن الشهادة لمن طلّق ثلاثاً

٢٦٩٥٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن معاوية بن حكيم، عن مثنّى الحنّاط، عن الحسن ابن زياد الصيقل قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): لاتشهد لمن

١ـ وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣١٨ ح٢٨.

طلّق ثلاثاً في مجلس واحد[1].

أقول: في معنى الحديث احتمالان:

الأول: النهي عن أن يصير الانسان شاهداً لمن طلّق ثلاثاً في مجلس واحد، لأن هذا الطلاق باطل عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام) فكيف يشهد المؤمن لهذا الطلاق الباطل.

الثاني: النهي مطلقاً عن أن يصير الانسان شاهداً لكلّ طلاق كان فاقداً لبعض الشروط اللاّزمة لوقوعه. واللّه العالم.

باب (١٨)
النهي عن أن تُترك المطلَّقة بلا زوج

٢٦٩٥٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة والحسن بن عديس، عن أبان، عن عبدالرحمن البصري، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت [له]: امرأة طلّقت على غير السُّنَّة؟

قال: تتزوّج هذه المرأة [و]لا تترك بغير زوج[2].

٢٦٩٥٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبداللّه بن سنان قال: سألته عن رجل طلّق امرأته لغير عدّة ثم امسك عنها حتى انقضت عدّتها هل يصلح لي ان أتزوَّجها؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥٦ ح١٨١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٩ ح١٠٢٠.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٨ ح١٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩١ ح١٠٢٩.

قال: نعم لا تترك المرأة بغير زوج[١].

أقول: اذا كان المُطلِّق من المخالفين ويعتقد بصحَّة الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد ووقوعه ثلاثاً أُلزِم حينئذٍ بصحة هذا الطلاق لأنّه مذهبه، ودلّت الأحاديث على أنّ علينا أن نُلزِمهم بما ألزموا به أنفسهم، فلامانع من الزواج بهذه المرأة المطلّقة على غير السُنَّة.

ويمكن حمل قوله (عليه السّلام): «... لغير عدّة..» على نفي العدّة الرجعية فان كثيراً من المخالفين يُطلّقون نساءهم ثلاثاً في مجلس واحد فتصبح بائناً عندهم بعد انتهاء العدّة ـ ولاتحل لهم حتى تنكح زوجاً غيره ـ فنُلزمهم به حينئذٍ، واللّه العالِم.

٢٦٩٥٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم، عن أبان، عن عبدالرّحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة طلّقت على غير السنّة ما تقول في تزويجها؟

قال: تُزوّج ولاتترك[٢].

باب (١٩)

طريقة شرعية للزواج من امرأة طلَّقها زوجها ثلاثاً

٢٦٩٥٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥٨ ح١٨٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٢ ح١٠٣٠.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٠٨ ح٢٦٥. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٢٤.

أنّه قال: إيّاكم وذوات الأزواج المطلّقات على غير السُنَّة.

قال: قلت له: فرجل طلّق امرأته من هؤلاء ولي بها حاجة.

قال: فتلقاه بعد ما طلّقها وانقضت عدّتها عند صاحبها فتقول له: طلّقتَ فلانة؟ فإذا قال: نعم، فقد صار تطليقة على طهر فدعها من حين طلّقها تلك التطليقة حتى تنقضي عدّتها ثمّ تزوّجها فقد صارت تطليقة بائنة[1].

٢٦٩٥٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثلاثاً فأراد رجل أن يتزوّجها كيف يصنع؟

قال: يأتيه فيقول: طلّقت فلانة؟ فاذا قال: نعم تركها ثلاثة أشهر ثم خطبها الى نفسها[2].

٢٦٩٦٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثلاثاً فأراد رجل أن يتزوّجها كيف يصنع؟

قال: يدعها حتى تحيض وتطهر ثمّ يأتيه ومعه رجلان شاهدان فيقول: أطلّقت فلانة؟ فإذا قال: نعم تركها ثلاثة أشهر ثمّ خطبها إلى نفسها[3].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٣ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٩ ح١٩٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٣ ح١٠٣٦.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٤ ح٣.

٢٦٩٦١ـ من لايحضره الفقيه: روى حفص بن البختري، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يريد تزويج امرأة قد طلّقت ثلاثاً كيف يصنع فيها؟

قال: يدعها حتى تحيض وتطهر[1] ثم يأتي زوجها ومعه رجلان فيقول [له:] قد طلّقت فلانة فاذا قال: نعم، تركها ثلاثة أشهر ثم خطبها الى نفسه[2].

وفي خبر آخر قال (عليه السّلام): انّ طلاقكم الثلاث لايحلّ لغيركم وطلاقهم يحلّ لكم لانّكم لاترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها[3].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن موسى الورّاق، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن إسحاق بن عمّار في الرّجل يريد تزويج المرأة وقد طلّقت... وذكر مثله الى قوله: الى نفسه[4].

٢٦٩٦٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّ رجلاً من أصحابه سأله عن رجل من العامة طلّق امرأته لغير عدّة، وذكر أنّه رغب في تزويجها؟

قال: انظر إذا رأيته، فقل له: طلّقتَ فلانة ـ اذا علمت أنّها

١ـ في التهذيب: حتى تطهر.

٢ـ في التهذيب: الى نفسها.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٠٦ ح٤٤١٩ و٤٤٢٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٠ ح١٨٨٤.

طاهرة في طهر لم يمسّها فيه ـ فإذا قال: نعم، فقد صارت تطليقةً فدعها حتى تنقضي عدّتها من ذلك الوقت، ثم تزوّجها إن شئت فقد بانت منه بتطليقة بائن، وليكن معك رجلان حين تسأله ليكون الطلاق بشاهدين [عدلين][1].

باب (٢٠)
عدم صحة طلاق الصبي

٢٦٩٦٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس طلاق الصبي بشيء[2].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[3].

٢٦٩٦٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبدالله ابن جبلة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايجوز طلاق الصبيّ ولا السكران[4].

٢٦٩٦٥ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ (عليهم السّلام) قال: لايجوز

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٣ ح١٠٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٤.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٤ ح٢.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٦ ح٢٥٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٣ ح١٠٧٤.
٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٤ ح٣.

طلاق الغلام حتّى يحتلم[١].

٢٦٩٦٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض رجاله، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: [لا]يجوز طلاق الصبيّ إذا بلغ عشر سنين[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد ومحمد بن الحسين جميعاً، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: يجوز . . . وذكر مثله[٣].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن ابن فضّال مثله[٤].

٢٦٩٦٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن عدّة من أصحابه، عن ابن بكير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: [لا]يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل ووصيَّته وصدقته وان لم يحتلم.

محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين جميعاً، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

١ـ قرب الاسناد: ص١٠٤ ح٣٥٢ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٢٥.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٤ ح٥.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٥ ح٢٥٤.
٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٢ ح١٠٧٢.
٥ـ الكافي: ج٦ ص١٢٤ ح٤.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعن محمد بن الحسين، عن عدّة من أصحابنا، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يجوز... وذكر مثله[1].

أقول: يُشترط في المطلِّق شروط منها:

البلوغ فلايصح طلاق الصبي قبل بلوغه عشر سنين، وأمّا اذا بلغ العشر فقد نُقل عن الشيخ المفيد والطوسي صحّة طلاقه، لكن المشهور بين الفقهاء المتأخرين اشتراط البلوغ ـ بل ادُّعي عدم الخلاف في ذلك ـ.

قال المحدّث البحراني (رحمه اللّه): (لا خلاف بين الأصحاب في عدم صحة طلاق من لم يبلغ عشراً وان كان مميِّزاً، كما لا خلاف في صحة طلاق من كان بالغاً وإنما الخلاف فيمن بلغ عشراًوهو مميِّز، فذهب الشيخ ـ في النهاية ـ وغيره الى صحة طلاقه وذهب ابن ادريس الى العدم وهو المشهور بين المتأخّرين)[2].

٢٦٩٦٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن طلاق الغلام [و]لم يحتلم وصدقته؟

فقال: إذا طلّق[3] للسُنّة ووضع الصدقة في موضعها [وحقّها]

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧٦ ح٢٥٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٣ ح١٠٧٥.

٢ـ الحدائق الناضرة: ج٢٥ ص١٤٩.

٣ـ في التهذيب ح٢٥٥ والاستبصار ح١٠٧٣: قال: اذا هو طلّق.

فلابأس وهو جائز[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب ـ الاستبصار: زرعة، عن سماعة مثله[٣].

باب (٢١)
عدم صحّة طلاق السكران

٢٦٩٦٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق السكران؟

فقال: لايجوز ولا كرامة[٤].

الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن الحلبيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق السكران... وذكر مثله[٥].

٢٦٩٧٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٤ ح١.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧٦ ح٢٥٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٣ ح١٠٧٣.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٤ ح٤٧٦٩ـ التهذيب: ج٨ ص٩٤ ح٣٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٣ ح١٠٧٦.
٤ و٥ـ الكافي: ج٦ ص١٢٦ ح١ و٣.

محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس طلاق السكران بشيء[١].

٢٦٩٧١ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط، والحسين بن هاشم، عن صفوان جميعاً، عن ابن مسكان، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق السكران؟

فقال: لايجوز ولا عتقه[٢].

٢٦٩٧٢ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم والبرقي، عن اسحاق بن جرير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن السكران يطلّق أو يعتق أو يتزوّج أيجوز ذلك له وهو على حاله؟

قال: لايجوز له[٣].

باب (٢٢)
عدم صحّة طلاق المعتوه

٢٦٩٧٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبدالله، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق السكران وعتقه؟

---

١ و٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٦ ح٢ و٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٣ ح٢٤٤.

فقال: لايجوز.

قال: وسألته عن طلاق المعتوه؟

فقال: وما هو؟

قلت: الاحمق الذاهب العقل.

قال: لايجوز.

قلت: فالمرأة كذلك يجوز بيعها وشراؤها؟

قال: لا[1].

أقول: قول السائل: (فالمرأة كذلك) أي اذا كانت حمقاء قد ذهب عقلها.

٢٦٩٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحلبي، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق المعتوه الذاهب العقل أيجوز [طلاقه]؟

قال:[2] لا.

وعن المرأة إذا كانت كذلك [أ]يجوز بيعها [أ]وصدقتها؟

قال:[3] لا[4].

التهذيب ـ الاستبصار: عبدالملك بن عمرو، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق المعتوه الزائل العقل...

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧٣ ح٢٤٥.

٢ـ في الاستبصار والفقيه: فقال.

٣ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: فقال.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٥ ح٤.

وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالكريم بن عمرو، عن الحلبي مثله[٢].

٢٦٩٧٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أُذينة، عن زرارة وبكير، ومحمد بن مسلم، وبريد، وفضيل بن يسار، وإسماعيل الأزرق، ومعمّر بن يحيى، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّ الموله[٣] ليس له طلاق ولاعتقه عتق[٤].

٢٦٩٧٦ـ التهذيب ـ الاستبصار ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سُئل عن المعتوه [أ]يجوز طلاقه؟

فقال: ما هو؟

قلت:[٥] الأحمق الذاهب العقل.

فقال: نعم[٦].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في الاستبصار إمّا على ناقص العقل لا فاقده بالكليّة، وإمّا على انّه يجوز ذلك إذا تولّى عنه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧٥ ح٢٥١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٢ ح١٠٦٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٤ ح٤٧٧٠.

٣ـ الوله: زوال العقل والتحيُّر من شدة الوجد. (النهاية).

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٥ ح٣.

٥ـ في الاستبصار والفقيه: فقلت.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٧٥ ح٢٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٢ ح١٠٧٠ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٥ ح٤٧٧١.

وليّه دون أن يتولاّه هو بنفسه.

٢٦٩٧٧ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، وأبو العباس الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن أبي خالد القمّاط قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل يعرف رأيه مرّة وينكره أُخرى يجوز طلاق وليّه عليه؟

قال: [١] مالَهُ هو لايطلّق؟

[قال:] قلت: لايعرف حدّ الطلاق ولايؤمَن عليه إن طلّق اليوم أن يقول غداً: لم أُطلّق.

قال: [٢] ما أراه إلاّ بمنزلة الإمام ـ يعني الوليّ ـ[٣].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القمّاط مثله[٤].

٢٦٩٧٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن محمد بن أبي حمزة، عن أبي خالد القمّاط قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل الاحمق الذاهب العقل يجوز طلاق وليّه عليه؟

قال: ولِمَ لايطلّق هو؟

قلت: لايؤمن إن هو طلّق أن يقول غداً لم اطلّق أو لايحسن أن يطلّق.

---

١ و٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٢٥ ح٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٥ ح٤٧٧٢.

قال: ماأرى وليّه إلاّ بمنزلة السلطان[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد مثله[٢].

٢٦٩٧٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن أبي خالد القمّاط، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في طلاق المعتوه؟

قال: يطلّق عنه وليّه فإنّي أراه بمنزلة الإمام[٣].

٢٦٩٨٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن شهاب بن عبد ربّه قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): المعتوه الّذي لايحسن أن يطلّق[٤] عنه وليّه على السُّنّة.

قلت: فإن جهل فطلّقها ثلاثاً في مقعد؟

قال: يردّ إلى السنّة، فإذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء فقد بانت منه بواحدة[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٥ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧٥ ح٢٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٢ ح١٠٧١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٢٦ ح٧.

٤ـ الظاهر أن كلمة «يُطلّق» تكررت مرتين، فحُذفت الثانية من النسّاخ.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٢٥ ح٥.

باب (٢٣)
عدم صحّة طلاق هؤلاء

٢٦٩٨١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كلّ طلاق جائز إلاّ طلاق المعتوه أو الصبي أو مبرسم[١] أو مجنون أو مُكرَه[٢].

٢٦٩٨٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) قال: طلاق النائم ليس بشيء حتى يستيقظ، ولايجوز طلاق المعتوه، ولامبرسم، ولايجوز طلاق صاحب هذيان، ولاصاحب تقوية، ولامُكرَه، ولاصبي حتى يحتلم[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «... ولا صاحب تقوية...» الظاهر وقوع التصحيف فيه والصحيح: «ولا صاحب قوبة» كما جاء في بعض النسخ.

والقُوبَاء: داء يظهر في الجسد يتقشَّر ويتَّسع ويُعرف بالحزاز وجمعها قُوَب ـ كما في أقرب الموارد ـ وقد قيل بأنّه يترك أثراً سيئاً

١ـ البرسام: علّة معروفة يُهذى فيها، يقال: برسم الرجلُ فهو مُبرسِم (مجمع البحرين). وقال ابن منظور في (لسان العرب): البرسام: الموم. والموم: الجُدَريّ الكثير المتراكب. والحُمَّى مع البرسام.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٦ ح٦.

٣ـ الجعفريات: ص١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٠.

على العقل والمخ.

٢٦٩٨٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: لايجوز طلاق المجنون المختبل العقل[١]، ولاطلاق السكران الذي لايعقل، ولاطلاق النائم وان لفظ به إذا كان نائماً لايعقل، ولاطلاق المُكرَه الذي يُكره على الطلاق، ولاطلاق الصبي قبل أن يحتلم[٢].

باب (٢٤)
عدم صحة طلاق المُكرَه

٢٦٩٨٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن يحيى بن عبدالله بن الحسن، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: لايجوز الطلاق في استكراه، ولايجوز عتق في استكراه، ولايجوز يمين في قطيعة رحم، ولافي شيء من معصية اللّه فمن حلف أو حُلّف في شيء من هذا وفَعَله[٣] فلاشيء عليه، قال: وانّما الطلاق[٤] ما اريد به الطلاق من غير استكراه ولا اضرار، على العِدّة والسُنّة[٥] على طهر بغير جماع وشاهدين، فمن

١ـ اخْتَبَلَ زيداً: افسد عقله أو عضوه (أقرب الموارد).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٨ ح١٠١٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٧.

٣ـ في التهذيب: على شيء من هذا أو فَعَله.

٤ـ في التهذيب: وقال: انّما الطلاق.

٥ـ في التهذيب: أو السُنّة.

خالف هذا فليس طلاقه ولايمينه بشيء، يُردّ الى كتاب اللّه (عزّوجلّ)[١].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن علي، عن الحسن بن محبوب، عن يحيى بن عبداللّه بن حسن قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: لايجوز طلاق... وذكر مثله[٢].

٢٦٩٨٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن ابن أبي عمير أو غيره، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: لو أنّ رجلاً مسلماً مرّ بقوم ليسوا بسلطان فقهروه حتّى يتخوّف على نفسه أن يعتق أو يطلّق ففعل لم يكن عليه شيء[٣].

باب (٢٥)

عدم صحة الطلاق إلاّ بالاختيار

٢٦٩٨٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال: لاطلاق إلاّ ما أُريد به الطّلاق[٤].

٢٦٩٨٧ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٧ ح٤.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧٤ ح٢٤٨.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٢٦ ح١.
٤ـ الكافي: ج٦ ص٦٢ ح١.

الربيع الاقرع، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لا طلاق إلاّ لمن أراد الطلاق[1].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[2].

٢٦٩٨٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة[3]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاطلاق إلاّ ما أريد به الطلاق، ولا ظهار إلاّ ما اريد به الظهار[4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[5].

باب (٢٦)
عدم وقوع الطلاق بمجرّد تخيير المرأة

٢٦٩٨٩ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل خيّر امرأته فاختارت نفسها بانت منه؟

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥١ ح١٦٠ و١٦١.

٣ـ في التهذيب: عن زرارة.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٥٣ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٩ ح٢٧.

قال: لا، إنّما هذا شيء كان لرسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) خاصّة، أُمر بذلك ففعل، ولو اخترن أنفسهنّ لطلّقهن[1] وهو قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿قُل لأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾[2و3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[4].

٢٦٩٩٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبداللّه ابن جبلة، عن يعقوب بن سالم، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرّجل إذا خيّر امرأته؟

فقال: إنّما الخيرة لنا ليس لأحد، وإنما خيّر رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) لمكان عائشة فاخترن اللّه ورسوله ولم يكن لهنّ أن يخترن غير رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)[5].

٢٦٩٩١ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه قال: قال: ما للنساء والتخيير؟! إنّما ذلك شيء خصّ اللّه به نبيّه (صلّى اللّه عليه وآله)[6].

١ـ في التهذيب والاستبصار: لطلّقن.

٢ـ الاحزاب ٣٣: ٢٨.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٧ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٨٧ ح٢٩٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٢ ح١١١١.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٣٩ ح٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٩ ح٤٨١٥.

٢٦٩٩٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد وابن رباط، عن أبي أيوب الخزّاز، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي سمعت أباك يقول: انّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) خيّر نساءه فاخترن الله ورسوله فلم يمسكهنّ على طلاق ولو اخترن أنفسهنّ لبنّ.

فقال: ان هذا حديث كان يرويه أبي عن عائشة، وما للناس وللخيار؟![1] انّما هذا شيء خص الله به رسوله (صلّى الله عليه وآله)[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، مثله[3].

٢٦٩٩٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: ذكر أبو عبدالله (عليه السّلام) أنّ زينب قالت لرسول الله (صلّى الله عليه وآله): لاتعدل وأنت رسول الله، وقالت حفصة: إن طلّقنا وجدنا أكفاءنا في قومنا فأحتبس الوحي عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عشرين يوماً، قال: فانف[4] الله (عزّوجلّ) لرسوله فأنزل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا

١ـ في التهذيب والاستبصار: والخيار.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٦ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٨٨ ح٣٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٢ ح١١١٢

٤ـ حَمِيَ انْفُهُ: اشتدَّ غضبه وغيظه (اقرب الموارد).

فَتَعَالَيْن﴾ إلى قوله: ﴿أَجْراً عَظِيماً﴾ قال: فاخترن اللّه ورسوله ولو اخترن أنفسهنّ لبنّ وإن اخترن اللّه ورسوله فليس بشيء[١].

٢٦٩٩٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، عن عبدالأعلى بن أعين قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إنّ بعض نساء النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) قالت: أيرى محمّد أنّه إن طلّقنا لانجد الأكفاء من قومنا؟!!

قال: فغضب اللّه (عزّوجلّ) من فوق سبع سماواته فأمره فخيَّرهنّ، حتى انتهى إلى زينب بنت جحش فقامت وقبّلته وقالت: أختار اللّه ورسوله[٢].

٢٦٩٩٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) أنه سُئل عن الخيار؟

فقال: ان زينب قالت لرسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ألا تعدل وأنت رسول اللّه؟ وقالت حفصة: لو طلّقتَنا لوجدنا في قومنا أكفاء، فانف اللّه (عزّوجلّ) لرسوله واحتبس الوحي عنه عشرين يوماً، ثم أنزل اللّه (عزّوجلّ) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الحَيَاةَ الدُّنْيا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْن﴾ إلى قوله: ﴿منكُنَّ أَجْراً عَظِيماً﴾ واعتزلهن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) تسعاً وعشرين ليلة في مشربة[٣] أم ابراهيم ثم دعاهن فخيَّرهنّ فاخترنه، ولو اخترن انفسهنّ

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٨ ح٢.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٨ ح٣.

٣ـ المشربة: الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها. (أقرب الموارد).

لكانت لهنّ واحدة بائنة[١].

٢٦٩٩٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: إذا اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة وهو خاطب من الخطّاب وإن اختارت زوجها فلاشيء[٢].

أقول: لايقع الطلاق بالتخيير ـ عند اكثر الفقهاء ـ وكان ذلك خاصاً برسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) كما جاء في أكثر من حديث.

قال المحدّث البحراني (رحمه اللّه): (لا خلاف بين علماء العامّة في صحة التخيير، بمعنى تفويض الزوج أمر الطلاق الى المرأة وتخييرها في نفسها قاصداً بذلك الطلاق، فاذا اختارت نفسها وقع الطلاق وانّ ذلك بمنزلة توكيلها في طلاق نفسها.

وأمّا أصحابنا فقد اختلفوا في ذلك، فذهب جمع ـ منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل والسيد المرتضى، ونقل عن ظاهر الصدوق ـ الى وقوع الطلاق به اذا اختارت نفسها بعد تخييره لها على الفور، مع اجتماع الشرائط من الاستبراء وسماع الشاهدين.

والمشهور ـ وهو مذهب الشيخ الطوسي وبه صرّح الشيخ علي بن بابويه في الرسالة وجملة المتأخرين ـ عدم وقوع الطلاق به)[٣].

وقال صاحب الجواهر (قدّس سرّه): (وعلى كلّ حال فلاريب في

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٧ ح١٠٠٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٨.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩٠ ح٣٠٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٣ ح١١١٧.

٣ـ الحدائق الناضرة: ج٢٥ ص٢١٧.

أن مذهب الاماميّة قديماً وحديثاً عدم التخيير المزبور، في مقابلة العامّة القائلين بجوازه على شدّة اختلافهم فيه، وانّه يقتضي الطلاق البائن أو الرجعي)[١].

فالأحاديث الدالّة على التخيير لغير رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) حملها الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على التقيّة، ولايبعد ذلك. واللّه العالم.

٢٦٩٩٧ـ كتاب محمد بن المثنّى الحضرمي: عن جعفر بن محمد ابن شريح، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل خيّر امرأته فاختارت نفسها؟

قال: هي تطليقة بائن وهو أحقُّ برجعتها، وان اختارت زوجها فليس بشيء. وذكر عند ذلك رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) وتخييرَه نساءه[٢].

٢٦٩٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة ومحمد ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: لاخيار إلاّ على طهر من غير جماع، بشهود[٣].

٢٦٩٩٩ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان، عن الحسن بن

١ـ جواهر الكلام: ج٣٢ ص٧١.

٢ـ الاصول الستة عشر: ص٢٥٣ ح٣٢٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٩.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٨٩ ح٣٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٣ ح١١١٦.

زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الطلاق ان يقول الرجل لامرأته: إختاري، فان اختارت نفسها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطّاب، وان اختارت زوجها فليس بشيء، أو يقول: أنت طالق، فأيّ ذلك فعل فقد حرمت عليه، ولايكون طلاق ولاخلع ولامباراة ولاتخيير الاّ على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين[1].

٢٧٠٠٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: إذا خيّر الرجل امرأته فلها الخيار ما دامت في مجلسها، ولايكون ذلك إلاّ وهي طاهرة في طهر لم يمسّها فيه، فان اختارته فليس بشيء، وان اختارت نفسها فهي واحدة بائنة وهو خاطب من الخطّاب، تُزوّجه نفسها ان شاءت من يومها، وليس ذلك لغيره حتى تنقضي عدّتها، فإن قامت من مكانها أو قام اليها فوضع يده عليها، أو قبّلها قبل أن تتكلّم، فليس بشيء إلاّ أن تجيب في المكان[2].

٢٧٠٠١ـ من لايحضره الفقيه: روى الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يخيّر امرأته أو اباها أو أخاها أو وليّها.

فقال: كلّهم بمنزلة واحدة إذا رضيت[3].

٢٧٠٠٢ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٨ ح٤٨١٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٨ ح١٠٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٩.

وقوله (عليه السّلام): «.. الا أن تجيب» أي تتجاوب معه وترضى به وتستجيب له في ذلك المكان بلا تأخير فهذا يدل على قبولها به.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٨ ح٤٨١٣.

جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل قال لامرأته: قد جعلت الخيار إليك فاختارت نفسها قبل أن تقوم؟

قال: يجوز ذلك عليه.

قلت: فلها متعة؟

قال: نعم.

قلت: فلها ميراث ان مات الزوج قبل أن تنقضي عدّتها؟

قال: نعم، وان ماتت هي ورثها الزوج[1].

باب (٢٧)
حكم نكاح العبد وطلاقه

٢٧٠٠٣ـ التهذيب: روى علي بن اسماعيل الميثمي، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يزوّج امته من حرّ.

قال: ليس له ان ينزعها[2].

٢٧٠٠٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج غلامُه جارية حرّة؟

فقال: الطلاق بيد الغلام فإن تزوّجها بغير إذن مولاه فالطلاق بيد

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٩ ح٤٨١٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٧ ح١٣٨٠.

المولى[١].

٢٧٠٠٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قالا: المملوك لايجوز طلاقه ولانكاحه إلاّ باذن سيّده.

قلت: فان السيّد كان زوّجه، بيد مَنْ الطلاق؟

قال: بيد السيّد ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾[٢] ألشيء الطلاق[٣و٤].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أذينة، عن زرارة مثله[٥].

٢٧٠٠٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ابان بن عثمان، عن شعيب بن يعقوب العقرقوفي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سُئل وأنا عنده اسمع عن طلاق العبد؟

قال: ليس له طلاق ولانكاح اما تسمع اللّه تعالى يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ قال: لايقدر على طلاق ولا [على] نكاح إلاّ باذن مولاه[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٨ ح٤.

٢ـ النحل ١٦: ٧٥.

٣ـ في الاستبصار: ليس الطلاق بيده، وفي الفقيه: والشيء الطلاق.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٧ ح١٤١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٤ ح٧٨٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤١ ح٤٨٦٠.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٧ ح١٤٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٥ ح٧٨٢.

٢٧٠٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن ابن اذينة، عن بكير بن اعين وبريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) انّهما قالا في العبد المملوك: ليس له طلاق إلاّ باذن مولاه[١].

٢٧٠٠٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه قال: إذا كان العبد وامرأته لرجل واحد فان المولى يأخذها إذا شاء وإذا شاءردّها، وقال: لايجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد إلاّ أن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل وتزوّجها[٢] باذن مولاه واذن مولاها، فان طلّق وهو بهذه المنزلة فانّ طلاقه[٣] جائز[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل مثله[٥].

٢٧٠٠٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٨ ح١٣٨٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٦ ح٧٤٢.

٢ـ في الاستبصار: فتزوّجها.

٣ـ في الاستبصار: فطلاقه.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٦٨ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٨ ح١٣٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٥ ح٧٤١.

إذا كان للرجل[١] أَمَة فزوّجها[٢] مملوكه فرّق بينهما إذا شاء وجمع بينهما إذا شاء[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل الميثمي، عن ابن أبي عمير مثله[٤].

٢٧٠١٠ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: إذا زوّج الرجل عبْدَه أَمَته ثمّ اشتهاها، قال له: إعتزلها، فإذا طمثت وطأها ثمّ يردّها عليه إذا شاء[٥].

٢٧٠١١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يزوّج جاريته من عبده فيريد أن يفرّق بينهما فيفرّ العبد، كيف يصنع؟

قال: يقول لها: اعتزلي فقد فرّقت بينكما فاعتدّي، فتعتدّ خمسة وأربعين يوماً ثمّ يجامعها مولاها إن شاء، وإن لم يفرّ قال له[٦] مثل ذلك.

١ـ في التهذيب: اذا كانت للرجل، وفي الاستبصار: اذا كانت لرجل.

٢ـ في التهذيب: وزوّجها، وفي الاستبصار: زوّجها.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٦٩ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٠ ح١٣٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٧ ح٧٤٨.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٨١ ح١.

٦ـ في التهذيب: قال لها.

قلت: فإن كان المملوك لم يجامعها؟

قال: يقول لها: اعتزلي فقد فرّقت بينكما، ثمّ يجامعها مولاها من ساعته إن شاء ولاعدّة عليها[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد ابن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد مثله[٢].

٢٧٠١٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان ابن يحيى، عن عبدالله بن مسكان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يزوّج جاريته من رجل حُرّ أو عبد، أله أن ينزعها بغير طلاق؟

قال: نعم هي جاريته ينزعها متى شاء[٣].

٢٧٠١٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن المفضّل بن صالح، عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن العبد هل يجوز طلاقه؟

فقال: ان كانت أمتك فلا، انّ الله تعالى يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ وان كانت امة قوم آخرين أو حرّة جاز طلاقه[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل الميثمي، عن الحسن بن علي بن فضّال مثله[٥].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨١ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٦ ح١٤١٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٩ ح١٣٨٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٦ ح٧٤٣.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٦٨ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٨ ح١٤٢٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٦ ح٧٨٥.

٢٧٠١٤ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: اذا زوّج الرجل عبده أمته، فله أن يفرّق بينهما اذا شاء، وتلا قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾.

وقال: لانكاح له ولاطلاق إلاّ بإذن مولاه[1].

٢٧٠١٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)[2] مثلَ ذلك سواء، قيل لأبي عبداللّه (عليه السّلام): فرجل زوّج عبده جاريةَ قوم آخرين، أو حرّة، أله أن يفرّق بينهما بغير طلاق؟

قال: نعم ليس للمملوك أمر مع مولاه، يقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾[3].

٢٧٠١٦ـ تفسير العياشي: عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السّلام) في قول اللّه تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَآءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[4].

قال: هنّ ذوات الازواج ﴿إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إن كنتَ زوّجتَ أمتك غلامك نزعتَها منه اذا شئتَ.

فقلت: أرأيتَ إنْ زوّج غير غُلامه؟

قال: ليس له ان ينزع حتّى تباع، فان باعها صار بضعها في يد

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٩ ح١١٢٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٢.

٢ـ في مستدرك الوسائل: عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السّلام).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٩ ح١١٢٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٢.

٤ـ النساء ٤: ٢٤.

غيره وان شاء المشتري فرّق وإن شاء أقرّ[١].

٢٧٠١٧ـ تفسير العياشي: عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَآءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قال: سمعته يقول: تأمر عبدك وتحته أمتك فيعتزلها حتّى تحيض فتصيب منها[٢].

٢٧٠١٨ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السّلام) أنهما قالا: المملوك لايجوز طلاقه ولانكاحه الاّ باذن سيده، وان زوّجه السيد جاز، وقال (تعالى): ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ قال: والطلاق والنكاح شيء[٣].

٢٧٠١٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا أنكح الرجل عبده امته فرّق بينهما إذا شاء.

قال: وسألته عن رجل يزوّج امته من رجل حُرّ، أو عبدٍ لقوم آخرين أله أن ينزعها منه؟

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٤ ح٩٢٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٥٢.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٤ ح٩٢٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٥٢. وقوله (عليه السّلام): «فتصيب منها» أي تطأها وتستمتع بها، يقال: أصاب من زوجته: أي استمتع بها (أقرب الموارد).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٩ ح١١٢٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٣.

قال: لا، إلاّ أن يبيعها فان باعها فشاء الذي اشتراها ان يفرّق بينهما فرّق بينهما[١].

٢٧٠٢٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى الحسين بن سعيد، عن حمّاد ابن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل يُنكِح[٢] أمته من رجل أيفرِّق بينهما إذا شاء؟

فقال: إن كان مملوكه فليفرّق بينهما إذا شاء، انّ اللّه تعالى يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ فليس للعبد شيء من الأمر، وان كان زوجها حراً فان طلاقها صفقتها[٣].

باب (٢٨)
اشتراط صحة الطلاق بالتلفُّظ بالصيغة

٢٧٠٢١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عبدالجبّار، عن محمد بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن اذينة، عن زرارة قال: سألته عن رجل كتب الى امرأته بطلاقها، أو كتب بعتق مملوكه ولم ينطق به لسانه؟

قال: ليس بشيء حتى ينطق به[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٩ ح١٣٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٦ ح٧٤٥.

٢ـ في الاستبصار: انكح.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٠ ح١٣٩٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٧ ح٧٤٩. والصَفْقَة: البيعة (أقرب الموارد).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٣ ح١٨١٥.

٢٧٠٢٢ـ التهذيب: البزوفري، عن أحمد بن ادريس، عن عبداللّه بن محمد، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عن زرارة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) في رجل كتب الى امرأته بطلاقها وكتب بعتق مملوكه ولم ينطق به لسانه؟

قال: ليس بشيء حتى ينطق به لسانه[١].

٢٧٠٢٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يقال له: أطلّقتَ امرأتك؟ فيقول: نعم.

قال: قال: قد طلّقها حينئذ[٢].

٢٧٠٢٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الطلاق ان يقول لها: أعتدّي، أو يقول لها: انت طالق[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

أقول: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): يمكن حمله على وجه لاينافي الصحيح لأنّ قوله: «اعتدّي» إنّما يكون به اعتبار إذا تقدّمه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤٨ ح٨٩٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣٨ ح١١١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٦٩ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٧ ح١٠٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٧ ح٩٨٤.

قول الرجل: أنت طالق، ثم يقول: اعتدّي، لأنّ قوله لها: اعتدّي ليس له معنى لأنّ لها أن تقول: من أيّ شيء اعتدّ؟ فلابدّ من أن يقول لها اعتدّي لأنّي قد طلّقتك فالاعتبار بالطلاق لا بهذا القول.

٢٧٠٢٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يرسل إليها فيقول الرسول: اعتدّي فإنّ فلاناً قد فارقك.

قال ابن سماعة: وإنّما معنى قول الرسول: اعتدّي فإنّ فلاناً قد فارقك ـ يعني الطلاق ـ إنّه لايكون فرقة إلا بطلاق[1].

باب (٢٩)
عدم وقوع الطلاق بالكناية

٢٧٠٢٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل قال لامرأته: أنت [مني] خليّة أو بريئة أو بتّة [أو باين] أو حرام؟

قال:[2] ليس بشيء[3].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عثمان، عن الحلبي مثله[4].

١ـ الكافي: ج٦ ص٧٠ ح٤.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٦ ح٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٩ ح٤٨٨٩.

٢٧٠٢٧ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا في الرجل يقول لامرأته: أنت مني خلية أو بريةٌ أو بائن أو بتّةٌ أو حرام، قالا: ليس ذلك بشيء حتى يقول لها وهي طاهرة من غير جماع بشهادة شاهدين عدلين: أنت طالق، أو يقول: اعتدّي، يريد بذلك الطلاق.

قيل لأبي عبدالله (عليه السّلام): إن رواة أهل الكوفة يروون عن علي (عليه السّلام) أنّه قال: كل واحدة منهنّ ثلاثاً بائنة فلاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

فقال: كذبوا عليه (لعنهم الله) ما قال ذلك علي (عليه السّلام) ولكن كذبوا عليه[1].

٢٧٠٢٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل قال لامرأته: أنت مني بائن وأنت مني خلية وأنت مني بريئة[2]؟

قال: ليس بشيء[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد ابن خالد مثله[4].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٦ ح١٠٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٣.

٢ـ في التهذيب: أنت مني باين أو أنت مني برية.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٦ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٤١ ح١٢٣.

٢٧٠٢٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط، عن أبي مخلّد السرّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال لي شبّة ابن عقّال: بلغني أنّك تزعم أنّ من قال: (ما أحل اللّه عليّ حرام) أنّك لاترى ذلك شيئاً.

قلت: أمّا قولك الحلّ عليّ حرام فهذا أمير المؤمنين الوليد جعل ذلك في أمر سلامة امرأته وأنّه بعث يستفتى أهل الحجاز وأهل العراق وأهل الشام فاختلفوا عليه فأخذ بقول أهل الحجاز أنّ ذلك ليس بشيء[١].

٢٧٠٣٠ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): رجل قال لامرأته: أنت عليّ حرام.

قال: ليس عليه كفّارة ولاطلاق[٢].

باب (٣٠)
حكم الطلاق باللُّغات المختلفة

٢٧٠٣١ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: كلُّ طلاق بكلِّ لسان فهو طلاق[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٥ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٥ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣٨ ح١١٢.

أقـول: لايقع الطلاق إلاّ باللُّغة العربية مع القدرة على التلفُّظ بها، على المشهور بين الفقهاء، وأمّا رواية وهب بن وهب: «كلّ طلاق بكلّ لسان فهو طلاق» فضعيفة، لأن وهب معروف بالكذب ومرفوض الرواية.

نعم مع العجز عن التلفّظ بالعربية يصحّ الطلاق بكلّ لغة تؤدِّي هذا المعنى.

وهكذا لايقع الطلاق بالاشارة إلاّ مع العجز عن التلفُّظ والنطق، فيقع طلاق الأخرس بالاشارة التي تدلّ على إرادته ذلك. والله العالم.

باب (٣١)
كيفيّة طلاق الأخرس

٢٧٠٣٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن أبان بن عثمان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق الخُرَساء؟

قال: يلفّ قناعها على رأسها ويجذبه[1].

٢٧٠٣٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، [عن أبي عبدالله (عليه السّلام)][2] قال: طلاق الأخرس أن يأخذ مقنعتها فيضعها[3] على رأسها ويعتزلها[4و5].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٨ ح٢.

٢ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب: ح٢٤٩.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: ويضعها.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: ثم يعتزلها.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٢٨ ح٣.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد، عن علي بن أبي حمزة، [عن أبي بصير] عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

باب (٣٢)
عدم صحّة الطلاق قبل النكاح

٢٧٠٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الرّجل يقول: يوم أتزوّج فلانة فهي طالق؟

فقال: ليس بشيء، إنّه لايكون طلاق حتّى يملك عقدة النكاح[٣].

٢٧٠٣٥ـ الكافي: محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، وأبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن حريز، عن حمزة بن حمران، عن عبدالله بن سليمان، عن أبيه قال: كنت في المسجد فدخل عليّ بن الحسين (عليهما السّلام) ولم أثبته وعليه عمامة سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه فقلت لرجل قريب المجلس منّي: من هذا الشيخ؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧٤ ح٢٤٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠١ ح١٠٦٦.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩٢ ح٣١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠١ ح١٠٦٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٦٣ ح٢.

فقال: مالَكَ لم تسألني عن أحد دخل المسجد غير هذا الشيخ؟

قال: فقلت له: لم أر أحداً دخل المسجد أحسن هيئة في عيني من هذا الشيخ فلذلك سألتك عنه.

قال: فإنّه عليّ بن الحسين (عليهما السّلام).

قال: فقمت وقام الرّجل وغيره فاكتنفناه وسلّمنا عليه. فقال له الرّجل: ما ترى ـ أصلحك اللّه ـ في رجل سمّى امرأته بعينها وقال يوم يتزوّجها فهي طالق ثلاثاً، ثمّ بداله أن يتزوّجها، أيصلح له ذلك؟

قال: فقال: إنّما الطلاق بعد النكاح.

قال عبداللّه: فدخلت أنا وأبي على أبي عبداللّه جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) فحدّثه أبي بهذا الحديث.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): أنت تشهد على عليّ بن الحسين (عليهما السّلام) بهذا الحديث؟

قال: نعم[1].

٢٧٠٣٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان الّذين من قبلنا يقولون: لاعتاق ولاطلاق إلاّ بعد ما يملك الرّجل[2].

٢٧٠٣٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال

١ـ الكافي: ج٦ ص٦٣ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٦٣ ح٣.

رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاطلاق قبل نكاح، ولاعتق قبل ملك[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، مثله[٢].

٢٧٠٣٨ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: لاطلاق إلاّ من بعد نكاح، ولاعتق إلاّ من بعد ملك[٣].

٢٧٠٣٩ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّه كان يقول: لاطلاق لمن لاينكح، ولاعتاق لمن لايملك.

وقال علي (عليه السّلام): ولو وضع يده على رأسها[٤].

٢٧٠٤٠ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه سُئل عن رجل قال لامرأته: ان تزوجتُ عليكِ أو بتّ عنك فأنت طالق؟

فقال: انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: مَن شَرط شرطاً سوى كتاب اللّه (عزّوجلّ) لم يجز ذلك عليه ولا له.

قال: وسُئل عن رجل قال: كلّ امرأة أتزوّجها ما عاشت امّي

١ـ الكافي: ج٦ ص١٧٩ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٧ ح٧٧٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥ ح١٤.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٠٤ ح٣٥٣ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٦ ص٨.

٤ـ قرب الاسناد: ص٨٦ ح٢٨٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٦ ص٧.

فهي طالق؟

فقال: لاطلاق الاّ بعد نكاح، ولاعتق الاّ بعد ملك[١].

٢٧٠٤١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه سُئل عن الرجل يقول: كل امرأة أتزوجها أبداً فهي طالق؟

قال: ليس ذلك بشيء.

قيل له: فالرجل يقول: إن تزوّجتُ فلانة أو تزوَّجتُ بأرض كذا ـ يسمّيها ـ فهي طالق؟

قال: لاطلاق ولاعتاق الاّ بعد ملك[٢].

باب (٣٣)
عدم صحة الطلاق التعليقي

٢٧٠٤٢ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن جعفر بن بشير، عن أبي اسامة الشحّام قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ قريباً لي أو صهراً لي حلف إنْ خرجتْ امرأته من الباب فهي طالق ثلاثاً، فخرجتْ، فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من المشقَّة فأمرني ان اسألك.

فأصغى إليّ فقال: [٣] مُره فليمسكها فليس بشيء[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٦ ح٤٧٥٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٣ ح١٠٠٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٢.

٣ـ في الاستبصار: وقال.

٤ـ في الاستبصار: ليس بشيء.

ثم التفت الى القوم فقال: سبحان اللّه يأمرونها ان تزوَّج[١] ولها زوج[٢]!!.

الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن ايّوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن بشر بن جعفر، عن أبي اسامة الحنّاط قال: قلت... وذكر مثله[٣].

٢٧٠٤٣ـ من لايحضره الفقيه: في رواية النّضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: في رجل قال: امرأته طالق، ومماليكه أحرار، ان شربتُ حراماً أو حلالاً من الطلا[٤] ابداً.

فقال: امّا الحرام فلايقربه ابداً ان حلف وان لم يحلف، واما الطلا فليس له ان يُحرِّم ما احلّ اللّه قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكَ﴾[٥] فلايجوز يمين في تحريم حلال، ولا في تحليل حرام، ولا في قطيعة رحم[٦].

٢٧٠٤٤ـ تفسير العياشي: عن عبداللّه بن سنان قال: سألته عن رجل قال: امرأته طالق، أو مماليكه أحرار، ان شربت حراماً ولا حلالاً؟

١ـ في الاستبصار: ان تتزوّج.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٥٧ ح١٨٥.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٠ ح١٠٢٤.

٤ـ الطِلاء: ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ويسمّى بالمثلّث، واذا زادَ على الثلث فهو حرام. (مجمع البحرين).

٥ـ التحريم ٦٦: ١.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٧ ح٤٧٥٣.

فقال: أمّا الحرام فلايقربه، حَلَف أو لم يَحلف، وأمّا الحلال فلايتركه، فانَّه ليس له أن يُحرِّم ما أحلَّ اللّه، لأنّ اللّه يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَتُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَآ أَحَلَّ اللّهُ لَكُمْ﴾[1] فليس عليه شيء في يمينه من الحلال[2].

٢٧٠٤٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن زيد الحنّاط[3] قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّ امرأتي خرجت بغير إذني، فقلت لها: إنْ خرجتِ بغير اذني فانت طالق، فخرجتْ فلمّا أن ذكرتْ دخلتْ؟

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): خرجت سبعين ذراعاً؟

قال: لا.

قال: وما أشدّ من هذا! يجيء مثل هذا من المشركين، فيقول لامرأته القول فتُنتزع فتتزوّج زوجاً آخر وهي امرأته[4].

٢٧٠٤٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام)، في رجل قال لامرأته: إن لم أكن أكرم منكِ حَسَباً فأنت طالق ثلاثاً.

فقال علي (عليه السّلام): الحسَب هو المال، لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: حَسَب المرء ماله.

١ـ المائدة ٥: ٨٧.

٢ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٦٨ ح١٣٢٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٦.

٣ـ في مستدرك الوسائل: زيد الخياط.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٤١ ح٦٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٥.

قال: ان كان الرجل هو أكثر منها مالاً لم يطلّق امرأته، وإن كانت امرأته أكثر منه مالاً فقد طلّقت امرأته[١].

أقول: لايخلو سند هذا الحديث من المناقشة من حيث الصحة والسُقم، وقد ثبت في محلّه أنّه لايصح تعليق الطلاق على شيء بل يجب أن يكون مُنجَّزاً حتى يقع صحيحاً، بالاضافة الى الشروط الأُخرى التي ينبغي توفرها للصحة. والطلاق المذكور في هذا الحديث باطل عندنا، كما هو المتّفق عليه بين الفقهاء أذ انّه معلّق على أمر.

٢٧٠٤٧ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: من أسرَّ الطلاق وأسرَّ الاستثناء معه فلابأس، وان اعلن الطلاق وأسرَّ الاستثناء في نفسه أخذناه بالعلانية، والقينا السر[٢].

باب (٣٤)
عدم صحّة الطلاق في المنام

٢٧٠٤٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه (عليهم السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) أتاه رجل فقال: انّي رأيت في المنام كأنّي طلّقت امرأتي ثلاثاً.

فقال له: إن ذلك من الشيطان، لن تحرم عليك امرأتك، انما الطلاق في اليقظة، وليس الطلاق في المنام[٣].

١ـ الجعفريات: ص١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٩٦.

٢ـ الجعفريات: ص١١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٥.

٣ـ الجعفريات: ص١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٥.

باب (٣٥)
عدم صحّة الطلاق في غَضَب أو يمين

٢٧٠٤٩ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا: كلّ طلاق في غضب أو يمين فليس بطلاق[١].

أقول: لايصح الطلاق حال الغضب لأنّ الانسان يخرج عن طوره ولايتحقق القصد والاختيار والإنشاء، فلايدري ماذا يقول، كما لايقع الطلاق فيما لو حَلَف على طلاقها، بل لابدَّ من اجراء صيغة الطلاق في حال التوجُّه والالتفات.

باب (٣٦)
صحّة الطلاق بالوكالة

٢٧٠٥٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، وأبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن محمد بن اسماعيل جميعاً، عن علي بن النعمان، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يجعل امر امرأته الى رجل، فقال: اشهدوا أنّي قد جعلت أمر فلانة الى فلان فيطلّقها، أيجوز ذلك للرجل[٢]؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦١ ح٩٩٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٦.

٢ـ في الاستبصار ح٩٨٦: أيجوز لذلك الرجل، وفي الاستبصار ح٩٨٧: أيجوز ذلك؟.

قال: نعم[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان مثله[٢].

الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، والرزاز، عن أيوب بن نوح، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد الاعرج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل جعل أمر امرأته... وذكر مثله الا أنه اسقط قوله: فيطلّقها[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان ابن يحيى، عن سعيد الاعرج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل جعل أمر امرأته... وذكر مثله[٤].

٢٧٠٥١ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة جميعاً، عن حمّاد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [انه] قال: لاتجوز الوكالة في الطلاق[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٩ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣٩ ح١١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٨ ح٩٨٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٢٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٨ ح١١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٨ ح٩٨٦.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٣٠ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٣٩ ح١٢٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٩ ح٩٩١.

أقول: لا مانع من التوكيل في الطلاق فانّه كالتوكيل في النكاح وعلى هذا سيرة المتشرعة ودلّت الروايات المستفيضة على جوازه، ولكن هناك خلاف في بعض فروع المسألة، فقد قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): (اذا وكّل الرجل غيره بأن يُطلّق عنه لم يقع طلاقه اذا كان حاضراًفي البلد، فان كان غائباً جاز توكيله في الطلاق)[١].

وقال ابن ادريس (طاب ثراه): (ومن وكّل غيره في أن يطلّق عنه امرأته، جاز طلاق الوكيل سواءكان الموكّل حاضراً أو غائباً، على الصحيح من المذهب، لانّه لاخلاف بين المسلمين في جواز الوكالة للحاضر والغائب في جميع مايجوز الوكالة فيه)[٢].

وقال الشهيد الثاني (قدّس سرّه) في المسالك: (قوله: «وتصح الوكالة في الطلاق عن الغائب اجماعاً وللحاضر على الأظهر» هذا هو المشهور بل ادّعى عليه ابن ادريس الاجماع، ولانّ الطلاق قابل للنيابة وإلاّ لما صحّ توكيل الغائب)[٣].

وقال المحدّث البحراني (رحمه اللّه): (لاخلاف بين الاصحاب في جواز الوكالة في الطلاق للغائب وانما الخلاف في الحاضر فالمشهور الجواز...)[٤].

١ـ النهاية: ص٥١١.

٢ـ السرائر: ج٢ ص٩٥.

٣ـ مسالك الافهام: ج٥ ص٢٦٣.

٤ـ الحدائق الناضرة: ج٢٥ ص١٦٨.

باب (٣٧)
حكم الطلاق في صورة تعدُّد الوكيل

٢٧٠٥٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام) في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلّق احدهما وأبى الآخر، فأبى أمير المؤمنين (عليه السّلام) أن يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعاً على طلاق[١و٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله. وفيه: جميعاً على الطلاق[٣].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمّون، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن مسمع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله. وفيه: فأبى علي (عليه السّلام)[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد مثله[٥].

١ـ في التهذيب ح١١٩ والاستبصار ح٩٩٠ والكافي ح٥: على الطلاق جميعاً.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٩ ح٣.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣٩ ح١١٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٩ ح٩٨٩.
٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٩ ح٥.
٥ـ التهذيب: ج٨ ص٣٩ ح١١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٩ ح٩٩٠.

باب (٣٨)
حكم من طلّق امرأة بظنّ امرأة اخرى

٢٧٠٥٣ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل كانت له امرأتان احداهما تسمّى جميلة والأُخرى جمارة، فمرّت جميلة في ثياب جمارة، فظنَّ أنها جمارة فقال: اذهبي فانت طالق ثلاثاً؟

فقال: طلّقت جمارة بالاسم، وطلّقت جميلة بالاشارة[1].

أقول: الحديث غير معمول به واستشكل في نظائر المسألة بأنّ الطّلاق وجّه الى المخاطبة وهو يظنُّ أنها غيرها فلم تُطلّق المخاطَبة لعدم القصد ولا غير المخاطبة لعدم توجّه الخطاب إليها.

باب (٣٩)
حكم من طلّق امرأته نصف تطليقة

٢٧٠٥٤ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه (عليهم السّلام)، أنّ علياً (عليه السّلام) قال في رجل قال لامرأته: أنت طالق نصف تطليقة.

قال: هي واحدة، وليس في الطلاق كسر[2].

أقول: اذا قال الرجل لزوجته: (أنت طالق نصفَ تطليقة) لم يقع

١ـ الجعفريات: ص١١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٥.

٢ـ الجعفريات: ص١١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٥.

حينئذٍ طلاق.

قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه) ـ في الخلاف ـ : (اذا قال لها: أنتِ طالق نصف تطليقة لم يقع شيء أصلاً).

وبالنسبة الى هذا الحديث فمضافاً الى ضعف سنده ينبغي حمله على التقيّة لموافقته لفتاوى العامّة في هذا المجال.

٢٧٠٥٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: الطلاق لايتجزأ، اذا قال الرجل لامرأته على ما يجب من الطلاق: أنت طالق نصف تطليقة أو ثلثاً أو ربعاً أو ما أشبه هذا فهي واحدة[1].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٨ ح١٠١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٥.

أبواب أقسام الطلاق وأحكامه×

باب (١)
كيفية طلاق السُّنَّة والعدّة، وجملة من أحكامهما

٢٧٠٥٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران أو غيره، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق السُنّة؟

قال:[١] طلاق السُنّة إذا أراد الرجل أن يطلّق امرأته [ثم] يدعها إن كان قد دخل بها حتى تحيض ثم تطهر، فاذا طهرت طلّقها واحدة بشهادة شاهدين، ثم يتركها حتى تعتدّ ثلاثة قروء، فاذا مضت[٢] ثلاثة قروء فقد بانت منه بواحدة وكان زوجها خاطباً من الخطّاب ان شاءت تزوّجته وان شاءت لم تفعل، فان تزوّجها بمهر جديد كانت عنده على اثنتين[٣] باقيتين وقد مضت الواحدة، فان هو طلّقها واحدة اخرى على

×ـ أقول: الطّلاق ينقسم الى قسمين: ١ـ الطّلاق البائن. ٢ـ الطّلاق الرَّجعي.
أمّا الطّلاق البائن فهو الذي لايجوز للرجل ـ بعد وقوعه ـ أن يرجع الى زوجته إلاّ بعقد جديد وهو على خمسة أقسام.
وأمّا الرَّجعي فهو الطلاق الذي يجوز للرجل ـ بعد وقوعه ـ أن يعود ويرجع الى زوجته قبل انقضاء عدّتها بدون عقد جديد.

١ـ في التهذيب: فقال.

٢ـ في الاستبصار: فاذا مضى.

٣ـ في الاستبصار: على ثنتين.

طهر من غير جماع[١] بشهادة شاهدين ثم تركها حتى تمضي اقراؤها فاذا مضت اقراؤها[٢] من قبل أن يراجعها فقد بانت منه باثنتين[٣]، وملكت أمرها، وحلّت للازواج، وكان زوجها خاطباً من الخطّاب ان شاءت تزوّجته وان شاءت لم تفعل، فان هو تزوّجها تزويجاً جديداً بمهر جديد كانت معه بواحدة[٤] باقية وقد مضت اثنتان[٥]، فان أراد ان يطلّقها طلاقاً لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره تركها حتى إذا حاضت وطهرت أشهد على طلاقها تطليقة واحدة ثمّ لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

وأمّا طلاق الرَّجعة[٦] فأن[٧] يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلّقها بشهادة شاهدين ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطُّهر، فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على تطليقة اخرى ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطُّهر، فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على التطليقة الثالثة، ثم لاتحلّ له [أبداً] حتى تنكح زوجاً غيره، وعليها ان تعتدّ ثلاثة قروء من يوم طلّقها التطليقة الثالثة، فان طلّقها واحدة على طهر بشهود ثم انتظر بها حتى تحيض وتطهر ثم طلّقها قبل أن يراجعها لم

١ـ في التهذيب والاستبصار: على طهر.

٢ـ في التهذيب: ثم يتركها حتى تمضي اقراؤها.

٣ـ في التهذيب: بالثنتين.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: معه على واحدة.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: ثنتان.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: وأمّا طلاق العدّة.

٧ـ في الاستبصار: فانه.

يكن طلاقه[١] الثانية طلاقاً لأنّه طلّق طالقاً، لأنّه إذا كانت المرأة مطلّقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتى يراجعها، فاذا راجعها صارت في ملكه ما لم يطلّق التطليقة الثالثة، فاذا طلّقها التطليقة الثالثة فقدخرج مِلك الرَّجعة من يده، فان طلّقها على طهر بشهود ثم راجعها وانتظر بها الطهر من غير مواقعة فحاضت وطهرت ثم طلّقها قبل أن يدنّسها بمواقعة بعد الرجعة لم يكن طلاقه لها طلاقاً، لأنّه طلّقها التطليقة الثانية في طهر الاولى ولاينقض[٢] الطهر الاّ بمواقعة [بعد] الرجعة، وكذلك لاتكون التطليقة الثالثة إلاّ بمراجعة ومواقعة بعد المراجعة[٣] ثم حيض وطهر بعد الحيض[٤] ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تطليقة طهر من تدنيس المواقعة بشهود[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير أو غيره عن ابن مسكان مثله[٦].

تفسير القمي: حدثني أبي، عن اسماعيل بن مهران، عن يونس، عن عبداللّه بن مسكان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق السُّنَّة؟ قال: هو أن يطلّق الرجل المرأة على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين عدلين ثم يتركها حتى تعتدّ ثلاثة قروء...

١ـ في التهذيب والاستبصار: طلاق.

٢ـ في التهذيب: ولاينقضي، وفي الاستبصار: فلا ينقضي.

٣ـ في الاستبصار: بعد الرجعة.

٤ـ في الاستبصار: بعد المحيض.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٦٦ ح٤.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٧ ح٨٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٨ ح٩٥٩.

وذكر نحوه[١].

٢٧٠٥٧ـ من لايحضره الفقيه: روي عن الائمة (عليهم السّلام) أنّ طلاق السُّنّة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلّق امرأته تربّص بها حتى تحيض وتطهر، ثم يطلّقها في قِبَل عدّتها بشاهدين عدلين في موقف واحد بلفظة واحدة، فإن أشهد على الطلاق رجلاً وأشهد بعد ذلك الثاني لم يجز ذلك الطلاق الا أن يُشهدهما جميعاً في مجلس واحد، فإذا مضت بها ثلاثة أطهار فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطّاب والأمر إليها إن شاءت تزوّجته وان شاءت فلا، فإن تزوّجها بعد ذلك تزوّجها بمهر جديد، فإن أراد طلاقها طلّقها للسُّنّة على ما وَصفتُ، ومتى طلّقها طلاق السُّنّة فجائز له أن يتزوّجها بعد ذلك، وسُمّي طلاق السُّنّة طلاق الهدم متى استوفت قروؤها وتزوّجها ثانية هَدَم الطلاق الأول، وكلُّ طلاق خالف السُنّة فهو باطل، ومن طلّق امرأته للسُنّة فله أن يراجعها ما لم تنقضِ عدّتها، فإذا انقضت عدّتها بانت منه وكان خاطباً من الخطّاب، ولاتجوز شهادة النساء في الطلاق، وعلى المطلّق للسُنّة نفقة المرأة والسُّكنى ما دامت في عدّتها، وهما يتوارثان حتى تنقضي العدَّة[٢].

٢٧٠٥٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن اذينة، عن زرارة وبكير ابني اعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي والفضيل بن يسار واسماعيل الأزرق

١ـ تفسير القمي: ج١ ص٧٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٥.

ومعمّر بن يحيى بن سام[١] كلهم سمعه من أبي جعفر (عليه السّلام) ومن ابنه بعد أبيه (عليهما السّلام) بصفة ما قالوا وان لم احفظ حروفه غير انه لم يسقط جمل معناه: انّ الطلاق الذي امر اللّه به في كتابه وسُنَّة نبيِّه (صلّى اللّه عليه وآله) انّه اذا حاضت المرأة وطهرتْ من حيضها أشهَدَ رجلين عدلين قبل أن يجامعها على تطليقة ثم هو احق برجعتها ما لم تمض [لها] ثلاثة قروء، فان راجعها كانت عنده على تطليقتين، وان مضت ثلاثة قروء قبل أن يراجعها فهي املك بنفسها، فان أراد أن يخطبها مع الخطّاب خطبها، فان تزوّجها كانت [هي] عنده على تطليقتين، وما خلا هذا فليس بطلاق[٢].

٢٧٠٥٩ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): طلاق السُنَّة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلّق امرأته، تربّص بها حتى تحيض وتطهر، ثم يطلّقها في قُبُل عدّتها، بشاهدين عدلين، فإذا مضت بها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر، فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطّاب والأمر إليها إن شاءت تزوّجته وإن شاءت فلا[٣].

٢٧٠٦٠ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبار، عن صفوان بن يحيى، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبدالكريم جميعاً، عن

١ـ في الاستبصار: بن سالم. والظاهر انه تصحيف.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٨ ح٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٠ ح٩٦٠.

٣ـ الهداية: ص٧١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٧.

الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن طلاق السنّة كيف يطلّق الرّجل امرأته؟

فقال: يطلّقها في طُهر قبل عدّتها من غير جماع بشهود فإن طلّقها واحدة ثمّ تركها حتّى يخلو أجلها فقد بانت منه وهو خاطبٌ من الخطّاب، وإن راجعها فهي عنده على تطليقة ماضية، وبقي تطليقتان فإن طلّقها الثانية وتركها حتّى يخلو أجلها فقد بانت منه، وإن هو أشهد على رجعتها قبل أن يخلو أجلها فهي عنده على تطليقتين ماضيتين وبقيت واحدة، فإن طلّقها الثالثة فقد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره وهي ترث وتورث ما كان له عليها رجعة من التطليقتين الأوّلتين[1].

٢٧٠٦١ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): طلاق العدّة هو أنه اذا أراد الرجل أن يطلّق امرأته، تربّص بها حتى تحيض وتطهر ثم يطلّقها من قبل عدّتها بشاهدين عدلين، ثم يراجعها ثم يطلّقها، ثم يراجعها ثم يطلّقها، فاذا طلّقها الثالثة فلاتحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره، فان تزوّجها رجل فلم يدخل بها ثم طلّقها أو مات عنها، لم يجز للزوج الأول أن يتزوّجها، حتى يتزوّجها رجل ويدخل بها ثم يطلّقها أو يموت عنها، فحينئذ يجوز للزوج الأول أن يتزوّجها بعد خروجها من عدّتها[2].

١ـ الكافي: ج٦ ص٦٧ ح٥.

٢ـ الهداية: ص٧١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١٩.

باب (٢)
وجوب التحليل بعد الطلاق الثالث

٢٧٠٦٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمّد بن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا أراد الرّجل الطلاق طلّقها [في] قُبُل عدّتها بغير جماع[١] فإنّه إذا طلّقها واحدة ثمّ تركها حتّى يخلو أجلها إن شاء أن يخطب مع الخطّاب فَعَل، فإن راجعها قبل أن يخلو أجلها أو بعده كانت[٢] عنده على تطليقة، فإن طلّقها الثانية [أيضاً] فشاء أن يخطبها مع الخطّاب إن كان تركها حتّى يخلو اجلها فإن شاء[٣] راجعها قبل أن ينقضي أجلها، فإن فعل فهي عنده على تطليقتين، فإن طلّقها الثالثة[٤] فلا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره وهي ترث وتورث ما كانت في الدّم من التطليقتين الأوّلتين[٥و٦].

الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه ابن سنان مثله[٧].

١ـ في الاستبصار: من غير جماع.

٢ـ في الاستبصار: فهي.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: حتى خلا اجلها وان شاء.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فان طلّقها ثلاثاً.

٥ـ في التهذيب: ما دامت في التطليقتين الاوّلتين.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٦٩ ح٩.

٧ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٠ ح٩٦١.

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا أراد الرجل الطلاق طلّقها قُبُل عدّتها في غير جماع، فانّه إذا طلّقها واحدة ثم تركها حتى يخلو أجلها أو بعده فهي عنده على تطليقة، فان طلّقها الثانية وشاء أن يخطبها مع الخطّاب.... وذكر مثله[١].

٢٧٠٦٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن محمد بن مسلم وحمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدّتها، ثم تزوّجها ثم طلّقها من غير أن يدخل بها [ثم تزوّجها ثم طلّقها من قبل أن يدخل بها][٢] حتى فعل ذلك بها ثلاثاً.

قال: لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٤].

تفسير العياشي: محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٩ ح٨٦.

٢ـ مابين المعقوفتين من الاستبصار: ح١٠٥٠.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦٥ ح٢١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٧ ح١٠٥٠.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٦٥ ح٢١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٧ ح١٠٥١.

السّلام) مثله[١].

٢٧٠٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن طربال قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها وأشهد على ذلك وأعلمها؟

قال: قد بانت منه ساعة طلّقها وهو خاطب من الخطّاب.

قلت: فان تزوّجها ثم طلّقها تطليقة اخرى قبل أن يدخل بها؟

قال: قد بانت منه ساعة طلّقها.

قلت: فان تزوّجها من ساعته ايضاً ثم طلّقها تطليقة؟

قال: قد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره[٢].

٢٧٠٦٥ـ الكافي: محمد بن أبي عبدالله، عن معاوية بن حكيم، عن عبدالله بن المغيرة قال: سألت عبدالله بن بكير عن رجل طلّق امرأته واحدة ثمّ تركها حتّى بانت منه ثمّ تزوّجها؟

قال: هي معه كما كانت في التزويج.

قال: قلت له: فإنّ رواية رفاعة إذا كان بينهما زوج.

فقال لي عبدالله: هذا زوج وهذا ممّا رزق الله من الرّأي ومتى ما طلّقها واحدة فبانت [منه] ثمّ تزوّجها زوج آخر ثمّ طلّقها زوجها فتزوّجها الأوّل فهي عنده مستقبلة كما كانت.

قال: فقلت لعبدالله: هذا برواية من؟

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٤ ح٤٧٧ الطبعة الحديثة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦٥ ح٢١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٧ ح١٠٥٢.

فقال: هذا ممّا رزق اللّه.

قال معاوية بن حكيم: روى أصحابنا عن رفاعة بن موسى أنّ الزّوج يهدم الطّلاق الأوّل فإن تزوّجها فهي عنده مستقبلة.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): يهدم الثلاث ولايهدم الواحدة والثنتين.

ورواية رفاعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) هو الّذي احتجّ به ابن بكير[١].

٢٧٠٦٦ـ الكافي: حميد بن زياد، عن عبيداللّه بن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن عبداللّه بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد، عن المعلّى ابن خنيس، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثمّ لم يراجعها حتّى حاضت ثلاث حيض ثمّ تزوّجها ثمّ طلّقها فتركها حتّى حاضت ثلاث حيض ثمّ تزوّجها ثمّ طلّقها من غير أن يراجعها ثمّ تركها حتّى حاضت ثلاث حيض.

قال: له أن يتزوّجها أبداً ما لم يراجع ويمسّ.

وكان ابن بكير وأصحابه يقولون هذا فأخبرني عبداللّه بن المغيرة قال: قلت له: من أين قلت هذا؟

قال: قلته من قبل رواية رفاعة روى عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه يهدم ما مضى.

قال: قلت له: فإنّ رفاعة إنّما قال: طلّقها ثمّ تزوّجها رجلٌ ثمّ

١ـ الكافي: ج٦ ص٧٨ ح٤.

طلّقها ثمّ تزوّجها الأوّل إن ذلك يهدم الطلاق الأوّل[١].

٢٧٠٦٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبداللّه بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) [قال: سألته] في رجل[٢] طلّق امرأته ثم لم يراجعها[٣] حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوّجها ثم طلّقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض [ثم تزوّجها ثم طلّقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض][٤] من غير ان يراجعها يعني يمسّها؟

قال: له أن يتزوّجها أبداً ما لم يراجع ويمسّ[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على ما اذا كانت قد تزوّجت زوجاً آخر دخل بها ثمّ فارقها بموت أو طلاق.

٢٧٠٦٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد وصفوان، عن رفاعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته حتى بانت منه وانقضت عدّتها ثم تزوّجت

١ـ الكافي: ج٦ ص٧٧ ح٢.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: عن رجل.

٣ـ في التهذيب: ثم لا يراجعها.

٤ـ مابين المعقوفتين ليس في الكافي

٥ـ الكافي: ج٦ ص٧٧ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٩ ح٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٠ ح٩٦٢.

زوجاً آخر فطلّقها أيضاً، ثم تزوّجها[١] زوجها الأول أيهدم ذلك الطلاق الأول؟

قال: نعم.

قال ابن سماعة: وكان ابن بكير يقول: المطلّقة إذا طلّقها زوجها ثم تركها حتى تبين ثم تزوّجها فانّما هي عنده على طلاق مستأنف.

قال ابن سماعة: وذكر الحسين بن هاشم انّه سأل ابن بكير عنها فاجابه بهذا الجواب فقال له: سمعت في هذا شيئاً؟

فقال: رواية رفاعة.

فقال: ان رفاعة روى [انّه] إذا دخل بينهما زوج.

فقال: زوج وغير زوج عندي سواء.

فقلت: سمعت في هذا شيئاً؟

فقال: لا، هذا ممّا رزق اللّه من الرأي.

قال ابن سماعة: وليس نأخذ بقول ابن بكير فانّ الرواية إذا كان بينهما زوج[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن [الحسن] ابن سماعة مثله[٣].

٢٧٠٦٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف [بن عميرة]، عن عبداللّه بن سنان،

١ـ في التهذيب والاستبصار: ثم تزوّجت.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٧ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣٠ ح٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧١ ح٩٦٣.

عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة طلّقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها؟

قال: لاتحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره[١].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): (المعنى في هذا الخبر انه اذا كان عَقَد عليها ثلاث مرّات، كلّ مرّة يطلّقها قبل أن يدخل بها، فانه والحال هذه لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره).

٢٧٠٧٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير، عن أبي كهمس واسمه هيثم بن عبيد، عن رجل من أهل واسط من أصحابنا قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ان عمّي طلّق امرأته ثلاثاً في كل طهر تطليقة.

قال: مُره فليراجعها[٢].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على الذي طلّق تطليقة اخرى من غير مراجعة، فمع المراجعة يقع الطلاق عند بعض الفقهاء.

٢٧٠٧١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة، وعليّ بن خالد، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: المرأة الّتي لاتحلّ لزوجها حتّى تنكح زوجاً غيره؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦٥ ح٢١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٧ ح١٠٤٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩٣ ح٣١٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٢ ح١٠٠١.

قال: هي الّتي تُطلَّق ثمّ تراجَع ثمّ تُطلَّق ثمّ تراجع ثمّ تُطلَّق فهي الّتي لاتحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره.

وقال: الرَّجعة بالجماع وإلاّ فإنّما هي واحدة[١و٢].

تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٣].

٢٧٠٧٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن صفوان، عن شعيب الحدّاد، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الذي يطلّق ثم يراجع ثم يطلّق فلايكون فيما بين الطلاق والطلاق جماع فتلك تحلّ له قبل ان تزوج زوجاً غيره، والتي لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره هي التي يجامع[٤] فيما بين الطلاق والطلاق[٥و٦].

٢٧٠٧٣ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المرأة الّتي لاتحلّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره: الّتي تُطلَّق ثمّ تراجَع ثم تُطلَّق ثمّ تراجَع ثمّ تطلَّق الثالثة فلاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، إنّ الله (جلّ وعزّ) يقول: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ

١ـ يعني واحدة للعدة.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٦ ح٢.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٤ ح٤٧٥ الطبعة الحديثة.

٤ـ في الاستبصار: تجامع.

٥ـ يعني فيما كان الطلاق للعدة لا لغيرها.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٤٦ ح١٤٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٤ ح١٠٠٣.

فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾[١] والتسريح: هو التطليقة الثالثة[٢].

٢٧٠٧٤ـ تفسير العياشي: قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَتَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[٣] هي هاهنا التطليقة الثالثة، فإن طلّقها الأخير فلاجناح عليهما أن يتراجعا بتزويج جديد[٤].

٢٧٠٧٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عبدالله بن سنان قال: اذا طلّق الرجل امرأته فليطلّق على طهر بغير جماع بشهود، فان تزوّجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث وبطلت التطليقة الاولى، وان طلّقها اثنتين ثم كفَّ عنها حتى تمضي الحيضة الثالثة[٥] بانت منه بثنتين وهو خاطب من الخطّاب، فان تزوّجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات وبطلت الاثنتان، فان طلّقها ثلاث تطليقات على العدّة لم تحلَّ له حتى تنكح زوجاً غيره[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن

١ـ البقرة ٢: ٢٢٩.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٠ ح٤٦٤ الطبعة الحديثة.

٣ـ البقرة ٢: ٢٣٠.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣١ ح٤٦٥ الطبعة الحديثة. منهما وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٠.

٥ـ في الاستبصار: الثانية.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٣٠ ح٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٢ ح٩٦٥.

محمد بن عيسى، عن أبي الحسن، عن سيف بن عميرة، عن عبداللّه ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[1].

٢٧٠٧٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال في رجل نكح امرأة وهي في عدّتها؟

قال: يُفرَّق بينهما ثمّ تقضي عدّتها، فإن كان دخل بها فلها المهر بما استحلّ من فرجها ويفرّق بينهما وإن لم يكن دخل بها فلاشيء لها.

قال: وسألته عن الّذي يطلّق ثمّ يراجع ثمّ يطلّق ثمّ يراجع ثمّ يطلّق؟

قال: لاتحلّ له [أبداً] حتّى تنكح زوجاً غيره فيتزوّجها رجل آخر فيطلّقها على السنّة ثمّ ترجع إلى زوجها الأوّل فيطلّقها ثلاث مرّات على السنّة فتنكح[2] زوجاً غيره فيطلّقها ثمّ ترجع إلى زوجها الأول فيطلّقها ثلاث مرّات على السنّة [ثمّ تنكح] فتلك التي لاتحلّ له أبداً والملاعنة لاتحلُّ له أبداً[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الذي يطلّق. . . وذكر مثله[4].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٣١ ح٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٢ ح٩٦٦.
٢ـ في الخصال: ثلاث مرّات وتنكح.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٨ ح٩.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣١١ ح١٢٨٩.

الخصال: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن التي تطلّق ثم تراجع ثم تطلّق؟ قال: لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره والتي يطلّقها الرجل ثلاثاً فيتزوّجها رجل آخر فيطلّقها على السنّة... وذكر مثله[1].

٢٧٠٧٧ـ المقنع: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن المرأة الحامل يطلّقها زوجها ثمّ يراجعها ثمّ يطلّقها ثمّ يراجعها ثمّ يطلّقها الثالثة؟

فقال: قد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وطلاق الحامل واحد وعدّتها أقرب الأجلين[2].

٢٧٠٧٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: اذا طلّق الرجل المرأة فتزوّجت رجلاً ثم طلّقها فتزوّجها الأوّل ثم طلّقها فتزوّجت رجلاً ثم طلّقها فتزوجها الأول ثم طلّقها لم تحلّ له ابداً[3].

٢٧٠٧٩ـ الكافي: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، وإبراهيم بن عبدالحميد، عن

١ـ الخصال: ص٤٢١ ح١٨.

٢ـ المقنع: ص١١٦. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٠.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٩ ح١٣.

أبي عبدالله وأبي الحسن (عليهما السّلام) قال: إذا طلّق الرّجل المرأة فتزوّجت ثمّ طلّقها زوجها فتزوّجها الأول ثمّ طلّقها فتزوّجت رجلاً ثمّ طلّقها فتزوّجها الأوّل ثمّ طلّقها الزوج الأوّل هكذا ثلاثاً لم تحلّ له أبداً[١].

٢٧٠٨٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل المرأة فتزوّجت ثم طلّقها فتزوّجها الأول ثم طلّقها فتزوّجت رجلاً ثم طلّقها فتزوّجت الأول فاذا طلّقها على هذا ثلاثاً لم تحلّ له أبداً[٢].

أقول: ينبغي أن يُحمل قوله (عليه السّلام): «. . . لم تحلّ له أبداً» على المطلّقة تسعاً فهي التي تحرم أبداً على زوجها، وقد حَمله الحرُّ العاملي (طاب ثراه) ـ في وسائل الشيعة ـ على ذلك، أمّا المطلّقة ثلاثاً فلاتحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره ثم يطلّقها الزوج الثاني فتحلُّ للأول بعد العدَّة وذلك بعقد جديد، كما هو واضح.

٢٧٠٨١ـ قرب الاسناد: محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعليّ بن اسماعيل كلّهم، عن حمّاد بن عيسى قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): تطلّق الحرّة ثلاثاً وتعتدّ ثلاثاً[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٨ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣١١ ح١٢٩٠. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٠٨.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٦ ح٥٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٠٩.

باب (٣)
المحلّل يهدم الطلقة والثنتين كما يهدم الثالث

٢٧٠٨٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن رفاعة بن موسى قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل طلّق امرأته تطليقة واحدة فتبين منه، ثم يتزوّجها آخر فيطلّقها[١] على السُنّة فتبين منه، ثم يتزوّجها الاوّل على كم هي عنده؟

قال: على غير شيء، ثم قال: يا رفاعة كيف إذا طلّقها ثلاثاً ثم تزوّجها ثانية استقبل الطلاق فاذا طلّقها واحدة كانت على اثنتين[٢و٣].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم، عن رفاعة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): . . . وذكر نحوه[٤].

٢٧٠٨٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: فضالة والقاسم، عن رفاعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المطلّقة تبين ثم تزوّج رجلاً غيره؟

قال: انهدم الطلاق[٥].

١ـ في الاستبصار: فطلّقها.

٢ـ في الاستبصار: على الثنتين.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣١ ح٩٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٢ ح٩٦٧.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٢ ح٢٧٨.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٣ ح٢٨٣. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٥.

٢٧٠٨٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: الحسن بن محبوب، عن اسحاق بن حريز[١] عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله بعض أصحابنا وأنا حاضر عن رجل طلّق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى بانت منه [فتزوّجها رجل ولم يدخل بها][٢] ثم تزوّجها الزوج الأوّل؟

قال: فقال: نكاح جديد، وطلاق جديد، وليس التطليقة الأولى بشيءٍ، هي عنده على ثلاث تطليقات متبعات[٣].

قال: وان كان الأخير لم يدخل بها ثمّ تزوّجها الأوّل فهي عنده على تطليقة ماضية وبقيت اثنتان[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «. . . وليس التطليقة الاولى بشيء» ينبغي حمله على زواج المرأة برجل آخر وقد دخل بها وذاق عسيلتها ثم طلّقها.

٢٧٠٨٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى انقضت عدّتها ثمّ تزوّجها رجل غيره ثمّ إنّ الرجل مات أو طلّقها فراجعها الأوّل؟

قال: هي عنده على تطليقتين باقيتين[٥].

١ـ في وسائل الشيعة: اسحاق بن جرير.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في وسائل الشيعة. والظاهر انّه هو الصحيح.

٣ـ في وسائل الشيعة: مستانفات.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٤ ح٢٨٦. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٦.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٦ ح٥.

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[١].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (طاب ثراه) هذا الحديث وأمثاله على أن الزوج الثاني لم يكن دخل بها أو تزوّجها متعة أو كان غير بالغ.

٢٧٠٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته تطليقة واحدة ثمّ تركها حتى مضت عدّتها فتزوّجت زوجاً غيره ثم مات الرجل أو طلّقها فراجعها زوجها الأول؟

قال: هي عنده على تطليقتين باقيتين[٢].

٢٧٠٨٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار قال: كتب عبداللّه بن محمد الى أبي الحسن (عليه السّلام) روى بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته على الكتاب والسُنّة فتبين[٣] منه بواحدة فتزوّج[٤] زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلّقها فترجع الى زوجها الاول أنّها تكون [عنده] على تطليقتين وواحدة قد مضت؟

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٣ ح٢٨١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣١ ح٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٣ ح٩٦٨.

٣ـ في التهذيب: وتبين.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: وتزوّج.

فوقّع (عليه السّلام) بخطّه: [1] صدقوا.

وروى بعضهم أنّها تكون عنده على ثلاث مستقبلات وأنّ تلك الّتي طلّقها ليست بشيء لأنّها قد تزوّجت زوجاً غيره؟ فوقّع (عليه السّلام) بخطّه: لا[2].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد، عن عبداللّه بن محمد قال: قلت له: روي عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته... وذكر مثله الى قوله: صدقوا[3].

٢٧٠٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في امرأة طلّقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدّتها فتزوّجها غيره فيموت أو يطلّقها فتزوّجها[4] الأول.

[قال:] قال: هي عنده على ما بقي من الطلاق[5].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن مسكان، عن [محمد] الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[6].

٢٧٠٨٩ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبداللّه

١ـ في التهذيب والاستبصار: فكتب.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٦ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢ ح٩٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٣ ح٩٧٢.

٤ـ في الاستبصار: فيتزوجها.

٥ و٦ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢ ح٩٤ و٩٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٣ ح٩٦٩ و٩٧٠.

(عليهم السّلام) أنّهم قالوا: اذا طلّق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى انقضت عدَّتها، فتزوّجت زوجاً غيره فمات عنها أو طلّقها واعتدَّت، وتزوّجها الزوج الأول فهي عنده على ما بقي من الطلاق، ولا يهدم ذلك ما مضى من طلاقه[1].

باب (٤)
شروط المحلِّل والتحليل

٢٧٠٩٠ـ الكافي: محمد بن جعفر الرزاز، عن أيوب بن نوح، وأبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة كلّهم، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المطلّقة التطليقة الثالثة لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ويذوق عُسَيْلتها[2].

٢٧٠٩١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد ابن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): المرأة التي لاتحلّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٩ ح١١٢٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٦.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٦ ح٥. وقوله (عليه السّلام): «ويذوق عُسَيْلَتَها» العُسَيْلة تصغير العَسَلة وهي القطعة من العَسَل فشبّه لذّة الجماع بذوق العَسَل. وإنّما صُغّرت إشارةً الى القَدر الذي يُحلّل ولو بغيبوبة الحَشَفة (مجمع البحرين).

قال: هي التي تطلّق ثم تراجع ثم تطلّق ثم تراجع ثم تطلّق [الثالثة] فهي التي لاتحلّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ويذوق عُسَيْلتها[١].

تفسير العياشي: عن سماعة بن مهران قال: سألته عن المرأة... وذكر مثله. إلاّ أنه قال: وتذوق عُسَيْلته ويذوق عُسَيْلتها وهو قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ أن تُسَرَّح بالتطليقة الثالثة[٢].

٢٧٠٩٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل، عن أحمد بن محمد، عن مثنّى، عن أبي حاتم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يطلّق امرأته الطّلاق الّذي لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ثمّ تزوّجها رجلٌ آخر ولم يدخل بها؟

قال: لا، حتى يذوق عُسَيْلتها[٣].

٢٧٠٩٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل طلّق امرأته فتزوّجها رجل آخر ولم يصل إليها حتى طلّقها تحلُّ للأوّل؟

قال: لا حتّى يذوق عُسَيْلتها[٤].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٣٣ ح٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٤ ح٩٧٣.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣١ ح٤٦٧ الطبعة الحديثة، والآية في سورة البقرة ٢: ٢٢٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٥ ح٤.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٢ ح٢٧٦. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٧.

٢٧٠٩٤ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا: اذا طلّق الرجل امرأته ثلاثاً للعدّة لم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ويذوق عُسَيلتها وتذوق عُسَيْلته[1].

٢٧٠٩٥ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (صلوات اللّه عليهم) أنّه قال: من طلّق امرأته ثلاثاً (يعني على ما ينبغي من الطلاق)[2] لم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

فقيل له: هل يحلّها النكاح دون المسيس؟

فأخرج ذراعاً أشعر ثم قال: لا، حتى يهزّها به[3].

٢٧٠٩٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحسن الصيقل قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته طلاقاً لاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ويزوّجها رجلٌ متعة أيحلّ له أن ينكحها؟

قال: لا حتّى تدخل في مثل ما خرجت منه[4].

أقول: قوله (عليه السّلام): «... حتى تدخل في مثل ما خرجت منه» أي تتزوّج زواجاً دائماً ثم يكون الطلاق والعدّة.

٢٧٠٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضال، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٧ ح١١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٧.

٢ـ ما بين القوسين الظاهر انه من تعليق المؤلف.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٦ ح١١١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٧.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٥ ح٢.

محمد بن عبداللّه بن زرارة، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل تزوّج امرأة ثم طلّقها فبانت ثم تزوّجها رجل آخر متعة هل تحلّ لزوجها الأول؟

قال: لا، حتى تدخل فيما خرجت منه[1].

٢٧٠٩٨ـ كتاب درست بن أبي منصور: عن ابن مسكان، عن الحسن بن زياد الصيقل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: امرأة طلّقها رجل ثلاثاً، فتزوّجت زوجاً بالمتعة، أترجع الى زوجها الأول؟

قال: لا، حتى تدخل في مثل ما خرجت منه، فان اللّه يقول: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَتَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجـــاً غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَجُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا﴾[2] والمتعة ليس فيها طلاق[3].

تفسير العياشي: عن الحسن بن زياد قال: سألته عن رجل طلّق امرأته فتزوّجت بالمتعة اتحلّ لزوجها الأول؟ قال: لا، لاتحلّ له حتى تدخل... وذكر نحوه[4].

٢٧٠٩٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه سُئل عن الرجل

١ـ التهذيب: ج٨ ص٣٣ ح١٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٤ ح٩٧٧.

٢ـ البقرة ٢: ٢٣٠.

٣ـ الاصول الستة عشر: ص٢٩١ ح٤٣٥ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٩.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٣ ح٤٧٤ الطبعة الحديثة.

يطلّق امرأته على السُنّة فيتمتّع منها رجل أتحلّ لزوجها الأوّل؟

قال: لا، حتى تدخل في مثل الذي خرجت منه[١].

٢٧١٠٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل طلّق امرأته طلاقاً لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوّجها رجل متعة أتحلّ للأول؟

قال: لا، لأنّ اللّه تعالى يقول: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَتَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا...﴾ والمتعة ليس فيها طلاق[٢].

٢٧١٠١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته ثلاثاً ثمّ تمتّع فيها رجل آخر هل تحلّ للأوّل؟

قال: لا[٣].

٢٧١٠٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٣ ح٢٨٤. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٣٦٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣٤ ح١٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٥ ح٩٧٨.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٥ ح١.

طلّق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تزوّجت متعة هل تحلّ لزوجها الأول بعد ذلك؟

قال: لا، حتى تزوّج بتاتاً[١و٢].

٢٧١٠٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من طلّق امرأته فتزوّجت تزويج متعة، لم يحلّها ذلك له[٣].

٢٧١٠٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: من طلّق امرأته ثلاثاً، فتزوّجت مجبوباً ـ يعني مصطلم الإحليل ـ[٤] أو غلاماً لم يحتلم، لم يجز للأول ان مات عنها أو طلّقها الثاني أن ينكحها، حتى تتزوّج من يحلّها له على ما ينبغي[٥].

باب (٥)
حكم المحلّل اذا كان عبداً

٢٧١٠٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن المثنّى، عن إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته طلاقاً لاتحلّ له

١ـ في الاستبصار: حتى تتزوّج بثان. وقوله (عليه السّلام): «حتى تزوّج بتاتاً» أي: تتزوّج بالزوج الثاني زواجاً دائماً لامتعةً.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣٣ ح١٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٤ ح٩٧٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٧ ح١١١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٩.

٤ـ المَجْبوب: الخَصِيّ الذي قد استُؤصِل ذَكَره وخُصْياه. والاصْطِلام افْتِعال من الصَّلْم: القطع (لسان العرب).

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٧ ح١١١٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٢٨.

حتّى تنكح زوجاً غيره فتزوّجها عبد [ثمّ طلّقها] هل يهدم الطّلاق؟

قال: نعم لقول اللّه[١] (عزّوجلّ) في كتابه: ﴿حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ و[قال:] هو أحد الأزواج[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: أحمد بن محمد، عن المثنّى مثله[٣].

تفسير العياشي: عن اسحاق بن عمّار مثله[٤].

٢٧١٠٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه سئل عن الرجل يطلّق امرأته ثلاثاً، فتتزوّج عبداً ثم يطلّقها، هل تحلّ للأوّل؟

قال: نعم، يقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ والعبد زوج[٥].

باب (٦)

حكم ما لو ادّعت المرأة المطلّقة ثلاثاً التحليل

٢٧١٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل[٦] طلّق امرأته ثلاثاً فبانت منه

١ـ في نوادر ابن عيسى: يقول اللّه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٢٥ ح٣.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٢ ح٢٧٧.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٤ ح٤٧٨ الطبعة الحديثة.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٧ ح١١١٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٠.

٦ـ في الاستبصار: في رجل.

فـأراد[١] مراجعتها فقال[٢] لها: انّي اريد ان اراجعك فتزوَّجي زوجاً غيري.

فقالت له: قد تزوّجت زوجاً غيرك وحلَّلت لك نفسي، أيصدّق قولها ويراجعها، وكيف يصنع؟

قال: إذا كانت المرأة ثقة صُدِّقت في قولها[٣].

باب (٧)

عدد التطليقة يتبع المرأة اذا كانت حرَّة أو اَمَة

٢٧١٠٨ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، والرزّاز، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم قال: إنّ ابن شبرمة قال: الطلاق للرّجل؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): الطلاق للنّساء، وتبيان ذلك أنّ العبد يكون تحته الحرّة فيكون تطليقها ثلاثاً ويكون الحرّ تحته الأمة فيكون طلاقها تطليقتين[٤].

٢٧١٠٩ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: اذا كانت الحرّة تحت العبد كم يطلّقها؟

١ـ في الاستبصار: وأراد.

٢ـ في الاستبصار: قال.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣٤ ح١٠٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٥ ح٩٨٠.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٦٧ ح٣.

فقال: قال علي (عليه السّلام): الطلاق والعدّة بالنساء[١].

٢٧١١٠ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا كانت الحرّة تحت العبد فالطلاق والعدّة بالنساء يعني تطليقها ثلاثاً وتعتدّ ثلاث حيض[٢].

٢٧١١١ـ قرب الاسناد: محمّد بن عيسى والحسن بن ظريف وعليّ بن إسماعيل كلّهم، عن حمّاد بن عيسى قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) كم يطلّق العبد الأمة؟

قال: قال أبي: قال عليّ (عليه السّلام): تطليقتين.

قال: وقلت له: كم عدّة الأمة من العبد؟

قال: قال أبي: قال عليّ (عليه السّلام): شهرين أو حيضتين.

قال: وقلت له: جعلت فداك إذا كانت الحرّة تحت العبد؟

قال: قال أبي: قال عليّ (عليه السّلام): الطلاق والعدّة بالنساء[٣].

٢٧١١٢ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: الطلاق والعدّة بالنساء، فإذا كانت الحرّة تحت حر أو عبد، فطلاقها ثلاث تطليقات، وإن كانت أمة تحت حرٍّ أو عبد فطلاقها تطليقتان، تبين بالثانية كما تبين الحرّة بالثالثة[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤١ ح٤٨٦٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦٧ ح٢.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٥ ح٤٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٠٩.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٠ ح١١٢٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٨.

٢٧١١٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: طلاق المملوك للحرّة ثلاث تطليقات وطلاق الحرّ للأمة تطليقتان[١].

٢٧١١٤ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: طلاق الحرَّة إذا كانت تحت العبد ثلاث تطليقات، وطلاق الأمة إذا كانت تحت الحرّ تطليقتان[٢].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عثمان، عن الحلبي مثله[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبداللّه، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٤].

٢٧١١٥ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا كان الرجل حُرّاً وامرأته أمة فطلاقها تطليقتان، وإذا كان الرجل عبداً وهي حرّة فطلاقها ثلاث تطليقات[٥].

٢٧١١٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٧ ح٤.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٨٣ ح٢٨٢.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤١ ح٤٨٦٤.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص٨٣ ح٢٨٣.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٢ ح٤٨٦٥.

عبداللّه (عليه السّلام) انه قال: في رجل تحته اَمة فطلّقها تطليقتين ثم اشتراها بعد؟

قال: لايصلح له أن ينكحها حتى تتزوّج[١] زوجاً غيره، وحتى يدخل بها[٢] في مثل ما خرجت منه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن المعلّى بن محمد مثله[٤].

٢٧١٢٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة مملوكة ثم طلّقها ثم اشتراها بعد هل تحلّ له [بعد ذلك]؟

قال: لا، حتى تنكح زوجاً غيره[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى مثله[٦].

٢٧١٢٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن ابن أبي نجران، وابن أبي عمير، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال: في رجل كانت تحته أَمَة

١ـ في التهذيب: حتى تزوّج.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: حتى تدخل.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٧٣ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٨٥ ح٢٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٠ ح١١٠٣.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٧٣ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٨٤ ح٢٨٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٠ ح١١٠٢.

فطلّقها[١] على السُنّة ثم بانت[٢] منه ثم إشتراها بعد ذلك قبل ان تنكح زوجاً غيره؟

قال: قد قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام)[٣] في هذا[٤]، أحلّتها آية وحرّمتها آية اخرى[٥] وأنا ناه[٦] عنها نفسي وولدي[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل كانت... وذكر مثله[٨].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه سُئل عن رجل... وذكر نحوه[٩].

٢٧١٢٥ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن

١ـ في الاستبصار: فطلّقها تطليقتين.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: فبانت.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: أليس قد قضى علي (عليه السّلام).

٤ـ في التهذيب: في هذه.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: وحرّمتها اخرى. أقول: لعلّ المراد بالآية المحلّلة قوله سبحانه: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء ٤: ٣، وبالآية المحرّمة قوله سبحانه: ﴿فَلاَتَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ البقرة ٢: ٢٣٠.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: وانا أنهى.

٧ـ الكافي: ج٦ ص١٧٣ ح١.

٨ـ التهذيب: ج٨ ص٨٣ ح٢٨٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٩ ح١٠٩٧.

٩ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٨ ح١١٢٣.

رجل حرّ كانت تحته أمة فطلّقها [طلاقاً] بائناً ثمّ اشتراها هل يحلّ له أن يطأها؟

قال: لا.

قال ابن أبي عمير: وفي حديث آخر: حلّ له فرجها من أجل شرائها، والحرّ والعبد في ذلك سواء[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله الى قوله: قال: لا[٢].

٢٧١٢٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبداللّه، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): رجل كانت تحته أمة فطلّقها طلاقاً بائناً ثم اشتراها بعد.

قال: يحلّ[٣] له فرجها من أجل شرائها، والحر والعبد في هذه المنزلة سواء[٤].

أقول: الأمة اذا طلّقها زوجُها مرّتين حرمتْ عليه حتى تنكح زوجاً غيره، سواء كان زوجها حُرّاً أم عبداً، فالمقياس في التحريم بعد الطلاق الثاني أو الثالث هي المرأة وحالُها من الحريّة وعدمها.

وقد خالف العامّة هذا الحكم فاعتبروا الرجل هو المقياس فان كان

١ـ الكافي: ج٦ ص١٧٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٨٤ ح٢٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٩ ح١١٠١.

٣ـ في الاستبصار: لايحلّ.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٨٥ ح٢٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٠ ح١١٠٤.

حراً لزم الطلاق ثلاثاً حتى تحرم عليه زوجته، وان كان عبداً حرمتْ عليه بعد الطلاق الثاني.

هذا أصل المسألة.. وأمّا ما ذُكر في هذا الحديث الشريف بأن طلّق الزوج زوجته الأمة ثم ملكها بالشراء فالمشهور بين الفقهاء ـ قديماً وحديثاً ـ بقاء الحرمة حتى تنكح زوجاً غيره، لسبق الحرمة على الملكيّة وجريان قاعدة الاستصحاب وإطلاق قوله تعالى: ﴿فَلا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْد حَتّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وللأحاديث المصرِّحة بلزوم التحليل بزوجٍ غيره.

ولهذا فالحديث المذكور محمول على التقيَّة أو أن قوله (عليه السّلام) «يحلّ له فرجها» ليس بمعنى الجماع بل بمعنى الملكيَّة.

واحتمل الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) ان يكون المراد بقوله: (طلاقاً بائناً) تطليقة واحدة قد خرجت من العدّة فصارت بائنة منه، ويحتمل ان يكون طلّقها تطليقة واحدة على طريق المباراة أو الخلع.

٢٧١٢٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن ابن أبي عمير وفضالة، عن القاسم، عن رفاعة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن العبد والأمة يطلّقها تطليقتين ثم يعتقان جميعاً هل يراجعها؟

قال: لا، حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه[1].

٢٧١٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي المعزا، عن الحلبي قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) في

١ـ التهذيب: ج٨ ص٨٧ ح٢٩٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٢ ح١١٠٩.

العبد تكون تحته الامة فطلّقها تطليقة ثم اعتقا[١] جميعاً كانت عنده على تطليقة واحدة[٢].

٢٧١٢٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن ابان بن عثمان، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ذكر انّ العبد إذا كانت تحته الأمة فطلّقها تطليقة ثم اعتقا جميعاً كانت عنده على تطليقة [واحدة][٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا كان العبد تحته امة... وذكر مثله[٤].

٢٧١٣٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن العيص قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن مملوك طلّق امرأته ثم اعتقا جميعاً هل يحلّ له مراجعتها قبل أن تزوّج[٥] غيره؟

قال: نعم[٦].

٢٧١٣١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن سنان، عن العلا، عن فضيل، عن أحدهما (عليهما

١ـ في الاستبصار: ثم اعتقهما.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٨٦ ح٢٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١١ ح١١٠٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٨٦ ح٢٩٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٣ ح٤٨٧١.

٥ـ في الاستبصار: تتزوّج.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٨٦ ح٢٩٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١١ ح١١٠٨.

السّلام) قال: سألته عن رجل زوّج عبده أمته ثم طلّقها تطليقتين أيراجعها ان أراد مولاها؟

قال: لا.

قلت: أفرأيت[١] ان وطأها مولاها أيحلّ للعبد أن يراجعها؟

قال: لا حتى تزوّج[٢] زوجاً غيره ويدخل بها فيكون نكاحاً مثل نكاح الأول، فان كان[٣] [قد] طلّقها واحدة فأراد[٤] مولاها راجعها[٥].

٢٧١٣٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير يرفعه، عن عبيد بن زرارة، عن عبدالملك بن أعين قال: سألته عن رجل زوّج[٦] جاريته رجلاً فمكثت معه ما شاء اللّه ثم طلّقها ورجعت[٧] الى مولاها فوطئها أتحلّ لزوجها[٨] إذا أراد أن يراجعها؟

قال: لا، حتى تنكح زوجاً غيره[٩].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد،

١ـ في الاستبصار: أرأيت.

٢ـ في الاستبصار: حتى تنكح.

٣ـ في الاستبصار: وان كان.

٤ـ في الاستبصار: وأراد.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٨٧ ح٢٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٢ ح١١١٠.

٦ـ في الاستبصار: عن الرّجل يزوّج.

٧ـ في الاستبصار: فرجعت.

٨ـ في الاستبصار: أيحلّ له فرجها.

٩ـ التهذيب: ج٨ ص٨٤ ح٢٨٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٩ ح١٠٩٩.

عن الحلبي، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر نحوه[١].

باب (١٠)
حكم طلاق زوجة المفقود، وعدّتها، وزواجها

٢٧١٣٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن بريد بن معاوية قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المفقود كيف تصنع امرأته؟

قال: ما سكتت وصبرت فخلّ عنها، وان هي رفعت أمرها الى السلطان اجّلها أربع سنين، ثم يكتب الى الصقع الذي فُقِد فيه فيسأل عنه، فان خُبّرت عنه بخبر صبرت، وان لم تخبر عنه بشيء حتى تمضي اربع سنين دُعي وليُّ الزوج المفقود، فقيل له: للمفقود مال؟ فان كان له مال أنفق حتى يعلم حياته من موته، وان لم يكن له مال قيل للولي: أنفق عليها، فان فعل فلاسبيل لها أن تتزوّج ما انفق عليها، فان ابى أن يُنفق عليها أُجبر الوليّ على أن يُطلّق تطليقة في استقبال العدّة وهي طاهر، فيصير طلاق الوليّ طلاقاً للزوج، فان جاء زوجها قبل أن تنقضي عدّتها من يوم طلّقها الولي فبدا له ان يراجعها فهي امرأته وهي عنده على تطليقتين، وان انقضت العدّة قبل ان يجيء أو يراجع فقد حلّت للازواج ولاسبيل للاول عليها[٢].

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٤ ح٢٨٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٩ ح١٩٢٢.

٢٧١٣٤ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر ابن أُذينة، عن بريد بن معاوية قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المفقود كيف يصنع بامرأته؟[١].

قال: ما سكتت عنه وصبرت يُخلّى عنها، فان هي[٢] رفعت امرها الى الوالي أجّلها اربع سنين، ثم يكتب الى الصقع الذي فُقد فيه فليُسأل عنه[٣]، فان خُبّر عنه بحياة صبرتْ وان لم يُخبر عنه بشيء[٤] حتى تمضي الاربع سنين دُعي وليّ الزوج المفقود فقيل له: هل للمفقود مال؟ فان كان له مال أنفق عليها حتى يعلم[٥] حياته من موته، وإن لم يكن له مال قيل للوليّ: أنفق عليها، فإن فعل فلاسبيل لها إلى أن تتزوّج، وإن لم يُنفق عليها[٦] أجبره الوالي على أن يطلّق تطليقة في استقبال العدّة وهي طاهر، فيصير طلاق الولي طلاق الزّوج، فإن جاء زوجها [من] قبل أن تنقضي عدّتها من يوم طلّقها الولي فبدا له أن يراجعها فهي امرأته وهي عنده على تطليقتين، فإن انقضت[٧] العدّة قبل أن يجيء أو يراجع[٨] فقد حلّت للأزواج ولاسبيل للأوّل عليها[٩].

١ـ في الفقيه: كيف تصنع امرأته.

٢ـ في الفقيه: وان هي.

٣ـ في الفقيه: فيسأل عنه.

٤ـ في الفقيه: بحياة.

٥ـ في الفقيه: حتى تعلم.

٦ـ في الفقيه: الى ان تتزوّج ما انفق عليها وان ابى ان ينفق عليها.

٧ـ في الفقيه: وان انقضت.

٨ـ في الفقيه: ويراجع.

٩ـ الكافي: ج٦ ص١٤٧ ح٢.

من لايحضره الفقيه: روى عمر بن اذينة، عن بريد بن معاوية مثله[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) نحوه بزيادة: وإن قال الوليّ: أنا أنفق عليها، لم يجبر على أن يطلّقها، وإن لم يكن له وليّ طلّقها السلطان. قيل له: يابن رسول اللّه، أرأيت إن قالت المرأة: أنا أريد ما تريد النساء، ولا استطيع أن أصبر، قال: ليس لها ذلك ولا كرامة، إذا أنفق عليها وليّه[٢].

أقول: قال المحقّق الحلّي في الشرايع: (والمفقود ان عُرِف خبره أو انفق على زوجته وليُّهُ فلاخيار لها. ولو جُهِل خبره ولم يكن من ينفق عليها فان صبرتْ فلابحث وان رفعتْ أمرها الى الحاكم أجّلها أربع سنين، وفحص عنه، فان عُرِف خبره صبرتْ وعلى الامام أن يُنفق عليها من بيت المال، وان لم يُعرَف خبره أمَرَها بالاعتداد عُدَّة الوفاة ثم تحلُّ للازواج)[٣].

٢٧١٣٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في امرأة غاب عنها زوجها أربع سنين ولم ينفق عليها ولا يدري أحيّ هو أم ميّت، أيجبر وليّه على أن يطلّقها؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٧ ح٤٨٨٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٣٨ ح٨٩٧.

٣ـ شرائع الاسلام: ج٣ ص٢٨.

قال: نعم وإن لم يكن له وليّ طلّقها السلطان.

قلت: فإن قال الوليّ: أنا أنفق عليها؟

قال: فلايجبر على طلاقها.

قال: قلت: أرأيت إن قالت: أنا أُريد مثل ماتريد النساء ولا أصبر ولا أقعد كما أنا؟

قال: ليس لها ذلك ولاكرامة إذا أنفق عليها[1].

٢٧١٣٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه سُئل عن المفقود؟

فقال: المفقود إذا مضى له أربع سنين بعث الوالي أو يكتب إلى الناحية الّتي هو غائب فيها فإن لم يوجد له أثر أمر الوالي وليّه أن ينفق عليهافما أنفق عليها فهي امرأته.

قال: قلت: فإنّها تقول: فإنّي أريد ما تريد النساء.

قال: ليس ذلك لها ولا كرامة، فإن لم ينفق عليها وليّه أو وكيله أمره أن يطلّقها فكان ذلك عليها طلاقاً واجباً[2].

٢٧١٣٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المفقود؟

فقال: ان علمتْ انّه في أرض فهي منتظرة له ابداً حتى يأتيها

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤٨ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤٧ ح١.

موته أو يأتيها طلاقه[١]، وان لم تعلم اين هو من الأرض [كلها] ولم يأتها منه كتاب ولا خبر فانّها تأتي الامام فيأمرها ان تنتظر اربع سنين فيُطلب في الأرض، فان لم يوجد له أثر[٢] حتى تمضي الأربع سنين أمرها ان تعتدّ أربعة أشهر وعشراً ثم تحلّ للرجال[٣]، فان قَدِم زوجها بعد ما تنقضي عدّتها فليس له عليها رجعة، وان قدم وهي في عدّتها اربعة أشهر وعشراً فهو أملك برجعتها[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة مثله[٥].

٢٧١٣٨ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قال في المفقود: لاتتزوّج امرأته حتى يبلغها موته أو طلاق أو لحوق بأهل الشرك[٦].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام)، أنه قضى في المفقود: . . . وذكر نحوه[٧].

١ـ في التهذيب: طلاق.

٢ـ في التهذيب: خبر.

٣ـ في التهذيب: للازواج.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٨ ح٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٩ ح١٩٢٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٨ ح١٩٢١.

٧ـ الجعفريات: ص١٠٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٥.

٢٧١٣٩ـ الاختصاص: عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، أنّه قال: المفقود ينتظر أهله أربع سنين، فان عاد والاّ تزوجت، فإن قَدِم زوجها خُيِّرت، فإن اختارت الأول اعتدّت من الثاني ورجعت الى الأول، وإن اختارت الثاني فهو زوجها[1].

أقول: لو حضر الزوج المفقود بعدما خرجتْ زوجته من العدَّة فلاسبيل له عليها، لأنّها بانت منه. وإن حضر الزوج وهي بعدُ في العدَّة فهو أحقُّ بها لأنّ اعتدادها كان مَبنيّاً على الظاهر، وقد ظَهر الآن خلافه.

وإن خرجت من العدّة وتزوّجت زوجاً آخر فلايجب على الزوج الثاني طلاقها حتى لو اختارت زوجها الأول، بل له أن يمسكها ولايطلّقها، ولايحقّ لها أن تجبره على الطلاق لأنه زوجها شرعاً.

هذه خلاصة المسألة، وبالنسبة الى هذا الحديث ـ القائل بتخيير الزوجة بين إختيار الزوج الأول والثاني ـ فقد أعرض الفقهاء عن العمل به، بالاضافة الى أنه حديث مرسَل فلايُستند إليه ولايعتمد عليه.

باب (١١)
حكم ما لو شهد شاهدان على الطلاق فتزوّجت المرأة ثم أنكر الزوج

٢٧١٤٠ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ الاختصاص: ص١٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٦.

في شاهدين شهدا على امرأة بأنّ زوجها طلّقها فتزوّجت، ثم جاء زوجها [فانكر الطلاق]؟

قال: يُضربان الحدّ ويضمنان الصداق للزوج، ثم تعتدّ [الزوجة] ثم ترجع[1] الى زوجها الأول[2].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[3].

من لايحضره الفقيه: في رواية ابراهيم بن عبدالحميد انّ ابا عبدالله (عليه السّلام) قال في شاهدين شهدا عند امرأة... وذكر مثله[4].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): ينبغي أن يحمل هذا الخبر على أنّه لمّا أنكر الزوج الطلاق رجع أحد الشاهدين عن الشهادة فحينئذ وجب عليهما ما تضمّنه الخبر، فلو لم يرجع واحد منهما لم يُلتَفت الى انكار الزوج الاّ أن تكون المرأة بعدُ في العدّة فإنّه يكون انكاره للطلاق مراجعة.

٢٧١٤١ـ الكافي: محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن أبي بصير وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: في شاهدين شهدا على امرأة بأنّ زوجها طلّقها أو مات فتزوّجت

١ـ في الفقيه: وترجع.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٨٤ ح٧ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٦٠ ح٦٨٩.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٨ ح١٢٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٨ ح٤٨٨٧.

ثم جاء زوجها.

قال: يُضربان الحدّ ويضمنان الصداق للزوج بما غرّاه ثم تعتدّ وترجع الى زوجها الأوّل[1].

أقول: ينبغي حمل هذا الحديث على صورة رجوع الشاهدين عن شهادتهما اذ مع عدم رجوعهما أو رجوع أحدهما يحتمل كذب الزوج في نفي الطلاق فيما لو شهدا بالطلاق فاعتدّت ثم تزوّجت، وهكذا الشهادة بالموت.

وأمّا اذا ظهر انّ الشاهدين شهدا زوراً فيعزّران ويؤدّبان ويضمنان الصداق، والمقصود من الحدّ هنا هو التعزير، اذ ليس في شهادة الزور حدّ. واللّه العالم.

باب (١٢)
حكم ما لو شهد شاهدان على موت الزوج فتزوَّجت المرأة ثم حضر الزوج

٢٧١٤٢ـ التهذيب: روى أبو القاسم جعفر بن محمد، عن جعفر بن محمد بن ابراهيم بن عبيداللّه الموسوي، عن عبيداللّه بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في امرأة شهد عندها شاهدان بأنّ زوجها مات فتزوّجت ثم جاء زوجها الأول؟

١ـ الكافي: ج٦ ص١٥٠ ح٤.

قال: لها المهر بما يستحلّ من فرجها الآخر[١]، ويُضرب الشاهدان الحدّ، ويضمنان المهر بما غرّا الرجل، ثم تعتدّ وترجع الى زوجها الأول[٢].

من لايحضره الفقيه: روى ابراهيم بن عبدالحميد، عن أبي بصير مثله[٣].

باب (١٣)
حكم الزوجة اذا أُخبرت بموت زوجها فاعتدَّت وتزوّجت ثم جاء الزوج

٢٧١٤٣ـ من لايحضره الفقيه: روى موسى بن بكر، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة نُعي اليها زوجها فاعتدّت وتزوّجت فجاء زوجها الأوّل ففارقها وفارقها الآخر كم تعتدّ للناس؟

فقال: ثلاثة قروء وانّما يستبرأ رحمها بثلاثة قروء تحلّها للناس كلّهم.

قال زرارة: وذلك أنَّ ناساً قالوا: تعتدُّ عدَّتين من كلٍّ واحد عدَّة فأبى ذلك أبو جعفر (عليه السّلام) وقال: تعتدُّ ثلاثة قروء فتحلُّ للرجال[٤].

١ـ في الفقيه: استحلّ من فرجها الاخير.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٦ ح٧٩١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٩ ح٣٣٣٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٨ ح٤٨٨٨.

أقــول: قـد أورد هذا الحديث الشيخ الصـدوق (طاب ثراه) عن الامام الصـادق (عليه السّلام) وأورده الشيخ الطوسي (رحمـه اللّه) في التهذيب عن الامام الباقر (عليه السّلام) وكلّهم نور واحد.

وقـال العـلاّمـة المجلسي (طاب ثـراه): (المشـهـور أنّه يجب عليـهـا استيناف عدّة لوطيء الشبهـة بعد اكمال الاولى، ونسب المحقّق [الحلّي] الى بعض الأصـحاب القـول بالاجتزاء بعـدّة واحـدة عنهمـا، ولا يُعلم قائله)[١].

باب (١٤)
استحباب الاشهاد على الرجعة

٢٧١٤٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حـمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبـدالله (عليـه السّلام) في الذي يراجع ولم يُشهد.

قال: يُشهد أحب إليَّ، ولا ارى بالذي صنع بأساً[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٧١٤٥ـ الكافي: محـمد بن يحيى، عن أحـمد بن محـمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عـن مـحـمـد بن مـسلم، عن أحـدهـمـا (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته واحدة؟

١ـ ملاذ الاخيار: ج١٢ ص٥١٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٧٢ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٤٢ ح١٢٦.

قال: هو أملك برجعتها ما لم تنقض العدّة.

قلت: فإن لم يشهد على رجعتها؟

قال: فليشهد.

قلت: فإن غفل عن ذلك؟

قال: فليشهد حين يذكر وإنّما جعل الشهود لمكان الميراث[1].

٢٧١٤٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنّه قال: ينبغي للرجل اذا طلّق امرأته فأراد أن يراجعها، أن يُشهد على الرَّجعة كما أشهد على الطلاق، فان أغفل ذلك وجهله وراجعها ولم يشهد فلااثم عليه، وانّما جعل الشهود في الرَّجعة، لمكان الانكار والسلطان والمواريث، ان يقال: قد طلّقها ولم يراجعها، وان راجعها ولم يشهد فليشهد اذا ذكر ذلك أو علمهُ واذا أشهد على رجعتها قبل أن تنقضي عدّتها، فهي امرأته علمت ذلك أو لم تعلم، واذا وطئها قبل انقضاء عدّتها فقد راجعها، وإن لم يلفظ بالرّجعة ولم يشهد عليها، فليشهد اذا ذكر وعلم[2].

باب (١٥)

حكم من أنكر طلاق زوجته...

٢٧١٤٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ الكافي: ج٦ ص٧٣ ح٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٥ ح١١٠٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٠.

قال: سألته عن امرأة ادّعت على زوجها انّه طلّقها تطليقة طلاق العدّة طلاقاً صحيحاً ـ يعني على طهر من غير جماع ـ وأشهد لها شهوداً على ذلك ثم انكر الزوج بعد ذلك؟

فقال: ان كان انكاره[1] الطلاق قبل انقضاء العدّة فانّ انكاره للطلاق رجعة لها، وان كان انكر الطلاق بعد انقضاء العدّة فانّ على الامام ان يفرِّق بينهما بعد شهادة الشهود بعد أن[2] يُستحلف انّ انكاره للطلاق بعد انقضاء العدَّة، وهو خاطب من الخطّاب[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله الى قوله: انقضاء العدّة[4].

باب (١٦)
حكم من طلَّق امرأته وهو غائب ثم نوى الرجعة ولم يُبلغها فتزوَّجت

٢٧١٤٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح قال: سألت جعفر بن محمد (عليهما السّلام) عن رجل طلّق امرأته وهو غائب في بلدة اخرى واشهد على طلاقها رجلين، ثم انّه راجعها قبل انقضاء العدّة ولم

١ـ في التهذيب: انكر.

٢ـ في التهذيب: بعدما.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٧٤ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٤٢ ح١٢٩.

يشهد على الرَّجعة، ثم انّه قَدِم عليها بعد انقضاء العدّة وقد تزوّجت رجلاً فأرسل اليها انّي كنت قد راجعتكِ قبل انقضاء العدّة ولم أُشهد؟

قال: فقال: لا سبيل له عليها لأنّه قد اقرّ بالطلاق وادّعى الرجعة بغير بيّنة فلاسبيل له[١] عليها، ولذلك[٢] ينبغي لمن طلّق أن يُشهِد ولمن راجع أن يُشهد على الرَّجعة كما أشهد على الطلاق، وان كان قد[٣] ادركها قبل ان تزوّج[٤] كان خاطباً من الخطّاب[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

باب (١٧)

حكم من طلّق امرأته غائباً ثم قَدِم وأقام معها ثم ادَّعت الحبل

٢٧١٤٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته وهو غائب وأشهد على طلاقها ثم قَدِم فأقام[٧] مع المرأة أشهراً [و]لم يُعلِمها بطلاقها، ثم انّ المرأة ادّعت الحبل فقال الرجل: قد طلّقتك واشهدت على طلاقك؟

١ـ في التهذيب: ولاسبيل له.

٢ـ في التهذيب: وكذلك.

٣ـ في التهذيب: فان كان.

٤ـ في التهذيب: قبل أن تتزوّج.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٨٠ ح٤.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٦٠ ح١٩٦.

٧ـ في التهذيب: وأقام.

قال: يُلزم الولد ولايُقبل قوله[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

باب (١٨)
حكم من طلَّق امرأته ثمَّ راجعها في العدّة

٢٧١٥٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل[٣] يطلّق امرأته تطليقة ثم يَدَعها حتى تمضي ثلاثة أشهر إلاّ يوماً، ثم يراجعها في مجلس ثم يطلّقها[٤] ثم فعل ذلك في آخر الثلاثة الأشهر[٥] أيضاً؟

قال: فقال: إذا أدخل[٦] الرجعة اعتدّت بالتطليقة الاخيرة، وإذا طلّق بغير رجعة لم يكن له طلاق[٧].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٨].

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٠ ح٥.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦١ ح١٩٧.
٣ـ في التهذيب: في الرجل.
٤ـ في التهذيب: ثم طلّقها.
٥ـ في التهذيب: أشهر.
٦ـ في التهذيب: اذا تخلل.
٧ـ الكافي: ج٦ ص٧٥ ح١.
٨ـ التهذيب: ج٨ ص٤٣ ح١٣٢.

باب (١٩)
حكم من جامع امرأته في العِدَّة أو بعدها

٢٧١٥١ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن محمد بن القاسم قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: من غشي امرأته بعد انقضاء العدّة جُلدَ الحدّ، وان غشيها قبل انقضاء العدّة كان غشيانه ايّاها رجعة [لها][1].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن محمد بن القاسم قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[2].

باب (٢٠)
جواز رجوع الزوج الى زوجته المطلّقة قبل الحيضة الثالثة

٢٧١٥٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد بن عبدالله، عن محمد ابن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن رفاعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المطلّقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة؟

قال: نعم حتى تطهر[3].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (طاب ثراه) الرَّجعة على ما اذا كانت في الحيضة الاولى أو الثانية، لأنّها بالحيضة الثالثة تخرج من العدَّة.

١ـ التهذيب: ج١٠ ص٢٥ ح٧٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٧ ح٥٠٠٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٦ ح٤٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣١ ح١١٧٦.

باب (٢١)
كراهة الرَّجعة بغير قصد الامساك

٢٧١٥٣ـ من لايحضره الفقيه: روى البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاينبغي للرجل ان يطلّق امرأته ثم يراجعها وليس له فيها حاجة ثم يطلّقها فهذا الضرار الذي نهى الله (عزّوجلّ) عنه إلاّ أن يطلّق ثم يراجع وهو ينوي الامساك[١].

٢٧١٥٤ـ من لايحضره الفقيه: روى المفضّل بن صالح، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قول الله (عزّوجل): ﴿وَلاَتُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا﴾[٢]؟

قال: الرجل يطلّق حتى اذا كادت ان يخلو أجلها راجعها ثم طلّقها [ثم راجعها][٣] يفعل ذلك ثلاث مرّات فنهى الله (عزّوجلّ) عن ذلك[٤و٥].

تفسير العياشي: عن الحلبي مثله[٦].

٢٧١٥٥ـ تفسير العياشي: عن زرارة وحمران ابني أعين،

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠١ ح٤٧٦٢.

٢ـ البقرة ٢: ٢٣١.

٣ـ مابين المعقوفتين من تفسير العياشي.

٤ـ في تفسير العياشي: عنه.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠١ ح٤٧٦١.

٦ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٥ ح٤٨١ الطبعة الحديثة.

ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قالوا: سألناهما عن قوله تعالى: ﴿وَلاَتُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا﴾؟

فقالا: هو الرّجل يطلّق المرأة تطليقة واحدة ثمّ يدعها حتّى إذا كان آخر عدّتها راجعها ثمّ يطلّقها أُخرى فيتركها مثل ذلك فنهي عن ذلك[1].

٢٧١٥٦ـ دعائم الاسلام: عن علي وجعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّهما قالا في قول اللّه تعالى: ﴿وَلاَتُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

قالا: هو الرجل يريد أن يطلّق امرأته فيطلّقها واحدة ثم يدعها حتى إذا كاد أن يخلو أجلها راجعها وليس له بها حاجة، ثم يطلّقها كذلك ويراجعها حتى إذا كاد أجلها أن يخلو ولاحاجة له بها إلاّ ليطوّل العدّة عليها ويضرّ في ذلك بها، فنهى اللّه (عزّوجلّ) عن ذلك[2].

باب (٢٢)

صحة الطلاق الثاني بعد الرجوع من غير جماع وعدم وقوعه للعدّة الاّ بالمواقعة بعد الرجوع

٢٧١٥٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد، عن جميل بن درّاج، عن عبدالحميد بن عوّاض

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٥ ح٤٨٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٠٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٤ ح١١٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٤٢.

ومحمد بن مسلم قالا: سألنا أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته واشهد على رجعتها[1] ولم يجامع، ثم طلّق في طهر آخر على السُنَّة أتثبت التطليقة الثانية بغير جماع؟

قال: نعم إذا هو اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التطليقة ثانية[2].

٢٧١٥٨ـ الكافي: عدّة من اصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المراجعة هي الجماع[3] وإلاّ فانّما هي واحدة[4و5].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[6].

٢٧١٥٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن عبدالله بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد اظنه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، أو عن المعلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته تطليقة ثم يطلّقها الثانية قبل أن يراجع.

١ـ في الاستبصار: على الرجعة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٤٥ ح١٣٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨١ ح٩٩٧.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: في الجماع.

٤ـ يعني واحدة للعدّة.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٧٣ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٤٤ ح١٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٠ ح٩٩٤.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): لايقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجامع[١].

٢٧١٦٠ـ الكافي: علي، عن أبيه ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل[٢] يطلّق امرأته: له ان يراجع، وقال: لايطلّق[٣] التطليقة الاخرى حتى يمسّها[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[٥].

٢٧١٦١ـ كتاب حسين بن عثمان بن شريك: عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايطلّق التطليقة الثالثة حتى يمسّها[٦].

أقول: ينبغي حمل الروايات الدالّة على لزوم الجماع بعد المراجعة على الاستحباب ـ كما حملها صاحب الجواهر وقال: لم أجد قائلاً بلزوم الجماع ـ.

وأضاف الى ذلك بأن الأحاديث التي لاتشترط الجماع في

١ـ التهذيب: ج٨ ص٤٦ ح١٤٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٤ ح١٠٠٤.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: في الرجل.

٣ـ في التهذيب: لاتطلّق.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٧٣ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٤٤ ح١٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨٠ ح٩٩٣.

٦ـ الاصول الستة عشر: ص٣١٩ ح٤٩٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٣٢.

المراجعة هي الأصح والمشهور بين الفقهاء شهرة عظيمة.

باب (٢٣)
صحة الطلاق قبل الموت

٢٧١٦٢ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي انّه سئل عن الرجل يحضره الموت فيطلّق امرأته هل يجوز طلاقها؟[١]

قال: نعم وان مات ورثته وان ماتت لم يرثها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سئل... وذكر مثله[٤].

١ـ في التهذيب والاستبصار: طلاقه.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٣ ح١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٩ ح٢٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٤ ح١٠٨١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٦ ح٤٨٨٢.

كتاب العِدّة

أبواب العدد

باب (١)
حكم من طلّق امرأته قبل الدخول

٢٧١٦٣ـ الكافي: أبو العبّاس الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها تطليقة واحدة فقد بانت منه وتزوّج من ساعتها إن شاءت[1].

٢٧١٦٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل إذا طلّق

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٤ ح٦.

امرأته ولم يدخل بها؟

فقال: قد بانت منه وتزوّج[١] إن شاءت من ساعتها[٢].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٣].

٢٧١٦٥ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن الحسن بن علي بن عبدالله، عن عبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا تزوّج الرجل المرأة فطلّقها[٤] قبل ان يدخل بها فليس عليها عدّة وتزوّج من شاءت[٥] من ساعتها وتبيّنها تطليقة واحدة[٦و٧].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري مثله[٨].

٢٧١٦٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) [انه] قال: إذا طلّقت المرأة التي لم يدخل بها بانت بتطليقة

١ـ في التهذيب: قال: إذا طلّقها ولم يدخل بها فقد بانت منه وتتزوّج.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٨٣ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦٤ ح٢٠٩.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: ثم طلّقها.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: متى شاءت.

٦ـ في التهذيب: ويبيّنها بتطليقة واحدة.

٧ـ الكافي: ج٦ ص٨٤ ح٥.

٨ـ التهذيب: ج٨ ص٦٥ ح٢١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٦ ح١٠٤٨.

واحدة[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

٢٧١٦٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فليس عليها عدّة، تزوّج من ساعتها ان شاءت، وتبيّنها تطليقة واحدة[٣]، وان كان فَرضَ لها مهراً فلها نصف ما فرض[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٧١٦٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، وعليّ بن رئاب، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل تزوّج امرأة بكراً ثمّ طلّقها قبل أن يدخل بها ثلاث تطليقات كلّ شهر تطليقة؟

قال: بانت منه في التطليقة الأولى واثنتان فضل، وهو خاطب يتزوّجها متى شاءت وشاء بمهر جديد.

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦٤ ح٢١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٦ ح١٠٤٦.

٣ـ في التهذيب: ويبيّنها بتطليقة واحدة.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٨٣ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٦٤ ح٢١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٦ ح١٠٤٧.

قيل له: فله أن يراجعها إذا طلّقها تطليقة قبل أن تمضي ثلاثة أشهر؟

قال: لا إنّما كان يكون له أن يراجعها لو كان دخل بها أوّلاً فأمّا قبل أن يدخل بها فلارجعة له عليها، قد بانت منه [من] ساعة طلّقها[1].

٢٧١٦٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: العدّة من الماء[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «العِدّة من الماء» أي من ماء الرجل ـ وهو المني ـ ويتحقق بالجماع وما في حكَمه كالجماع بلاإنزال.

باب (٢)
ثلاث لا عدَّة لهنّ

٢٧١٧٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ثلاث يتزوّجن على كلِّ حال: التي لم تحض ومثلها لاتحيض.

قال: قلت: وما حدّها؟

قال: إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد يئست من المحيض ومثلها لاتحيض.

[قال:] قلت: وما حدّها؟

---

١ - الكافي: ج٦ ص٨٤ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٨٤ ح٧.

قال: إذا كان لها خمسون سنة[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

٢٧١٧١ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: ثلاث يتزوّجن على كلّ حال: التي يئست من المحيض ومثلها لاتحيض.

قلت: ومتى تكون كذلك؟

قال: إذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض ومثلها لاتحيض، والتي لم تحض ومثلها لاتحيض.

قلت: ومتى تكون كذلك؟

قال: ما لم تبلغ تسع سنين فانّها لاتحيض ومثلها لاتحيض، والتي لم يدخل بها[٣].

أقول: اذا بلغت المرأة خمسين عاماً ولم تكن هاشمية فانّها تصبح حينئذٍ يائسة وتترتب عليها أحكام اليأس، وأمّا الهاشمية، فانّها تبلغ سن اليأس في الستين من عمرها، هذا هو المشهور بين الفقهاء شهرة كبيرة، والله العالم.

٢٧١٧٢ـ التهذيب: روى الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير،

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٥ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦٧ ح٢٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٧ ح١٢٠٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٩ ح١٨٨١.

عن حمّاد بن عثمان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن التي قد يئست من المحيض والتي لاتحيض مثلها؟

قال: ليس عليها عدّة[١].

٢٧١٧٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرّجل يطلّق الصبيّة الّتي لم تبلغ ولاتحمل مثلها وقد كان دخل بها، والمرأة الّتي قد يئست من المحيض وارتفع حيضها فلاتلد[٢] مثلها؟

قال: ليس عليهما عدّة وإن دخل بهما.

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: في رواية جميل انه قال في الرجل يطلّق الصبية... وذكر مثله الى قوله: فقال: ليس عليهما عدّة[٤].

٢٧١٧٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن حمّاد بن عثمان، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الصبيّة التي لاتحيض مثلها والتي قد يئست من المحيض؟

قال: ليس عليهما عدّة وان دخل بهما[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦٦ ح٢١٨.

٢ـ في الفقيه: طمثها ولاتلد.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٨٤ ح١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٣ ح٤٧٩٩.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٨٥ ح٢.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى[١]، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن حمّاد ابن عثمان، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

باب (٣)
عدّة الفتاة المطلّقة التي لم تحض بعد، ثم حاضت

٢٧١٧٥ـ التهذيب: سعد، عن محمد بن بندار، عن ماجيلويه، عن محمد بن علي الصيرفي قال: حدثنا يزيد بن اسحاق شعر قال: حدثنا هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن جارية حَدَثة طُلّقت ولم تحض بعد، فمضى لها شهران ثم حاضت أتعتدُّ بالشهرين؟

قال: نعم وتكمل عدّتها شهراً.

فقلت: أتكمل عدّتها بحيضة؟

قال: لا بل بشهر، مضى آخر عدّتها على ما مضى عليها أوّلها[٣].

٢٧١٧٦ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الجارية التي لم تدرك الحيض؟

١ـ الظاهر زيادة (محمد بن يحيى) في هذا السند كما صرّح به المجلسي (رحمه الله) في ملاذ الاخيار: ج١٣ ص٢٧٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٧ ح٤٧٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٧ ح١٢٠٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٩ ح٤٨٣.

قال: يطلّقها زوجها بالشهور.

قيل: فان طلّقها تطليقة ثم مضى شهر ثم حاضت في الشهر الثاني؟

قال: فقال: إذا حاضت بعد ما طلّقها بشهر ألقت ذلك الشهر واستأنفت العدّة بالحيض، فان مضى لها بعد ما طلّقها شهران ثم حاضت في الثالث تمّت عدّتها بالشهور، فاذا مضى لها ثلاثة أشهر فقد بانت منه وهو خاطب من الخطّاب وهي ترثه ويرثها ما كانت في العدّة[1].

باب (٤)
عدّة الصبيّة المطلّقة قبل البلوغ

٢٧١٧٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يطلّق الصبيّة التي لم تبلغ فلاتحمل مثلها؟

قال: ليس عليها عدّة وان دخل بها[2].

أقول: يحرم الدخول بالّتي لم تبلغ البلوغ الشرعي، وهل على المدخول بها أن تعتدّاذا طلّقها زوجها؟

صرّحت بعض الأحاديث بعدم وجوب العدّة عليها، والتفصيل في الكتب الفقهية المفصّلة.

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٨ ح٤٨٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٦٦ ح٢١٩.

٢٧١٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الجارية التي لايخاف عليها الحبل[١]؟

قال: ليس عليها عدّة[٢].

أقول: قوله: (لايخاف عليها الحبل) أي لم تدرك الحيض ولهذا لايخاف عليها الحمل.

باب (٥)
عدَّة الأمة التي لم تدرك الحيض

٢٧١٧٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن عدّة الامة التي لم تبلغ المحيض وهو يخاف عليها؟

فقال: خمس وأربعون ليلة[٣].

أقول: ينبغي حمله على من كانت في سنّ من تحيض.

١ـ في الاستبصار: الحمل.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٧١ ح٥٩٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٧ ح١٢٧٩.

٣- التهذيب: ج٨ ص١٧٢ ح٥٩٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٨ ح١٢٨٢.

باب (٦)
عِدَّة المطلَّقة التي تحيض والتي لاتحيض وهي في سِنّ مَن تحيض

٢٧١٨٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد[١]، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عدّة [التي لم تحض و][٢]المستحاضة التي لاتطهر ثلاثة أشهر، وعدّة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروء والقروء[٣] جمع الدم بين الحيضتين[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٥].

٢٧١٨١ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عدّة المرأة التي لاتحيض، والمستحاضة التي لاتطهر ثلاثة أشهر، وعدّة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروء.

١ـ في الاستبصار: وعن أحمد بن محمد. والظاهر ان الصحيح ما في التهذيب والكافي.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في الاستبصار.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: والقرء.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٩٩ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١١٧ ح٤٠٦ - الاستبصار: ج٣ ص٣٣٢ ح١١٨٢.

قال: وسألته عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾[١] ما الرّيبة؟

فقال: ما زاد على شهر فهو ريبة فلتعتدّ ثلاثة أشهر ولتترك الحيض، وما كان في الشهر لم تزد[٢] في الحيض عليه[٣] ثلاث حيض فعدّتها ثلاث حيض[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[٥].

الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه تعالى... وذكر مثله[٦].

٢٧١٨٢ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام) وجعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّهما قالا: عدّة المطلّقة التي تحيض ويستبين[٧] حيضها ثلاثة قروء[٨].

٢٧١٨٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة المطلّقة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر ان لم [تكن] تحض.

١ـ الطلاق ٦٥: ٤.

٢ـ في التهذيب: لم يزد.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: على.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٠٠ ح٨.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١١٨ ح٤٠٧.

٦ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٥ ح١١٥٧.

٧ـ في مستدرك الوسائل: ويستقيم.

٨ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٦ ح١٠٧٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٢.

حميد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

٢٧١٨٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة أقراء وهي ثلاث حيض[٣].

٢٧١٨٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي قال: سئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل عنده امرأة شابة وهي تحيض في كلِّ شهرين أو ثلاثة أشهر حيضة واحدة كيف يطلّقها زوجها؟

فقال:[٤] أمر هذه شديد، هذه تطلّق طلاق السُّنَّة تطليقة واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم تُترك حتى تحيض ثلاث حيض، متى [ما] حاضتها فقد انقضت عدّتها.

قلت له: فان مضت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض؟

قال: يتربَّص[٥] بها بعد السنة ثلاثة أشهر ثم [قد] انقضت عدّتها.

١ـ الكافي: ج٦ ص٩٠ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١١٦ ح٤٠٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٦ ح٤٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٠ ح١١٧١.

٤ـ في الاستبصار: قال.

٥ـ التَّربُّص: المكث والإنتظار (لسان العرب).

قلت [له]: فان ماتت أو مات زوجها؟

قال: فأيّهما مات ورثه صاحبه مابينه وبين خمسة عشر شهراً[١].

أقول: قال صاحب الجواهر: (وأمّا ما في رواية عمّار فلم أجد عاملاً به...) وقد حمله الشيخ الطوسي في الاستبصار على ضرب من الفضل والاحتياط بأن تعتدّ الى خمسة عشر شهراً.

٢٧١٨٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن رجل عنده امرأة شابة وهي تحيض كل شهرين أو ثلاثة أشهر حيضة واحدة كيف يطلّقها زوجها؟

فقال: أمرها شديد، تطلّق طلاق السُّنَّة تطليقة واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم تُترك حتى تحيض ثلاث حيض متى حاضت فاذا حاضت ثلاثاً فقد انقضت عدّتها.

قيل له: وان مضت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض؟

قال: إذا مضت سنة ولم تحض ثلاث حيض يتربَّص بها بعد السنة ثلاثة أشهر ثم قد انقضت عدّتها.

قيل: فان مات أو ماتت؟

فقال: أيّهما مات ورث صاحبه مابينه وبين خمسة عشر شهراً[٢].

٢٧١٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سورة بن كليب قال: سئل

١ـ التهذيب: ج٨ ص١١٩ ح٤١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٢ ح١١٤٨.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٩٨ ح١.

أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع بشهود طلاق السُنَّة وهي ممّن تحيض فمضى ثلاثة أشهر فلم تحض الاّ حيضة واحدة[١] ثم ارتفعت حيضتها حتى مضت ثلاثة أشهر اخرى ولم تدر مارفع حيضها[٢]؟

قال: ان كانت شابة مستقيمة الطَّمث فلم تطمث في ثلاثة أشهر إلاّ حيضة ثم ارتفع طمثها فلاتدري ما رَفَعها فانّها تتربّص تسعة أشهر من يوم طلّقها ثم تعتدّ بعد ذلك ثلاثة أشهر ثم تتزوّج ان شاءت[٣].

٢٧١٨٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) [انّه] قال: في التي تحيض في كلّ ثلاثة أشهر مرّة، أو في ستة أو في سبعة أشهر[٤]، والمستحاضة التي لم تبلغ الحيض[٥] والتي تحيض مرّة وترتفع مرة[٦] والتي لاتطمع في الولد والتي قد ارتفع حيضها وزعمت أنّها لم تيأس والتي ترى الصُّفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر أنّ عدّة هؤلاء كلّهنّ ثلاثة أشهر[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٨].

١ـ في الاستبصار: الاّ بحيضة واحدة.

٢ـ في الاستبصار: حيضتها.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١١٩ ح٤١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٣ ح١١٤٩.

٤ـ في التهذيب: أو في ستة اشهر أو سبعة أشهر.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: والتي لم تبلغ المحيض.

٦ـ في التهذيب: ويرتفع مرة، وفي الفقيه: ويرتفع حيضها مرة.

٧ـ الكافي: ج٦ ص٩٩ ح٥.

٨ـ التهذيب: ج٨ ص١١٩ ح٤١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٣ ح١١٥٠.

من لايحضره الفقيه: روى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) انه قال في التي تحيض في كلّ ثلاثة أشهر مرّة، أو في كلّ سنة مرّة، والمستحاضة والتي لم تبلغ والتي تحيض... وذكر مثله[1].

٢٧١٨٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في المرأة يطلّقها زوجها وهي تحيض كل ثلاثة أشهر حيضة فقال: إذا انقضت[2] ثلاثة أشهر انقضت عدّتها يحسب لها لكل شهر[3] حيضة[4].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[5].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): الوجه في هذين الخبرين أنها انّما تعتدّ بثلاثة أشهر اذا مرّت بها لاترى فيها الدم أصلاً فإنّها تبين، فامّا اذا رأت الدم قبل انقضاء ثلاثة أشهر ولو بيوم كان عدّتها بالأقراء.

٢٧١٩٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن ابن محبوب، عن أبي مريم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٣ ح٤٨٠١.

٢ـ في الاستبصار: ان انقضت.

٣ـ في التهذيب: كل شهر.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٩٩ ح٦.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٠ ح٤١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٣ ح١١٥١.

كيف يطلّق امرأته وهي تحيض في كلِّ ثلاثة أشهر حيضة واحدة؟

قال: يطلّقها تطليقة واحدة في غرّة الشهر فاذا انقضت ثلاثة أشهر من يوم طلّقها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطّاب[١].

٢٧١٩١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: أيُّ الأمرين سبق اليها فقد انقضت عدّتها، إن مرّت ثلاثة أشهر لاترى فيها دماً فقد انقضت عدّتها، وان مرّت ثلاثة اقراء فقد انقضت عدّتها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

٢٧١٩٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن التي تحيض كل ثلاثة أشهر مرّة كيف تعتدّ؟

قال: تنتظر[٤] مثل قرئها التي[٥] كانت تحيض فيه في الاستقامة

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٠ ح٤١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٤ ح١١٥٢.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٠ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١١٨ ح٤٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٤ ح١١٥٣.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فقال: تنتظر. وفي الفقيه: قال: تنظر.

٥ـ في التهذيب: قرئها الذي. وفي الفقيه: قروئها التي.

فلتعتدّ ثلاثة[١] قروء ثم لتزوّج[٢] ان شاءت[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل أبو الصباح الكناني أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن التي تحيض في كلّ ثلاث سنين مرّة... وذكر مثله[٥].

٢٧١٩٣ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبان بن تغلب، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة المرأة التي لاتحيض، والمستحاضة التي لاتطهر، والجارية التي قد يئست [ولم تدرك الحيض][٦] ثلاثة اشهر، وعدّة التي لايستقيم[٧] حيضها ثلاث حيض متى ما حاضتها فقد حلّت للازواج[٨].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن أبان بن عثمان، عن الحلبي مثله الى قوله: ثلاث حيض[٩].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على المسترابة التي

١ـ في الاستبصار: بثلاثة.

٢ـ في التهذيب والفقيه: لتتزوّج، وفي الاستبصار: تتزوّج.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٩٩ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٠ ح٤١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٥ ح١١٥٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٤ ح٤٨٠٣.

٦ـ ما بين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٧ـ في الفقيه: التي يستقيم. وهو الصّحيح.

٨ـ التهذيب: ج٨ ص٦٧ ح٢٢٤.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٢ ح٤٧٩٨.

مثلها تحيض.

٢٧١٩٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العبّاس قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته بعد ما ولدت وطهرت وهي امرأة لاترى دماً ما دامت ترضع ما عدّتها؟

قال: ثلاثة أشهر[١].

٢٧١٩٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في التي لاتحيض إلاّ في ثلاث سنين أو أكثر من ذلك.

قال: فقال: مثل قروئها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتدّ ثلاثة قروء وتتزوّج ان شاءت[٢].

٢٧١٩٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد بن عبداللّه، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح قال: سئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن التي لاتحيض كل ثلاثة سنين إلا مرّة واحدة كيف تعتدّ؟

قال: تنتظر مثل قروئها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتدّ بثلاثة قروء ثم لتتزوّج[٣] ان شاءت[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص٩٩ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢١ ح٤١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٦ ح١١٥٨.

٣ـ في الاستبصار: ثلاثة قروء ثم تتزوّج.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٢ ح٤٢٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٦ ح١١٥٩.

التهذيب ـ الاستبصار: سعد بن عبدالله، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[١].

٢٧١٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن يزيد بن اسحاق شعر، عن هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في المرأة التي لاتحيض إلاّ في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين؟

قال: تنتظر مثل قروئها التي كانت تحيض فلتعتدّ ثمّ تتزوّج ان شاءت[٢].

٢٧١٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المثنى، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن التي لاتحيض إلاّ في ثلاث سنين أو أربع سنين؟

فقال: [٣] تعتدّ ثلاثة أشهر ثم تتزوّج إن شاءت[٤].

من لايحضره الفقيه: روى البزنطي، عن المثنى، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن التي لاتحيض... وذكر مثله[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٢ ح٤٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٦ ح١١٦٠.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٢ ح٤٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٦ ح١١٦١.

٣ـ في الاستبصار والفقيه: قال.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٢١ ح٤١٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٦ ح١١٦٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٣ ح٤٨٠٠.

أقول: قال في جواهر الكلام: (ولو كانت لاتحيض الاّ في ستة أشهر أو أربعة أو خمسة أو أزيد من ذلك أو أنقص ولو بعد كل ثلاثة أشهر اعتدَّت بالأشهر دون الأقراء بلا خلاف أجده فيه...)[1].

وحمل الشيخ الطوسي (طاب ثراه) هذا الخبر على امرأة ليس لها عادة بالحيض أو نسيت عادتها فانّها تعتدُّ ثلاثة أشهر وقد بانت وتلك عادتها، والأخبار السابقة ترتبط بمن كان لها عادة مستقيمة ثمّ تغيّرت عن ذلك فانّها تعمل على عادتها في حال الاستقامة.

٢٧١٩٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن محمّد بن حكيم، عن أبي عبدالله أو أبي الحسن (عليهما السّلام) قال: قلت له: رجل طلّق امرأته فلمّا مضت ثلاثة أشهر ادّعت حبلاً؟

قال: ينتظر بها تسعة أشهر.

قال: قلت: فإنّها ادّعت بعد ذلك حبلاً؟

قال: هيهات هيهات إنّما يرتفع الطمث من ضربين إمّا حبل بيّن وإمّا فساد من الطمث ولكنّها تحتاط بثلاثة أشهر بعد.

وقال أيضاً في الّتي كانت تطمث ثمّ يرتفع طمثها سنة: كيف تطلّق؟

قال: تطلّق بالشهور.

فقال لي بعض من قال: إذا أراد أن يطلّقها وهي لاتحيض وقد كان يطؤها استبرأها بأن يمسك عنها ثلاثة أشهر من الوقت الّذي تبين

١ـ جواهر الكلام: ج٣٢ ص٢٤٦.

فيه المطلّقة المستقيمة الطمث فإن ظهر بها حبل وإلاّ طلّقها تطليقة بشاهدين فإن تركها ثلاثة أشهر فقد بانت بواحدة وإذا أراد أن يطلّقها ثلاث تطليقات تركها شهراً ثمّ راجعها ثمّ طلّقها ثانية ثمّ أمسك عنها ثلاثة أشهر يستبرئها فإن ظهر بها حبل فليس له أن يطلّقها إلاّ واحدة[1].

٢٧٢٠٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: عدّة التي قد يئست من المحيض، والتي لم تحض، في الطلاق ثلاثة أشهر[2].

٢٧٢٠١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن قول اللّه تعالى ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ﴾؟[3]

قال: الرِّيبة ما زاد على شهرٍ، فإن مضى لها شهر ولم تحض وكانت في حال من يئست من المحيض، اعتدّت بالشهور، فإن عاد عليها الحيض قبل أن تنقضي عدّتها كان عليها أن تعتدَّ بالأقراء وتستأنف العدّة وان حاضت حيضة أو حيضتين ثم صارت من المؤيسات استأنفت العدّة بالشهور، وإن طلّق رجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم مات، استقبلت العدّة من يوم موته واعتدت عدّة المتوفى عنها زوجها، لأنّها قد دخلت في حكم ثان قبل أن تخرج من الحكم

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٢ ح٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٧ ح١٠٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٤٨.

٣ـ الطلاق ٦٥: ٤.

الذي كانت فيه[١].

باب (٧)
عدَّة المطلّقة التي حاضت مرَّة واحدة ثم يئست

٢٧٢٠٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن اسحاق شعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة طلّقت وقد طعنت في السن فحاضت حيضة واحدة ثم ارتفع حيضها؟

فقال: تعتدُّ بالحيضة وشهرين مستقبلين فانّها قد يئست من المحيض[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن اسحاق مثله[٣].

باب (٨)
عدَّة المستحاضة

٢٧٢٠٣ـ التهذيب ـ الاَستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: تعتدّ المستحاضة بالدم إذا كان في ايام

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٨ ح١٠٨٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٤٨.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٠ ح١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢١ ح٤١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٥ ح١١٥٦.

حيضها أو بالشهور ان سبقت اليها، فان اشتبه فلم تعرف أيّام حيضها [من غيرها] فانّ ذلك لايخفى لأنّ دم الحيض دم عبيط حار، ودم المستحاضة[١] دم اصفر بارد[٢].

٢٧٢٠٤ـ التهذيب: سأل محمد بن مسلم عن عدّة المستحاضة؟

فقال: تنتظر قدر اقرائها أو تنقص يوماً فان لم تحض فلتنظر الى بعض نسائها فلتعتدّ باقرائها[٣].

من لايحضره الفقيه: سأله محمّد بن مسلم عن عدّة المستحاضة؟ فقال: تنتظر قدر اقرائها فتزيد يوماً أو تنقص يوماً... وذكر مثله[٤].

٢٧٢٠٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال في المستحاضة المطلّقة: تعتدّ بأيام حيضها، فإن اشتبه عليها فبالشهور[٥].

باب (٩)

عدَّة الحامل اذا وضعت واحداًوالثاني لازال في بطنها

٢٧٢٠٦ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر ابن سماعة، عن علي بن عمران الشفا، عن ربعي بن عبدالله، عن

١ـ في الاستبصار: ودم الاستحاضة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٧ ح٤٣٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٢ ح١١٨١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢١ ح٤١٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٤ ح٤٨٠٤.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٧ ح١٠٨٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٤٩.

عبدالرحمن بن أبي عبدالله البصري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته وهي حبلى وكان في بطنها اثنان فوضعت واحداً وبقي واحد؟

قال: قال:[1] تبين بالاول ولاتحلّ للازواج حتى تضع ما في بطنها[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن عليّ بن عمران السقاء مثله[3].

باب (١٠)
إنقضاء عدّة طلاق الحامل بوضع حملها

٢٧٢٠٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: طلاق الحبلى واحدة وأجلها أن تضع حملها وهو أقرب الأجلين[4].

الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، وأبو العباس الرزّاز، عن أيوب بن نوح جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): . . . .

١ـ في التهذيب: فقال.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٨٢ ح١٠.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٣ ح٢٤٣.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٨٢ ح٨.

وذكر مثله[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، وأبي العباس الرزّاز، عن أيوب بن نوح جميعاً مثله[٢].

٢٧٢٠٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: طلاق الحامل واحدة وعدّتها أقرب الاجلين[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن الكناني مثله[٤].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (يمكن حمل هذه الاخبار على انّ المراد بيان الفرد الأخفى أي قد تنقضي بأقرب الأجَلين فيما اذا كان وضع الحمل اقرب، بخلاف عدّة الوفاة فانّها لاتنقضي الاّ بأبعد الأجلين)[٥].

٢٧٢٠٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٢ ح٦.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٨ ح٤٤١.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٨١ ح٢.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص٧٠ ح٢٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٨ ح١٠٥٤.
٥ـ مرآة العقول: ج٢١ ص١٣٩.

سماعة قال: سألته عن طلاق الحبلى؟

فقال: واحدة وأجلها ان تضع حملها[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران مثله[٢].

٢٧٢١٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبداللّه بن جبلة وصفوان بن يحيى، عن ابن بكير، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الحبلى تطلّق تطليقة واحدة[٣].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن بكير مثله[٥].

٢٧٢١١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: طلاق الحبلى واحدة [و]ان شاء راجعها قبل ان تضع، فان وضعت قبل ان يراجعها فقد بانت منه وهو خاطب من الخُطّاب[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٢ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧١ ح٢٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٨ ح١٠٥٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٨١ ح٤.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٨١ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٧٠ ح٢٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٨ ح١٠٥٥.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٧١ ح٢٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٨ ح١٠٥٨.

٢٧٢١٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يُطلّق امرأته وهي حبلى؟

قال: يُطلّقها.

قلت: فيراجعها؟

قال: نعم يراجعها.

قلت: فانّه بدا له بعد ما راجعها أن يطلّقها؟

قال: لا حتى تضع[1].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن الحكم، عن محمد بن منصور الصيقل مثله[2].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه الله) على انه ليس له أن يطلّقها طلاق السُنّة اذا راجعها حتى تضع، فامّا طلاق العدّة فانه يجوز اذا وطأها.

قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (والتحقيق في هذا الباب أن نقول: طلاق العدّة والسُنّة واحد، وانّما يصير للسنّة بترك الرجعة وترك المواقعة، وللعدّة بالرجعة في العدّة والمواقعة، فاذا طلّقها لم يظهر أنّه للسنّة أو للعدّة إلاّ بعد وضع الحمل، لانه إنْ راجع قبله كان طلاق العدّة، وان تركها حتى تضع كان طلاق السنّة، فان قصد الشيخ ذلك فهو حقّ وتُحمل الاخبار عليه)[3].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧١ ح٢٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٩٩ ح١٠٦٠.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١١ ح٤٧٩٤.

٣ـ مختلف الشيعة: ج٧ ص٣٥٩.

باب (١١)
جواز الزواج بالمطلّقة الحامل بعد الوضع

٢٧٢١٣ـ التهذيب: الصفّار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن اذينة وابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة تضع أيحلُّ لها أن تزوّج[١] قبل أن تطهر؟

قال: إذا وضعت تزوّجت[٢] وليس لزوجها أن يدخل بها حتى تطهر[٣].

الاستبصار: روى محمد بن أحمد بن يحيى باسناده، عن عبدالله بن سنان، وروى محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى مثله[٤].

٢٧٢١٤ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة تضع أيحلّ [لها] أن تتزوّج قبل أن تطهر؟

قال: نعم وليس لزوجها أن يدخل بها حتى تطهر[٥].

٢٧٢١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن

١ـ في الاستبصار: ان تتزوّج.

٢ـ في الاستبصار: تتزوّج.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٨ ح١٨٧٦.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص١٩١ ح٦٩٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٩ ح١٩٦٥ وص٤٧٤ ح١٩٠١ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٤ ح٤٤٤٥.

أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) ضرب رجلاً تزوّج امرأة في نفاسها الحد[1].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن جميل، عن البرقي، عن عبدالله بن القاسم مثله[2].

أقول: ينبغي حمل هذا الخبر على من واقع امرأته قبل أن تطهر من النفاس فاستحقّ العقوبة، و المقصود من الحدّ هنا هو التعزير.

باب (١٢)
متى تنتهي عدَّة المطلَّقة؟

٢٧٢١٦ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: المطلّقة ترث وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رأته فقد انقطع[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[4].

٢٧٢١٧ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٣ ح١٩٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٩١ ح٦٩١.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٤ ح١٨١٨.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٨٧ ح٥.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٣ ح٤٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٧ ح١١٦٥.

بكير، وجميل بن درّاج، وعمر بن أُذينة، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المطلّقة تبين عند أوّل قطرة من الحيضة الثالثة.

قال: قلت: بلغني أنّ ربيعة الرّأي قال: من رأيي أنّها تبين عند أوّل قطرة.

فقال: كذب.. ما هو من رأيه إنّما هو شيء بلغه عن عليّ (عليه السّلام)[١].

٢٧٢١٨ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المرأة إذا طلّقها زوجها متى تكون [هي] أملك بنفسها؟

فقال: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي أملك بنفسها.

قلت: فان عجّل الدم عليها قبل ايام قرئها؟[٢]

فقال: إذا كان الدم قبل عشرة ايام[٣] فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها، وان كان الدم بعد العشرة الأيام[٤] فهو من الحيضة الثالثة وهي[٥] املك بنفسها[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٧ ح٣.

٢ـ القَرءُ والقُرءُ: الحيض والطهر (لسان العرب).

٣ـ في التهذيب: قبل العشرة أيام.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: بعد العشرة.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فهي.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٨٨ ح١٠.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[١].

٢٧٢١٩ـ تفسير العياشي: عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة اذا طلّقها زوجها، متى تكون املك بنفسها؟

قال: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت[٢].

٢٧٢٢٠ـ التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال، عن ثعلبة، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الأقراء هي الأطهار[٣].

٢٧٢٢١ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: القرءُ الطهر ما بين الحيضتين، فإذا رأت المطلّقة الدَّم من الحيضةِ الثالثة، فقد بانت منه ولا رجعة للمطلّق عليها[٤].

٢٧٢٢٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الحسن بن الجهم، عن عبدالله بن ميمون، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): إذا طلّق

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٤ ح٤٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٨ ح١١٦٧.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٠ ح٤٦١ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٥.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٣ ح٤٢٥.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٦ ح١١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٣ و٣٥٤.

الرجل المرأة فهو أحقُّ بها ما لم تغتسل من الثالثة[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ما لم تغتسل من الثالثة» أي الحيضة الثالثة والمشهور بين الفقهاء ان المرأة تخرج من عدّتها بالحيضة الثالثة لا بالاغتسال منها نعم الأفضل لها أن تنتظر حتى تغتسل ثم تتزوج ويدخل بها زوجها. والله العالم.

٢٧٢٢٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمّار، عمّن حدثه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: جاءت امرأة الى عمر تسأله عن طلاقها.

قال: إذهبي الى هذا فاسأليه ـ يعني علياً (عليه السّلام) ـ فقالت لعلي (عليه السّلام): انّ زوجي طلّقني.

قال: غسلت فرجك؟

[قال:] فرجعت الى عمر فقالت: ارسلتني الى رجل يلعب.

قال: [قال:] فردّها اليه مرتين [في] كل ذلك ترجع فتقول[٢]: يلعب.

قال: فقال [لها:] انطلقي اليه فانّه أعلمنا.

قال: فقال لها علي (عليه السّلام): غسلت فرجك؟

قالت: لا.

قال: فزوجك أحق ببضعك ما لم تغسلي فرجك[٣].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٥ ح٤٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٩ ح١١٦٩.

٢ـ في الاستبصار: وتقول.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٥ ح٤٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٩ ح١١٧٠.

أقول: الحديث ضعيف السَّنَد لجهالة حال أحد رواته وعدم ذكر اسمه. هذا أولاً.

ثانياً: حاشا الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام) أن يتكلَّم مع تلك المرأة بهذا النوع من الكلام، والظاهر أن الراوي ـ المجهول ـ غيَّر وبدَّل في الألفاظ، لغاية في نفسه.

ثالثاً: من الثابت أن عدَّة المرأة تنتهي بالحيضة الثالثة لا بالاغتسال من الحيضة الثالثة، ولهذا حمل الشيخ الطوسي هذين الحديثين على التقيَّة. واللّه العالم.

٢٧٢٢٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: هي ترث وتورث ما كان له الرجعة بين التطليقتين[1] الاولتين حتى تغتسل[2].

باب (١٣)
مبدء عدّة الطلاق

٢٧٢٢٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يطلّق امرأته وهو غائب عنها من أيّ يوم تعتدّ؟

فقال: إن أقامت[3] لها بيّنة عدل [على] أنّها طُلّقت في يوم معلوم

١ـ في الاستبصار: من التطليقتين.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢٧ ح٤٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣١ ح١١٧٨.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: إن قامت.

وتيقّنت فلتعتدّ[١] من يوم طلّقت، وان لم تحفظ في أي يوم وفي أي شهر[٢] فلتعتدّ من يوم يبلغها[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم مثله[٤].

٢٧٢٢٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن مثنّى الحنّاط، عن زرارة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته وهو غائب [عنها] متى تعتدّ؟

قال: اذا قامت لها بيّنة[٥] انّها طلّقت في يوم [معلوم] وشهر معلوم فلتعتدّ من يوم طلّقت وان لم تحفظ في أي يوم وأي شهر فلتعتدّ من [أي] يوم يبلغها[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٧].

٢٧٢٢٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه سُئل عن المطلّقة يطلّقها

١ـ في التهذيب والاستبصار: في يوم معلوم فلتعتدّ.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: وأي شهر.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٠ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٢ ح٥٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٤ ح١٢٦٥.

٥ـ في التهذيب: لها البيّنة.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١١١ ح٣.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٢ ح٥٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٤ ح١٢٦٦.

زوجها فلايعلم[١] الا بعد سنة؟

فقال: إن جاء شاهدا عدل فلاتعتدّ، والاّ فلتعتدّ من يوم يبلغها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[٣].

٢٧٢٢٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرّجل وهو غائب فقامت لها البيّنة أنّه طلّقها في شهر كذا وكذا اعتدّت من اليوم الّذي كان من زوجها فيه الطلاق، وإن لم تحفظ ذلك اليوم اعتدّت من يوم علمت[٤].

٢٧٢٢٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: تعتد المطلّقة من اليوم الذي تطلّق فيه، وذلك أن الطلاق إنّما يكون في قَبْل العدّة[٥].

٢٧٢٣٠ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد(عليهما السّلام): والمطلّقة يطلّقها زوجها وهو غائب، ان علمت اليوم الذي طلّقها فيه اعتدّت منه، وان لم تعلم اعتدّت من يوم يبلغها الخبر، لأنّ المتوفّى

١ـ في التهذيب: ولاتعلم، وفي الاستبصار: فلاتعلم.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١١ ح٤.

٣- التهذيب: ح٨ ص١٦٢ ح٥٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٤ ح١٢٦٧.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١١١ ح٨.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٨ ح١٠٨٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٩.

عنها زوجها عليها احداد، فلاتعتد من يوم مات زوجها وإنّما تعتدّ من اليوم الذي يبلغها خبره، لأنّها تستقبل الإحداد، والمطلّقة لا إحدادَ عليها، فإن علمت باليوم الذي طلّقها فيه اعتدّت منه، وإن لم تعلم اعتدّت من اليوم الذي يبلغها فيه الخبر، فإن طلّقها قبل أن يدخل بها فقدبانت منه، وتتزوّج إن شاءت من ساعتها. قال اللّه تعالى: ﴿. . . ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾[1و2].

أقول: المشهور بين الفقهاء أنّ الزوج اذا طلّق زوجته وهو غائب عنها ولم يُعلمها بذلك ومضت عدّة شهور ثم علمت بالطلاق ـ بعد أن حصل لها اليقين وشهدتْ لها البينة العادلة بأنّ طلاقها قد وقع قبل عدَّة أشهر وقد حاضت من يوم طلّقها الى يوم بلغها الخبر ثلاث حيضات ـ فقد انقضت عدّتها ولا عدّة عليها بعد ذلك، وان كان أقلُّ من ثلاث حيضات احتسبت به من العدّة وبنت عليه تمامها. وأمّا اذا مات زوجها ولم تعلم بموته الاّ بعد شهور فعليها الحداد وأخْذ العدّة من يوم يبلغها الخبر لا من يوم موته.

باب (١٤)
وجوب اقامة المطلَّقة الرجعيَّة في بيت زوجها

٢٧٢٣١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال:

١ـ الاحزاب ٣٣: ٤٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٧ ح١٠٨٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٩.

لاينبغي للمطلّقة أن تخرج الاّ باذن زوجها حتى تنقضي عدّتها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن لم تحض[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

٢٧٢٣٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن وهيب ابن حفص، عن أبي بصير، عن أحدهما(عليهما السّلام) في المطلّقة أين تعتدّ؟

فقال: في بيتها اذا كان طلاقاً له عليها رجعة ليس له أن يخرجها ولا لها أن تخرج حتى تنقضي عدّتها.

حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبداللّه بن جبلة، عن علي ابن أبي حمزة، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير مثله[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد، عن ابن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير مثله[٤].

٢٧٢٣٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تعتدّالمطلّقة في بيتها

١ـ الكافي: ج٦ ص٨٩ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١١٦ ح٤٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٣ ح١١٨٤.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٩١ ح٩.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٢ ح٤٥٧.

ولاينبغي لزوجها إخراجها ولاتخرج هي[١].

٢٧٢٣٤ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: المطلّقة لاتعتدّ الاّ في بيت زوجها، ولاتخرج منه حتى يخلو أجلها[٢].

٢٧٢٣٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايضارّ الرّجل امرأته إذا طلّقها فيضيّق عليها حتّى تنتقل قبل أن تنقضي عدّتها فإنّ الله (عزّوجلّ) قد نهى عن ذلك فقال: ﴿وَلاَتُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[٣].

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

باب (١٥)

عدم جواز اخراج المطلّقة الرجعية إلاّ أن تأتي بفاحشة

٢٧٢٣٦ـ من لايحضره الفقيه: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿وَاتَّقُوا اللّهَ رَبَّكُمْ لاَتُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ

١ـ الكافي: ج٦ ص٩١ ح٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٦ ح١٠٧٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٦.
وقوله (عليه السّلام): «حتى يخلو أجلها» أي تنتهي عِدّتها.

٣ـ الطلاق ٦٥: ٦.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٣ ح١.

وَلاَيَخْرُجْنَ إِلاّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[١]؟

قال: الا أن تزني فتخرج ويقام عليها الحدّ[٢].

٢٧٢٣٧ـ مجمع البيان: في قوله تعالى: ﴿لاَتُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَيَخْرُجْنَ إِلاّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾.

قيل: هي البذاء على أهلها فيحلّ لهم اخراجها.

عن ابن عباس وهو المرويّ عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام)[٣].

أقول: يحرم على الزوج أن يُخرج زوجته ـ التي طلّقها ـ قبل انقضاء عدّتها من الدار التي كانت تسكن فيها، ولايجوز للمرأة أيضاً أن تخرج إلاّ للضرورة، فان خرجت فقد فعلت حراماً.

نعم يحقُّ للزوج اخراج زوجته المطلّقة وهي في العدة اذا أتت بفاحشة ـ للنَّص والاجماع ـ وقد اختُلف في معنى الفاحشة، فقيل: انّها الزنا. فاذا ثبت عليها أُخرجت لاقامة الحدّ عليها. وقيل: هي أن تؤذي أهل زوجها وتسبّهم. وقيل: هي خروجها من الدار قبل انقضاء العدّة لغير ضرورة. وقيل أن معناها ما جاء في هذا الحديث. والله العالم.

باب (١٦)

استحباب اظهار المطلّقة الرجعية زينتها لزوجها

٢٧٢٣٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن وهيب

١ـ الطلاق ٦٥: ١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٩ ح٤٧٥٩.

٣ـ مجمع البيان: ج٥ ص٣٠٤. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٤٠. والبَذاء: الفحش من القول (مجمع البحرين).

ابن حفص، عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السّلام) في المطلّقة تعتدّ في بيتها وتظهر له زينتها ﴿لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٢].

٢٧٢٣٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المطلّقة تكتحل وتختضب وتطيّب وتلبس ما شاءت من الثياب لأنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾ لعلّها أن تقع في نفسه فيراجعها[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى مثله[٤].

٢٧٢٤٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل طلّق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تركها حتى مضى قرؤها؟

قال: إذا كان تركها[٥] على أن لايراجعها فقد بانت منه ولاتحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وان كان رأيه أن يراجعها ثم تركها ستة أشهر فلابأس أن يراجعها.

وعن رجل جمع أربعة نسوة فطلّق واحدة فهل يحلّ له أن يتزوّج

١ـ الكافي: ج٦ ص٩١ ح١٠، والآية في سورة الطلاق ٦٥: ١.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٣١ ح٤٥١.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٩٢ ح١٤.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٣١ ح٤٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥١ ح١٢٥٥.
٥ـ في الاستبصار: فقال: ان تركها.

أُخرى مكان التي طلّق؟

قال: لايحلُّ له أن يتزوّج اخرى حتى يعتدّ مثل عدّتها، وان كان التي طلّقها أمة اعتدّت نصف العدّة لأنّ عدّة الأمة نصف العدّة خمسة وأربعون يوماً.

سُئل عن المرأة إذا اعتدّت هل يحلّ لها أن تختضب في العدّة؟

قال: لها أن تدهّن وتكتحل وتمتشط وتصبغ وتلبس الصبغ وتختضب بالحنّا وتصنع ما شاءت لغير زينة من زوج.

وعن المرأة يموت عنها زوجها هل يحلّ لها أن تخرج من منزلها في عدّتها؟

قال: نعم وتختضب وتدهن وتكتحل وتمتشط وتصبغ وتلبس الصبغ وتصنع ما شاءت لغير زينة من زوج[1].

الاستبصار: بهذا الاسناد مثله الى قوله: فلابأس ان يراجعها[2].

أقول: لاخلاف بين الفقهاء أن المرأة اذا خرجت من العدَّة فلاسبيل للزوج عليها، بل هي تملك نفسها، فما ورد في هذا الحديث أن الزوج «ان كان رأيه أن يراجعها ثم تركها ستة أشهر فلابأس أن يراجعها» غير معمول به، وقد صرّح الشيخ الطوسي أن هذا الخبر متروك بالاجماع.

٢٧٢٤١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمّون،

١ـ التهذيب: ج٨ ص٨٢ ح٢٨٠. وقوله (عليه السّلام): «لغير زينة من زوج» أي من زوج آخر.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٢ ح١١٨٠.

عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن مسمع بن عبدالملك، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، عن علي (عليه السّلام) قال: المطلّقة تحدّ كما تحدّ المتوفّى عنها زوجها[و]لاتكتحل ولاتطيّب ولاتختضب ولاتمتشط[1و2].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على انه اذا كانت المطلّقة بائنة يستحب لها الحداد، لانّ ترك الحداد انّما يستحب في الطلاق الرَّجعي ليراها الرجل فربما راجعها.

٢٧٢٤٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: والإحداد إنّما يكون على المتوفّى عنها زوجها، ولايحلّ للمرأة أن تحدّ على غير زوجٍ فوق ثلاثة أيام، ولا إحداد في طلاق، والمطلّقة تكتحل وتطيّب وتختضب وتلبس ما شاءت، وتتعرّض لزوجها ما كانت له عليها رجعةٌ، وليس عليها إحدادٌ وإنّما الإحداد على المتوفّى عنها زوجُها[3].

باب (١٧)

حكم خروج المطلّقة الرجعية والمتوفّى عنها زوجها وحجّهما

٢٧٢٤٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: المطلّقة تحجّ في عدّتها إن طابت نفس زوجها[4].

١ـ في الاستبصار: ولاتمشّط.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٠ ح٥٥٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥١ ح١٢٥٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٢ ح١٠٩٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٧.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٩١ ح١٢.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[١].

٢٧٢٤٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن المطلّقة أين تعتدّ؟

قال: [تعتدُّ] في بيتها لاتخرج، وإن أرادت[٢] زيارة خرجت بعد نصف الليل ولاتخرج نهاراً وليس لها أن تحجّ حتى تنقضي عدّتها.

[قال:] وسألته عن المتوفّى عنها زوجها أكذلك[٣] هي؟

قال: نعم وتحجّ إن شاءت[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[٥].

٢٧٢٤٥ـ من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المطلّقة أين تعتدّ؟

قال: في بيتها لاتخرج فان أرادت زيارة خرجت قبل نصف الليل ورجعت بعد نصف الليل، ولاتخرج نهاراً وليس لها أن تحجّ حتى تنقضي عدّتها[٦].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣١ ح٤٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٣ ح١١٨٧.

٢ـ في التهذيب: فان أرادت.

٣ـ في التهذيب: كذلك.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٩٠ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٠ ح٤٥٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٣ ح١١٨٥ وص٣٥٢ ح١٢٦٠.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٩ ح٤٧٥٨.

أقول: قوله (عليه السّلام): «وليس لها أن تحج . . .» أي الحج المستحب أمّا الواجب فلايحتاج الى إذن الزوج اذا توفّرت شروط الاستطاعة.

باب (١٨)

وجوب عدّة الوفاة على الزوجة من يوم يبلغها الخبر

٢٧٢٤٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يموت وتحته امرأة وهو غائب؟

قال: تعتدّ من يوم يبلغها وفاته[١].

٢٧٢٤٧ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: عدّة المغيبة تأتيها وفاة زوجها، من يوم يأتيها خبره[٢].

٢٧٢٤٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن رفاعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتوفّى عنها زوجها وهو غائب متى تعتدّ؟

فقال: يوم يبلغها، وذكر أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال: «إنّ إحداكنّ كانت تمكث الحول إذا توفّي زوجها وهو غائب ثمّ ترمي ببعرة وراءها»[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٢ ح١.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٧ ح١٠٧٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٩.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٢ ح٥.

أقول: معنى الحديث أنّ المرأة في الجاهلية كانت اذا مات زوجها وهو غائب عنها مكثت سنة كاملة لاتتزوّج ثم ترمي ببعرة وراءها إشارة الى انتهاء العدّة وتستعد للزواج بعد ذلك فجاء الاسلام وجعل عدّة الوفاة أربعة أشهر وعشراً أي أكثر بقليل من ثلث تلك المدّة ثم للمرأة أن تتزوّج بعدها.

٢٧٢٤٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: التي يموت عنها زوجها وهو غائب فعدّتها من يوم يبلغها، إن قامت البيّنة أو لم تقم[1].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[2].

٢٧٢٥٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عبدالجبّار، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول في المرأة يموت زوجها أو يطلّقها وهو غائب قال: إن كان مسيرة أيام فمن يوم يموت زوجها تعتدّ، وان كان من بُعدٍ فمن يوم يأتيها الخبر لأنّها لابدّ من أن تحدّ له[3].

٢٧٢٥١ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، وأبو العباس الرزّاز، عن أيوب بن نوح جميعاً، عن صفوان، عن ابن

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٢ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٣ ح٥٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٥ ح١٢٧١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٥ ح٥٧٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٦ ح١٢٧٥.

مسكان، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في المرأةإذابلغها نعي زوجها، قال: تعتدّ من يوم يبلغها، انّها تريد أن تحدّ له[١].

٢٧٢٥٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحسين بن زياد[٢] قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المطلّقة يطلّقها زوجها ولاتعلم[٣] إلاّ بعد سنة، والمتوفّى عنها زوجها فلاتعلم بموته إلاّ بعد سنة؟

قال: [٤] ان جاء شاهدان عدلان فلاتعتدّان وإلاّ تعتدّان[٥].

٢٧٢٥٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن عبدالله، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: [إنّ] امرأة بلغها نعي زوجها بعد سنة أو نحو ذلك؟

قال: فقال: إن كانت حبلى فأجلها أن تضع حملها، وإن كانت ليست بحبلى[٦] فقد مضت عدّتها إذا قامت لها البيّنة انّه مات في يوم كذا وكذا، وإن لم يكن لها بيّنة فلتعتدّ من يوم سمعت[٧].

أقول: قال الشيخ المفيد (طاب ثراه): (واذا طلّق الرجل امرأته

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٢ ح٤.

٢ـ في الاستبصار: عن الحسن بن زياد.

٣ـ في الاستبصار: فلاتعلم.

٤ـ في الاستبصار: فقال.

٥- التهذيب: ج٨ ص١٦٤ ح٥٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٥ ح١٢٧٣.

٦ـ في الاستبصار: ولو كانت ليست حبلى.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٤ ح٥٧١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٥ ح١٢٧٤.

وهو غائب عنها ثم ورد الخبر عليها بذلك وقد حاضت من يوم طلّقها الى ذلك الوقت ثلاث حيض فقد خرجت من عدّتها، ولا عدّة عليها بعد ذلك، وان كانت حاضت أقلّ من ثلاث حيض، احتسبت به من العدّة، وبنت عليه تمامها. واذا مات عنها زوجها في غيبته ووصل خبر وفاته إليها بعد سنة أو أقلَّ من ذلك أو أكثر اعتدّت لوفاته من يوم بلغها الخبر بذلك ولم تحتسب بما مضى من الأيام التي لم تعلم بوفاته فيها.

والفرق بين الأمرين: انّ المعتدّة من الوفاة يجب عليها الحداد، فاذا لم تعلم بموت زوجها لم تحتدّ، والمعتدّة من الطلاق ليس يجب عليها حداد، وانما يجب أن تمتنع من الأزواج، وهي وان لم تعلم بطلاق زوجها ممتنعة من العقود عليها والازواج)[1].

وقال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): فهذان الخبران جاءا شاذَّين مخالفين للاحاديث كلِّها.

٢٧٢٥٤ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن السندي بن محمد البزّاز الكوفي، عن أبي البختري وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) سُئل عن المتوفّى عنها زوجها إذا بلغها ذلك وقد انقضت عدّتها فالحداد يجب عليها؟

فقال علي (عليه السّلام): إذا لم يبلغها حتى تنقضي عدّتها فقد ذهب ذلك كلُّه وتنكح من أحبّت[2].

قرب الاسناد: السندي بن محمد البزّاز قال: حدثني أبو

١ـ المقنعة: ص٥٣٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٩ ح١٨٧٩.

البختري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) سئل... وذكر نحوه[1].

أقول: الحديث ضعيف السند فلايعتمد عليه، بالاضافة الى انّه مخالف لما عليه أكثر الفقهاء ـ تبعاً للأحاديث الصحيحة ـ من انّ العدّة والحداد يبدءان من حين وصول الخبر.

وقال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): ان المشهور كون الاعتداد من حين بلوغ الخبر.

باب (١٩)
عدّة المتوفّى عنها زوجها

٢٧٢٥٥ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يحدّ الحميم على حميمه ثلاثاً، والمرأة على زوجها أربعة أشهر وعشراً[2].

٢٧٢٥٦ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن أبي حمزة، عن أبي أيّوب، عن محمّد بن مسلم قال: جاءت امرأة إلى أبي عبدالله (عليه السّلام) تستفتيه في المبيت في غير بيتها وقد مات زوجها، فقال: إنّ أهل الجاهليّة كان إذا مات زوج المرأة أحدّت عليه امرأته اثنى عشر شهراً فلمّا بعث الله محمّداً (صلّى الله عليه وآله)

١ـ قرب الاسناد: ص١٤٣ ح٥١٣ الطبعة الحديثة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٦١ ح٥٥٩.

رحم ضعفهنّ فجعل عدّتهنّ أربعة أشهر وعشراً وأنتنّ لاتصبرن على هذا[١] .

٢٧٢٥٧ـ تفسير العياشي: عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[٢] جئن النساء يخاصمن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) وقلن: لانصبر. فقال لهنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): كانت احداكنّ اذا مات زوجها أخذت بعرة فألقتها خَلفها في دويرها في خدرها ثم قعدت، فاذا كان مثل ذلك اليوم من الحول أخذتها فَفَتَّتْها[٣] ثم اكتحلت بها ثمّ تزوّجت، فوضع اللّه عنكنّ ثمانية أشهر[٤] .

٢٧٢٥٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في المتوفّى عنها زوجها ولم يمسّها.

قال: لاتنكح حتى تعتدّ أربعة أشهر وعشراً، عدّة المتوفّى عنها زوجها[٥] .

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٧ ح١٠ .
٢ـ البقرة ٢: ٢٣٤ .
٣ـ فتَّ الشيء: أي كسره (مجمع البحرين).
٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٧ ح٤٨٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٥٤ .
٥ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح٨ .

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[١].

٢٧٢٥٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته قبل أن يدخل بها أعليها عدة؟

قال: لا.

قلت له: المتوفّى عنها زوجها قبل أن يدخل بها أعليها عدّة؟

قال: امسك عن هذا[٢].

أقول: لافرق في لزوم العدّة على المتوفّى عنها زوجها بين المدخول بها وغيره. قال الشهيد الثاني في مسالك الأفهام: (وأمّا ماروي في شواذ أخبارنا من عدم وجوب العدّة على غير المدخول بها فهو مع ضعف سنده معارض بما هو أجود سنداً أو أوفق لظاهر القرآن واجماع المسلمين)[٣].

باب (٢٠)
عدَّة المتوفّى عنها زوجُها في المتعة

٢٧٢٦٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى محمد بن أحمد بن

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٣ ح٤٩٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٨ ح١٢٠٦.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٤ ح٤٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٩ ح١٢١١.

٣ـ مسالك الافهام: ج٩ ص٢٧٢.

يحيى، عن علي بن اسماعيل، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المرأة يتزوّجها الرجل متعة ثم يُتوفّى عنها [زوجها] هل عليها العدّة؟

فقال:[١] تعتدّ أربعة أشهر وعشراً، فاذا[٢] انقضت ايّامها وهو حي فحيضة ونصف[٣] مثل ما يجب على الأمة.

قال: قلت: فتحدّ؟

قال: [فقال:] نعم اذا[٤] مكثت [عنده أياماً فعليها العدّة وتحدّ، وأمّا إذا[٥] كانت][٦] عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت العدّة كملا[٧] ولا تحدّ[٨].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن ابن الحجّاج مثله[٩].

أقول: يلزم الحداد على المتوفّى عنها زوجها مطلقاً سواء ذلك في الزواج الدائم أم المؤقّت، ولم يُنقل الفرق بين الزواجين عن أحد من

١ـ في الفقيه: قال.

٢ـ في الاستبصار: واذا.

٣ـ في الاستبصار: اعتدّت بحيضة ونصف.

٤ـ في الفقيه: واذا.

٥ـ في الاستبصار: وتحد، واذا.

٦ـ ما بين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٧ـ في الاستبصار: كاملاً، وقد اسقطت من الفقيه.

٨ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٧ ح٥٤٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٠ ح١٢٥١.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٤ ح٤٦٠٦.

الفقهاء فيما نعلم. ولذا قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (لم أر قائلاً بهذا التفصيل، بل المقطوع به في كلامهم لزوم الحداد عليها مطلقاً).

٢٧٢٦١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن الطاطري قال: حدثني عبيدالله بن علي[1] بن أبي شعبة الحلبي، عن أبيه، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة متعة ثم مات عنها ماعدّتها؟

قال: خمسة وستون يوماً[2].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت الزوجة أمة قوم تمتّع بها الرجل باذنهم فعدّتها عدّة الاماء خمسة وستون يوماً.

باب (٢١)
عدَّة الحامل المتوفّى عنها زوجُها

٢٧٢٦٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد ابن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الحبلى المتوفّى عنها زوجها عدّتها آخر الأجلين[3].

٢٧٢٦٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

١ـ في الاستبصار: علي بن عبدالله بن علي. والظاهر انّ الصحيح مافي نسخة التهذيب.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٨ ح٥٤٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥١ ح١٢٥٤.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٤ ح٦.

عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال في المتوفّى عنها زوجها: تنقضي عدّتها آخر الأجلين[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[٢].

٢٧٢٦٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: قال: المتوفّى عنها زوجها الحامل أجلها آخر الأجلين إذا كانت[٣] حبلى فتمّت [لها] أربعة أشهر وعشراً ولم تضع فإنّ عدّتها[٤] الى أن تضع، وإن كانت تضع حملها قبل أن يتمّ لها[٥] أربعة أشهر وعشراً تعتدّ بعدما تضع تمام أربعة أشهر وعشراً وذلك أبعد الأجلين[٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى مثله[٧].

٢٧٢٦٥ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): اذا طلّق الرجل امرأته ثم مات عنها قبل أن تنقضي عدّتها، ورثته وعليها العدّة أربعة أشهر وعشرة أيام، فإن طلّقها وهي حبلى ثم مات عنها، ورثته

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٤ ح٢.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٠ ح٥١٩.
٣ـ في التهذيب: إن كانت.
٤ـ في التهذيب: فعدّتها.
٥ـ في التهذيب: قبل أن تتم.
٦ـ الكافي: ج٦ ص١١٣ ح١.
٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٠ ح٥١٨.

واعتدّت بأبعد الأجلين إن وضعت ما في بطنها قبل أن تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام، لم تنقض عدّتها حتى تنقضي أربعة أشهر وعشرة أيام، فإن مضى أربعة أشهر وعشرة أيام ولم تضع ما في بطنها، لم تنقض عدّتها حتى تضع ما في بطنها[1].

٢٧٢٦٦ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) أنّهم قالوا في الحامل المتوفّى عنها زوجها: تعتدّ أبعد الأجلين، وإن وضعت قبل أربعة أشهر وعشراً، تربّصت[2] حتى تنقضي أربعة أشهر وعشراً، فإن مضت لها أربعة أشهر وعشراً قبل أن تضع، تربّصت حتى تضع.

فأمّا المطلّقة الحامل فأجَلها كما قال اللّه (عزّوجلّ) أن تضع حملها، وكلّ شيء وضعته ممّا يستبين أنّه حَمْل ـ تمَّ أو لم يتم ـ فقد انقضت به عدّتها، وإن طلّقها وهي حامل طلاقاً يملك فيه رجعتها، ثم مات قبل أن تضع، استقبلت عدّة المتوفّى عنها زوجها ما لم تنقض عنها عدّتها. وان كان طلاقاً لايملك فيه رجعتها وطلّقها وهو صحيح ثم مات ثم وضعت ما في بطنها فقد انقضت عدّتها. ولو كان ذلك وزوجها لم يدفن بعد أو بعد أن مات بقدر مّا[3].

١ـ الهداية: ص٧٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦٨.

٢ـ التربُّص: المكث والانتظار (لسان العرب).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٦ ح١٠٧٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦٤ و٣٥٢.

باب (٢٢)
كيفية حِداد الزوجة على زوجها

٢٧٢٦٧ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط، عن ابن مسكان، عن أبي العباس قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): المتوفّى عنها زوجها؟

قال: لاتكتحل للزينة[1] ولاتطيب ولاتلبس ثوباً مصبوغاً ولاتخرج نهاراً ولاتبيت عن بيتها.

[قال:] قلت: أرأيت إن أرادت أن تخرج الى حق كيف تصنع؟

قال: تخرج بعد نصف الليل وترجع عشاءاً[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة مثله[3].

أقول: الأفضل لها أن تخرج في هذا الوقت المذكور وترجع في عشاء اليوم الثاني...

٢٧٢٦٨ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن محمد بن اسماعيل، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألت[4] عن المتوفّى عنها زوجها؟

١ـ في التهذيب والاستبصار: لزينة.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٩ ح٥٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٣ ح١٢٦١.

٤ـ في التهذيب: قال: سألته.

فقال: لاتكتحل للزينة ولاتطيب ولاتلبس ثوباً مصبوغاً ولاتبيت عن بيتها وتقضي الحقوق وتمتشط بغسلة[١] وتحج وان كانت في عدّتها[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري مثله[٣].

٢٧٢٦٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة يتوفّى عنها زوجها وتكون في عدّتها أتخرج في حقّ؟

فقال: إنّ بعض نساء النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) سألته فقالت: إنّ فلانة توفّي عنها زوجها فتخرج في حقّ ينوبها[٤]؟

فقال لها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أُفّ لكنّ، قد كنتنّ من قبل أن أُبعث فيكنّ وأنّ المرأة منكنّ إذا توفّي عنها زوجها أخذت بعرة فرمت بها خلف ظهرها ثم قالت: لا أمتشط ولا أكتحل ولا أختضب حولاً كاملاً، وإنّما أمرتكنّ بأربعة أشهر وعشراً ثمّ لاتصبرن، لاتمتشط ولاتكتحل ولاتختضب ولاتخرج من بيتها نهاراً ولاتبيت عن بيتها.

فقالت: يا رسول اللّه فكيف تصنع إن عرض لها حقٌّ؟

١ـ الغِسلَةُ: الطيب عند الامتشاط وقيل: ما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه وقيل: هو ورق الآس. (أقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٩ ح٥٥١.

٤ـ نابه أمر: أصابه (أقرب الموارد).

فقال: تخرج بعد زوال اللّيل وترجع عند المساء فتكون لم تبت عن بيتها.

قلت له: فتحجّ؟

قال: نعم[١].

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (صلوات اللّه عليهم) انّ بعض ازواج رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سألته... وذكر نحوه[٢].

٢٧٢٧٠ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (صلوات اللّه عليهم) أنّه قال: نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الحادّ[٣] أن تمتشط أو تكتحل أو تختضب أو تتزيّن حتى تنقضي عدّتها، ونهى أن تخرج من بيتها نهاراً، ولاتبيت عن بيتها، فإن عرض لها حق خرجت بعد زوال الليل ورجعت عند المساء، ولاتبيت عن بيتها حتى تنقضي عدّتها[٤].

أقول: يكره للمتوفّى عنها زوجها أن تبيت في غير دارها حتّى تنقضي عدّتها، ولم يمنع أحد من الفقهاء ـ فيما نعلم ـ عن مبيتها في غير دارها، نعم نُقل عن صاحب الحدائق انه قال بالجواز للضرورة ومنع لغيرها، والتفصيل مذكورٌ في محله.

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٧ ح١٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٥ ح١٠٧١.

٣ـ حدَّت المرأة: تركت الزينة بعد موت زوجها فهي حادٌّ بدون هاء (أقرب الموارد).

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩١ ح١٠٩٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦٠.

٢٧٢٧١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المتوفّى عنها زوجها ليس لهاأن تطيّب ولاتزيّن حتى تنقضي عدّتها أربعة أشهر وعشرة أيّام[1].

٢٧٢٧٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنّه قال: لاتلبس الحادّ ثياباً مصبغة، ولاتكتحل ولاتطيب ولاتزيّن حتى تنقضي عدّتها، ولابأس أن تلبس ثوباً مصبوغاً بسواد[2].

٢٧٢٧٣ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين (عليهم السّلام) قال: حدثتنا أسماء بنت عميس قالت: أتاني رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) حين جاء نعي جعفر بن أبي طالب، فعزّاني وقال: «عزمتُ عليكِ يا أسماء، لمّا كحّلت عينيك وصفَّرت ذراعيك» وذلك بعدما جاء نعي جعفر بثلاثة أيام، وذلك أنّه نظر الى عيني من أثر البكاء فتخوَّف على بصري أن تذهب، فأمرني بالكحل، وأمرني أن أصفر ذراعي من شُقاق[3] كان بذراعي[4].

أقول: يجوز الاكتحال للمتوفّى عنها زوجها في عدّتها للضرورة

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٧ ح١٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩١ ح١٠٩٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦٠.

٣ـ الشُّقاق: تشقُّق الجلد من بَرْدٍ أو غيره في اليدين والوجه، وكلّ شَقٍّ في جلد عن داء فهو شُقاق. (لسان العرب).

٤ـ الجعفريات: ص٢١٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦١.

اذا خافت على عينيها وكذلك يجوز لها التدهين لعلاج الشقاق في يديها ورجليها . . .

٢٧٢٧٤ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ ـ أو غيره ـ عن أبان بن عثمان، عن عبدالله بن سليمان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتوفّى عنها زوجها أتخرج إلى بيت أبيها وأُمّها من بيتها إن شاءت فتعتدّ؟

فقال: إن شاءت أن تعتدّ في بيت زوجها اعتدّت، وإن شاءت اعتدّت في أهلها، ولاتكتحل ولاتلبس حليّاً[1].

٢٧٢٧٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن العلا بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن المتوفّى عنها زوجها اين تعتدّ؟

قال: حيث شاءت ولاتبيت عن بيتها[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى مثله[3].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (رحمه الله) قوله (عليه السّلام): «ولاتبيت عن بيتها» على الاستحباب دون الفرض والايجاب.

٢٧٢٧٦ـ الكافي: محمّد، عن أحمد بن محمد، عن الحسين،

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٩ ح٥٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٣ ح١٢٦٢.

عن محمّد بن عيسى[١]، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن المتوفّى عنها زوجها [أ]تعتدّ في بيت تمكث فيه شهراً أو أقلّ من شهر أو أكثر ثمّ تتحول منه الى غيره فتمكث[٢] في المنزل الذي تحولت اليه مثل ما مكثت في المنزل الذي تحولت منه [و]كذا صنيعها حتى تنقضي عدّتها؟

قال: يجوز ذلك لها ولابأس[٣و٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد مثله[٥].

٢٧٢٧٧ـ من لايحضره الفقيه: سأل عمّار الساباطي أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المرأة يموت عنها زوجها هل يحلّ لها أن تخرج من منزلها في عدّتها؟

قال: نعم تختضب وتدهن وتكتحل وتمتشط وتصبغ وتلبس المصبغ وتصنع ما شاءت بغير زينة لزوج.

وفي خبر آخر قال: لابأس بأن تحجّ المتوفّى عنها زوجها وهي في عدّتها وتنتقل من منزل الى منزل[٦].

أقول: ينبغي حمل قوله (عليه السّلام): «... وتكتحل وتمتشط

١ـ في التهذيب والاستبصار: ومحمد بن عيسى.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: ثم تمكث.

٣ـ في التهذيب: فلاباس.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٩.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٠ ح٥٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٢ ح١٢٥٩.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٨ ح٤٧٨٥ و٤٧٨٦.

وتصبغ» على الأَمَة لعدم وجوبه عليها كما اختاره المحقّق الحلّي وهو الأقوى ـ كما صرّح به العلاّمة المجلسي (طاب ثراه)[1] ـ أو على الضرورة.

٢٧٢٧٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن المرأة يموت عنها زوجها أيصلح لها أن تحجّ أو تعود مريضاً؟

قال: نعم تخرج في سبيل الله ولاتكتحل ولاتطيّب[2].

٢٧٢٧٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الّتي توفّي عنها زوجها أتحجّ؟

قال: نعم، وتخرج وتنتقل من منزل إلى منزل[3].

٢٧٢٨٠ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن عبدالله بن جبلة، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المتوفّى عنهازوجها أتخرج من بيت زوجها؟

قال: تخرج من بيت زوجها وتحجّ وتنتقل من منزل إلى منزل[4].

٢٧٢٨١ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبدالله ابن جبلة، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ مرآة العقول: ج٢١ ص٢٠١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٧ ح١١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٨ ح١٤.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٧.

السّلام) في المتوفّى عنها زوجها أتحجّ وتشهد الحقوق؟

قال: نعم[1].

باب (٢٣)

الحكمة في الفرق بين عدَّة الطلاق وعدّة الوفاة

٢٧٢٨٢ـ علل الشرايع: أخبرني علي بن حاتم قال: أخبرنا القاسم بن محمد، عن حمدان [أحمد] بن الحسين، عن الحسين بن الوليد، عن محمد بن بكير، عن عبداللّه بن سنان قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): لأيّ علّة صار عدّة المطلّقة ثلاثة أشهر، وعدّة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً؟

قال: لأنّ حرقة المطلّقة تسكن في ثلاثة أشهر، وحرقة المتوفّى عنها زوجها لاتسكن إلاّ [بعد] أربعة أشهر وعشراً[2].

باب (٢٤)

النهي عن كتمان موت الرجل عن أهله

٢٧٢٨٣ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه (عليهما السّلام)، عن أبي ذر (رحمة اللّه عليه) قال: سمعت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقول: إذا مات الميت في سفر فلاتكتموا أهله موته فانّها امانة

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٦ ح٥.

٢ـ علل الشرايع: ص٥٠٨ ح٢. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٥٣.

لعدّة امرأته تعتدّ وميراثه يُقسّم بين أهله قبل أن يموت الميت منهم فيذهب نصيبه[١].

باب (٢٥)
حكم نفقة المرأة المتوفّى عنها زوجُها

٢٧٢٨٤ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير قال: سألته عن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾[٢]؟

قال: هي منسوخة.

قلت: وكيف كانت؟

قال: كان الرّجل إذا مات أُنفق على امرأته من صلب المال حولاً ثمّ اخرجت بلاميراث ثمّ نسختها آية الرُّبع والثُّمن فالمرأة ينفق عليها من نصيبها[٣].

٢٧٢٨٥ـ تفسير العياشي: عن ابن أبي عمير، عن معاوية قال: سألته (عليه السّلام) عن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ﴾؟

قال: منسوخة نسختها آية ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

١ـ التهذيب: ج٩ ص٣٩٨ ح١٤٢٢ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣٥١ ح٥٧٦٠.

٢ـ البقرة ٢: ٢٤٠.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٧ ح٥٣٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٥٤.

وَعَشْراً﴾[١] ونسختها آية الميراث[٢].

باب (٢٦)
وجوب عدَّة الوفاة على المطلَّقة الرجعيَّة

٢٧٢٨٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل طلّق امرأته طلاقاً يملك [فيه] الرجعة ثم مات عنها [زوجها].

قال: تعتدّ بأبعد الأجلين[٣] أربعة أشهر وعشراً[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٧٢٨٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن عبدالله بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل كانت تحته امرأة فطلّقها ثم مات عنها قبل أن تنقضي عدّتها.

١ـ البقرة ٢: ٢٣٤.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٧ ح٥٢٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٦٢.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: ابعد الاجلين.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٢٠ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٩ ح٥١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٤ ح١٢٢٧.

قال: تعتدّ أبعد الأجلين عدّة المتوفّى عنها زوجها[1].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[2].

باب (٢٧)
ثبوت الميراث للزوجين في العدَّة الرجعيَّة

٢٧٢٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل الميثمي، عن حمّاد، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثم توفّي [عنها] وهي في عدّتها انّها ترثه وتعتدّ عدّة المتوفّى عنها زوجها، وان توفّيت وهي في عدّتها [فانّه] يرثها، وكلٌّ واحد منهما يرث من دية صاحبه لو قُتل، ما لم يقتل أحدهما الآخر[3].

٢٧٢٨٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن علي بن اسباط، عن علاء بن رزين القلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق امرأته واحدة ثم توفّي عنها وهي في عدّتها؟

قال: ترثه ثم تعتدّ عدّة المتوفّى عنها زوجها، وان ماتت ورثها فان قتل أو قتلت وهي في عدّتها ورث كلّ واحد منهما من دية

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢١ ح٥.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٩ ح٥١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٣ ح١٢٢٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٧٩ ح٢٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٠٦ ح١٠٨٨.

صاحبه[١].

٢٧٢٩٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في رجل طلّق امرأته ثم توفّي [عنها] وهي في عدّتها قال: ترثه، وإن توفّيت وهي في عدّتها فانّه يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر[٢]، وزاد [فيه] محمدبن أبي حمزة: وتعتدّ عدّة المتوفّى عنها زوجها.

قال الحسن بن سماعة: [و]هذا الكلام سقط من كتاب ابن زياد ولا أظنه الاّ وقد رواه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة مثله[٤].

باب (٢٨)

عدّة الأَمَة من الطلاق أو وفاة الزوج

٢٧٢٩١ـ من لايحضره الفقيه: في رواية سماعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة الامة التي لاتحيض خمس وأربعون ليلة ـ يعني اذا طلّقت ـ[٥].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٣٨١ ح١٣٦٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٩٤ ح٧٣٠.

٢ـ في التهذيب: ما لم يقتل أحد منهما الآخر.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٢٠ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٩ ح٥١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٤ ح١٢٢٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٢ ح٤٨٦٧.

٢٧٢٩٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن ابن علي بن فضّال، عن مفضّل بن صالح، عن ليث بن البختري المرادي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): كم تعتدّ الأمة من ماء العبد؟

قال: حيضة[١].

٢٧٢٩٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن طلاق الأمة؟

فقال: تطليقتان.

وقال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): عدّة الأمة التي يتوفّى عنها زوجها شهران وخمسة أيام، وعدّة الأمة المطلّقة شهر ونصف[٢].

٢٧٢٩٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن الأمة يتوفّى عنها زوجها؟

فقال: عدّتها شهران وخمسة أيام.

وقال: عدّة الأمة التي لاتحيض خمسة وأربعون يوماً[٣].

٢٧٢٩٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير [عن حمّاد] عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٥ ح٤٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٥ ح١١٩٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٤ ح٥٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٦ ح١٢٣٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٤ ح٥٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٦ ح١٢٣٧.

عدّة الأمة إذا توفّي عنها زوجها شهران وخمسة أيام، وعدّة [الأمة] المطلّقة التي لاتحيض شهر ونصف[١].

٢٧٢٩٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير وأحمد بن محمد، عن جميل بن درّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الأمة إذا توفّي عنها زوجها فعدّتها شهران وخمسة أيام[٢].

٢٧٢٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن بن الصفّار، عن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن عدّة الامة التي يتوفّى عنها زوجها؟

قال: شهر ونصف[٣].

أقول: ذهب الشيخ الطوسي (رحمه الله) الى وهم الراوي باحتمال ان يكون قد سمع ذلك في المطلّقة فاشتبه عليه الأمر فرواه في المتوفّى عنها زوجها.

٢٧٢٩٨ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) انّهم قالوا: تعتدّ الحرّة من زوجها العبد في الطلاق والوفاة كما تعتدّ من الحر، وكذلك يطلّقها ثلاثاً كما يطلّق الحرّ، وتعتدّ الأمة من زوجها الحرّ والعبد في الطلاق والوفاة عدّة الأمة، وهي

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٤ ح٥٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٦ ح١٢٣٨.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٤ ح٥٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٧ ح١٢٣٩.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٦ ح٥٤٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٨ ح١٢٤٥.

نصف عدّة الحرّة. في الوفاة شهران وخمسة أيام. وفي الطلاق ان كانت تحيض، حيضتان، لأنّ الحيض لايتجزأ، وان كانت ممّن لاتحيض فأجلها شهر ونصف.

قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): فإن عُتقت من قبل أن تنقضي عدّتها أكملت العدّة[1].

٢٧٢٩٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن أحمد ومحمد ابني الحسن، عن علي بن يعقوب[2]، عن مروان بن مسلم، عن أيوب بن الحر، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عدّة المملوكة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً[3].

أقول: ينبغي حمل هذا الخبر على المملوكة ذات الولد فانّها تساوي الحرّة في عدّتها ـ كما حمله العلاّمة الحلّي في مختلف الشيعة ـ وأشار إليه صاحب الجواهر وقال: (. . . نعم لايبعد الجمع بالحمل على الاستحباب في غير ذات الولد وأمّا فيها فكالحرّة للصحيح السالم عن المعارض)[4].

٢٧٣٠٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٨ ح١٠٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٧٠ و٣٧١.

٢ـ في الاستبصار: عن علي بن يوسف.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٣ ح٥٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٧ ح١٢٤٢.

٤ـ جواهر الكلام: ج٣٠ ص٢٠١.

أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الأمة إذا طُلّقت ما عدّتها؟

قال: حيضتان أو شهران حتى تحيض.

قلت:[١] فان توفّي عنها زوجها؟

فقال:[٢] إنّ علياً (عليه السّلام) قال في أمهات الأولاد: لايتزوّجن حتى يعتددن أربعة أشهر وعشراً وهنّ اماء[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

٢٧٣٠١ـ الكافي: محمد، عن أحمد، عن ابن محبوب، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كانت له أم ولد فزوّجها من رجل فاولدها غلاماً، ثم انّ الرجل مات فرجعت الى سيدها أله أن يطأها؟

قال: تعتدّ من الزّوج [الميت] أربعة أشهر وعشرة أيام[٥] ثم يطأها بالملك بغير نكاح[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه مثله[٧].

١ـ في التهذيب والاستبصار: أو شهران. قلت.

٢ـ في الاستبصار: قال.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٧٠ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٣ ح٥٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٨ ح١٢٤٣.

٥ـ في التهذيب: أربعة أشهر وعشراً.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١٧٢ ح١٠.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٣ ح٥٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٨ ح١٢٤٤.

٢٧٣٠٢ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربّه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كانت له امّ ولد فمات ولدها منه فزوّجها من رجل فأولدها ثم انّ الرجل مات فرجعت الى سيّدها فله أن يطأها قبل أن يتزوَّج بها؟

قال: لايطؤها حتى تعتدَّ من الزوج الميّت أربعة أشهر وعشرة أيّام ثم يطؤها بالمِلْك من غير نكاح.

قلت: فولدها من الزوج؟

قال: ان كان ترك مالاً اشْتُرِيَ منه بالقيمة فأُعتِق ووُرِّث.

قلت: فان لم يَدَعْ مالاً؟

قال: فهو مع أُمِّه كهيئتها[1].

٢٧٣٠٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا زوَّج الرجل أمَّ ولده فولدت، فولدُها بمنزلتها، يخدم المولى ويُعتق بعتقها اذا مات سيدها، وإن كان أبوه حرّاً فمات، اشتري الولد من ميراثه منه، وورث ما بقي، واذا زوَّج الرجل امَّ ولده، فمات عنها الزوج أو طلّقها، رجعت الى سيدها وتعتدّ من الوفاة شهرين وخمسة ايام، ومن الطلاق حيضتين ان كانت تحيض، فان كانت ممَّن لاتحيض، فشهر ونصف، ثم للمولى أن يطأها ان شاء بالملك بلانكاح[2].

٢٧٣٠٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣٤٠ ح٥٧٣٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣١٦ ح١١٩٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٦ ص٣٠.

عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل تكون[١] تحته السريَّة فيعتقها؟

فقال:[٢] لايصلح لها أن تنكح حتّى تنقضي [عدّتها] ثلاثة أشهر وان[٣] توفّي عنها مولاها فعدّتها أربعة أشهر وعشراً[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٧٣٠٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل اعتق وليدته عند الموت؟

فقال: عدّتها عدّة الحرَّة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً.

قال: وسألته عن رجل أعتق وليدته وهو حي وقد كان يطأها؟

فقال: عدّتها عدّة الحرّة المطلّقة ثلاثة قروء[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم مثله[٧].

٢٧٣٠٦ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام) وأبي عبداللّه

١ـ في التهذيب: يكون الرجل.

٢ـ في الاستبصار: قال.

٣ـ في التهذيب: فان.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٧١ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٦ ح٥٤٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٩ ح١٢٥٠.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١٧٢ ح٧.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٦ ح٥٤١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٨ ح١٢٤٦.

(عليه السّلام) انهما قالا: ام الولد اذا مات عنها سيدها تعتدّ عدّة المتوفّى عنها زوجها، وإن أعتقها اعتدّت عدّة المطلّقة[١].

٢٧٣٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزّاز، عن مهزم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في أمة تحت حرٍّ طلّقها على طهر بغير جماع تطليقة ثم اعتقت بعد ما طلّقها بثلاثين يوم ولم تنقض عدّتها.

فقال: إذا اعتقت قبل أن تنقضي عدّتها اعتدّت عدّة الحرَّة من اليوم الذي طلّقها [فيه] وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدّة، فان طلّقها تطليقتين واحدة بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقضاء عدّتها فلارجعة له عليها وعدّتها عدّة الأمة[٢].

٢٧٣٠٨ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن جميل، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في اَمة طلّقت ثم أُعتقت قبل أن تنقضي عدّتها.

فقال: تعتدّ بثلاث حيض فان مات عنها زوجها ثم اعتقت قبل ان تنقضي عدّتها فانَّ عدّتها أربعة أشهر وعشرة [أيّام][٣].

٢٧٣٠٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الأمة كانت تحت رجل فطلّقها ثم اعتقت.

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٨ ح١٠٨٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٧١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٥ ح٤٧١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٦ ح١١٩٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٣ ح٤٨٧٢.

قال: تعتدّ عدّة الحرّة[١].

٢٧٣١٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يعتق سريّته[٢] أيصلح له أن يتزوّجها بغير عدّة؟

قال: نعم.

قلت: فغيره؟

قال: لا، حتّى تعتدّ ثلاثة أشهر.

قال: وسُئل عن رجل وقع على أمته أيصلح له أن يزوّجها قبل أن تعتدّ؟

قال: لا.

قلت: كم عدّتها؟

قال: حيضة أو ثنتان[٣].

٢٧٣١١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن داود الرقي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في المدبّرة إذا مات[٤] مولاها: انّ عدّتها أربعة أشهر وعشر من يوم يموت سيّدها إذا كان سيّدها يطأها.

قيل له: فالرجل يعتق مملوكته قبل موته بساعة أو بيوم ثم يموت؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٥ ح٤٦٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٥ ح١١٩٥.

٢ـ السرية: الامة (أقرب الموارد).

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٧٢ ح٥.

٤ـ في الاستبصار: ان مات.

قال: فقال: هذه تعتدّ بثلاث[١] حيض أو ثلاثة قروء من يوم أعتقها سيدها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن داود الرقي مثله[٣].

٢٧٣١٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في رجل كانت له أمة فوطئها ثمّ أعتقها وقد حاضت عنده حيضة بعد ما وطئها؟ قال: تعتدّ بحيضتين.

قال ابن أبي عمير: وفي حديث آخر: تعتدُّ بثلاث حيض[٤].

٢٧٣١٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل تكون عنده السريّة له وقد ولدت منه وقد مات ولدها ثمّ يعتقها.

قال: لايحلّ لها أن تتزوّج حتى تنقضي عدّتها ثلاثة أشهر[٥].

١ـ في التهذيب والاستبصار: ثلاث.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٧٢ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٦ ح٥٤٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٩ ح١٢٤٧.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٧١ ح٤.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٧٢ ح٩.

باب (٢٩)
عدّة النصرانية اذا مات عنها زوجها عدّة المسلمة

٢٧٣١٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن يعقوب السرّاج، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن نصرانيَّة مات عنها زوجها وهو نصراني ما عدّتها؟

قال: عدّة الحرة المسلمة أربعة أشهر وعشر[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

التهذيب: روى محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن ابن محبوب، عن يعقوب السرّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: النصرانية مات عنها زوجها... وذكر مثله[٣].

٢٧٣١٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس قال: عدّة العلجة[٤] إذا أسلمت عدّة المطلّقة إذا أرادت أن تتزوّج غيره[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٧٥ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩١ ح٣١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٨ ح٥٤٨.

٤ـ العلج: الرجل من كفار العجم والانثى عِلجَة. (لسان العرب).

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٧٥ ح٢.

كتاب الخُلع والمباراة[1]

باب (١)
معنى الخُلع

٢٧٣١٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: الخلع أن يتداعىٰ الزوجان إلى الفرقة على غير ضرر من الزوج بامرأته، على أن تعطيه شيئاً من بعض ما أعطاها، أو تضع عنه شيئاً مما لها عليه، فتبرئه منه به أو على غير ذلك وذلك اذا لم تتعدّ في القول، ولايحل له أن يأخذ منها إلاّ دون ما أعطاها، وان تعدّت في القول وافتدت منه من غير ضرر منه لها بما أعطاها وفوق ما أعطاها، فذلك جائز[2].

٢٧٣١٧ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه،

١ـ الخُلْع: أن يطلّق الرجل زوجته على عوض تبذله له. والمباراة: أن تقول المرأة لزوجها: «لكَ ما عليكَ واتركني». (مجمع البحرين).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٠ ح١٠١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٨٠.

عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: الخلع جائز إذا وضعه الرجل على موضعه، وذلك أن تقول له امرأته: إني أخاف ألاّ أُقيم حدود اللّه فيك، فأنا اعطيتك كذا وكذا، فيقول هو: وأنا أخاف أيضاً ألاّ أُقيم حدود اللّه فيك، فما تراضيا عليه من ذلك جاز لهما.

قال جعفر بن محمّد (عليهما السّلام): اذا قالت المرأة لزوجها: لا أُطيع لك امراً، ولا أبرُّ لك قسماً، ولا اغتسل من جنابة، ولأوطئنّ فراشك، ولأدخلنّ عليك بغير اذنك. أو تقول من القول ما تتعدّى فيه، مثل هذا مفسّراً أو مجملاً، أو تقول: لا أُقيم حدود اللّه فيك، جاز له أن يخلعها على ما تراضيا عليه ممّا أعطاها وغيره يأخذ منها من ذلك ما اتفقا عليه ويخلعها، والخلع تطليقة بائنة. وليس له عليها رجعة إلاّ أن يتفقا على عقد نكاح مستقبل، فتكون عنده على ما بقى من الطلاق، وذلك لقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَلاَيَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَلاَجُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[1].

باب (٢)
عدم صحة الخلع إلاّ بالكراهة والتمرُّد من المرأة

٢٧٣١٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن زرعة بن محمد، عن سماعة بن مهران قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): لايجوز للرجل أن يأخذ من المختلَعة

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٦٩ ح١٠١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٧٩.

حتى تتكلم بهذا الكلام كلِّه؟

فقال: إذا قالت له: لا اطيع اللّه فيك، حَلَّ له أن يأخذ منها ما وجد[1].

٢٧٣١٩ـ من لايحضره الفقيه: في رواية حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة المختلَعة عدّة المطلّقة وخلعها طلاقها وهي تجزى من غير ان يسمّى طلاقاً، والمختلعة لايحلّ خلعها حتى تقول لزوجها: واللّه لا ابرّ لك قَسَماً، ولا اطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنابة، ولأوطئنّ فراشك، ولأوذننّ عليك بغير اذنك، وقد كان الناس [عنده] يرخصون فيما دون هذا، فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها حلّ له ما أخذ منها وكانت عنده على تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة.

وقال (عليه السّلام): يكون الكلام من عندها[2].

٢٧٣٢٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لايحلّ خلعها حتى تقول لزوجها: واللّه لا أبرّ لك قَسَماً، ولا أطيع لك امراً، ولا اغتسل لك من جنابة، ولأوطئنّ فراشك [من تكرهه] ولآذننّ[3] عليك بغير اذنك، وقد كان الناس يرخِّصون فيما دون هذا، فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها حلّ له ما أخذ منها وكانت عنده على

١ـ التهذيب: ج٨ ص٩٦ ح٣٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٦ ح١١٢٦.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٣ ح٤٨٢١.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: ولاوذننّ.

تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة.

وقال: يكون الكلام من عندها[١]، وقال: لو كان الأمر الينا لم نجز طلاقاً[٢] إلاّ للعدّة[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

٢٧٣٢١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس يحلّ خلعها[٥] حتى تقول لزوجها... ثم ذكر مثل ما ذكر اصحابه[٦] [ثم] قال أبو عبدالله (عليه السّلام): [و]قد كان يرخَّص للنساء فيما هو دون هذا، فاذا قالت لزوجها [ذلك] حلَّ [له] خلعها وحلّ لزوجها ما أخذ منها وكانت على تطليقتين باقيتين وكان[٧] الخلع تطليقة ولايكون الكلام إلاّ من عندها، ثم قال: لو كان الأمر الينا لم يكن الطلاق إلاّ للعدّة[٨].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا

١ـ في الاستبصار: لايكون الكلام من غيرها.

٢ـ في التهذيب: طلاقها.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٩٥ ح٣٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٥ ح١١٢١.

٥ـ في الاستبصار: قال: لايحلّ له خلعها.

٦ـ في الاستبصار: أصحابنا.

٧ـ في الاستبصار: فكان.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١٤١ ح٥.

مثله[١].

٢٧٣٢٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المختلعة؟

فقال:[٢] لايحلّ لزوجها ان يخلعها حتى تقول: لا ابرّ لك قَسَماً ولا اقيم حدود اللّه فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولأوطئنّ فراشك ولأدخلن بيتك من تكره[٣]، من غير ان تُعلَّم هذا، ولايتكلّمون هم[٤] وتكون[٥] هي التي تقول ذلك، فاذا هي اختلعت فهي بائن وله أن يأخذ من مالها ما قدر عليه وليس له أن يأخذ من المبارئة كل الذي اعطاها[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد مثله[٧].

٢٧٣٢٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المختلعة [هي] التي تقول لزوجها: اخلعني[٨] وانا اعطيك

١ـ التهذيب: ج٨ ص٩٦ ح٣٢٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٦ ح١١٢٥.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٣ـ في التهذيب: من تكرهه.

٤ـ في الاستبصار: ولايتكلّم هو.

٥ـ في التهذيب: فتكون.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١٤٠ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص٩٥ ح٣٢٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٥ ح١١٢٢.

٨ـ في التهذيب: اختلعني.

ما أخذت منك، فقال:[١] لا يحلُّ له أن يأخذ منها شيئاً حتى تقول: واللّه لا أبرّ لك قَسَماً ولا أطيع لك امراً ولآذننّ[٢] في بيتك بغير اذنك ولاوطئنّ فراشك غيرك، فاذا فعلت ذلك من غير أن يُعلِّمها حلَّ له ماأخذ منها وكانت تطليقة بغير طلاق يتبعها فكانت[٣] بائناً بذلك وكان خاطباً من الخطّاب[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٧٣٢٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكنانيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا خلع الرّجل امرأته فهي واحدة بائنة[٦] وهو خاطب من الخطّاب ولايحلُّ له أن يخلعها حتى تكون هي الّتي تطلب ذلك منه من غير أن يضرّ بها وحتى تقول: لا أبرُّ لك قَسَماً، ولا أغتسل لك من جنابة، ولأدخلنّ بيتك من تكره[٧]، ولأوطئنّ فراشك، ولا أُقيم حدود اللّه [فيك]، فإذا كان هذا

١ـ في التهذيب: وقال.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: ولاوذننّ.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وكانت.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٠ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٩٥ ح٣٢٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٥ ح١١٢٣.

٦ـ في التهذيب: بائن.

٧ـ في التهذيب: من تكرهه.

منها فقد طاب له ما أخذ منها[١].

التهذيب: محمّد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٧٣٢٥ـ من لايحضره الفقيه: روى علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: في الخلع اذا قالت له: لا أغتسل لك من جنابة ولا ابرُّ لك قسماً ولاوطئنّ فراشك من تكرهه، فاذا قالت له هذا حلّ له ان يخلعها وحلّ له ما أخذ منها[٣].

٢٧٣٢٦ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المختلعة كيف يكون خلعها؟

فقال: لايحلّ خلعها حتى تقول: والله لا أبرّ لك قسماً ولا أُطيع لك أمراً، ولأوطئنّ فراشك، ولأدخلنّ عليك بغير اذنك، فاذا هي قالت ذلك حلّ خلعها، وحلّ له ما أخذ منها من مهرها ومازاد، وهو قول الله تعالى: ﴿فَلاَجُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[٤] وإذا فعل ذلك فقد بانت منه بتطليقة وهي أملك بنفسها، إن شاءت نكحته وإن شاءت فلا، فان نكحته فهي عنده على ثنتين[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤٠ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩٦ ح٣٢٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٢ ح٤٨٢٠.

٤ـ البقرة ٢: ٢٢٩.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٢ ح٤٧٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٨٩.

باب (٣)
الخلع بمنزلة الطلاق

٢٧٣٢٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن سليمان بن خالد قال: قلت: أرأيت ان هو طلّقها بعدما خلعها أيجوز عليها؟

قال: ولِمَ يطلّقها وقد كفاه الخلع!! ولو كان الأمر الينا لم نجز طلاقاً[١].

٢٧٣٢٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الخلع والمباراة تطليقة بائن وهو خاطب من الخطّاب[٢].

٢٧٣٢٩ـ قرب الاسناد: السندي بن محمّد، عن أبي البختريّ، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول في المختلعة: انّها تطليقة واحدة[٣].

٢٧٣٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: الخلع تطليقة بائنة، وتعتدّ المختلعة في بيتها، كما تعتدّ المطلّقة، إلاّ أنّه لارجعة له عليها الاّ برضاها، فإن اتّفقا على الرّجعة عقدا نكاحاً مستقبلاً[٤].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٩٩ ح٣٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٨ ح١١٣٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤١ ح٧.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٥٤ ح٥٦٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٩٣.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٨ ح١٠٨٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٥٠.

٢٧٣٣١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن عبدالله[1]، عن علي بن حديد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) وعن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الخلع تطليقة بائنة وليس لها[2] رجعة.

قال زرارة: لايكون إلا على [مثل] موضع الطلاق إما طاهراً وإما حاملاً بشهود[3].

باب (٤)
من أحكام الخلع والمباراة

٢٧٣٣٢ـ تفسير القمي: حدثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان [يعني عبدالله]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الخلع لايكون إلاّ أن تقول المرأة لزوجها: لا أبرّ لك قسماً ولأخرجنّ بغير إذنك ولأُوطئنّ فراشك غيرك، ولا أغتسل لك من جنابة، أو تقول: لا أُطيع لك أمراً أو تطلّقني، فإذا قالت ذلك فقد حلّ له أن يأخذ منها جميع ماأعطاها، وكلّ ما قدر عليه ممّا تعطيه من مالها فاذا تراضيا على ذلك طلّقها على طهر بشهود فقد بانت منه بواحدة وهو خاطب من الخطّاب، فان شاءت تزوّجته [نفسها] وإن شاءت لم تفعل، فان

١ـ في الاستبصار: ومحمد بن عبدالله.

٢ـ في الاستبصار: وليس فيها.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٠ ح٣٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٧ ح١١٢٨.

تزوّجها فهي عنده على اثنتين باقيتين، وينبغي له أن يشترط عليها كما اشترط صاحب المباراة، وإن ارتجعت في شيء ممّا أعطيتني فأنا أملك ببضعك.

وقال: لا خلع ولامباراة ولاتخيير إلاّ على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين عدلين، والمختلعة إذا تزوّجت زوجاً آخر ثمّ طلّقها تحلّ للأوّل أن يتزوّج بها. وقال: لارجعة للزوج على المختلعة ولاالمباراة إلاّ أن يبدو للمرأة فيردّ عليها ما أخذ منها[1].

٢٧٣٣٣ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن أخويه، عن أبيهما، عن محمد بن عبدالله، عن عبدالله بن بكير، عن محمد بن مسلم وأبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لا اختلاع إلاّ على طهر من غير جماع[2].

٢٧٣٣٤ـ الكافي: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار جميعاً، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) هل يكون خلع أو مباراة إلاّ بطهر؟

فقال: لايكون إلاّ بطهر[3].

٢٧٣٣٥ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، ومحمّد بن مسلم، عن

١ـ تفسير القمي: ج١ ص٧٥. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٩٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٠ ح٣٣٦.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٣ ح٨.

أحدهما (عليهما السّلام) قال: لامباراة إلاّ على طهر من غير جماع بشهود[١].

٢٧٣٣٦ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب قال: سمعت حمران يروي عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايكون خلع ولاتخيير ولامباراة إلاّ على طهر من المرأة من غير جماع وشاهدين يعرفان الرّجل ويريان المرأة ويحضران التخيير واقرار المرأة أنّها على طهر من غير جماع من يوم خيّرها.

قال: فقال له محمّد بن مسلم: أصلحك الله ما اقرار المرأة هاهنا؟

فقال: تُشْهِد الشاهدَيْن عليها بذلك للرجل حذراً أن تأتي بعد فتدّعي انّه خيّرها وهي طامث فيشهدان عليها بما سمعا منها، وانّما يقع عليها الطلاق إذا اختارت نفسها قبل أن تقوم، وأمّا الخلع والمباراة فانّه يلزمها إذا اشهدت على نفسها بالرضا فيما بينها وبين زوجها بما يفترقان عليه في ذلك المجلس، وإذا افترقا على شيء ورضيا به كان ذلك جائزاً عليهما وكانت تطليقة بائنة لارجعة له عليها، سمّى طلاقاً أو لم يسمِّ، ولاميراث بينهما في العدّة، قال: والطلاق والتخيير من قِبل الرجل، والخلع والمباراة يكون من قبل المرأة[٢].

أقــول: قوله: «يكون من قبل المرأة» أي بسببها أو يكون ابتداء

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٢ ح٣٤٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٩٩ ح٣٣٤.

الخلع والمباراة منها. والله العالم.

باب (٥)
لاتُمتَّع المختلَعة بشيء

٢٧٣٣٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عبدالكريم، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتمتّع المختلعة[١].

٢٧٣٣٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن أبي البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لكلٍّ مطلّقة متعة إلاّ المختلعة فانّها اشترت نفسها[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

٢٧٣٣٩ـ قرب الاسناد: عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال عليّ (عليه السّلام): لكلّ مطلّقة متعة إلا المختلعة[٤].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٢. ومتعة المرأة: ما وُصِلت به بعد الطلاق من نحو القميص والازار والملحفة (اقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٧ ح٤٧٦.

٤ـ قرب الاسناد: ص١٠٥ ح٣٥٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٦٠.

السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: . . . وذكر مثله[١].

دعائم الاسلام: عن علي وجعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّهما قالا: لكلٍّ. . . وذكر مثله وزاد: فإنّه ليس لها متعة[٢].

باب (٦)
عدم وجوب السكنى والنفقة للمختلَعة

٢٧٣٤٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن، عن محمد بن زياد، وصفوان، عن رفاعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المختلعة لاسكنى لها ولانفقة[٣].

٢٧٣٤١ـ من لايحضره الفقيه: سأل رفاعة بن موسى أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المختلعة ألها سكنى ونفقة؟

فقال: لاسكنى لها ولانفقة.

وسُئل عن المختلعة ألها متعة؟

فقال: لا[٤].

١ـ الجعفريات: ص١١٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٤ ح١١٠٦. منهما مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٠ و٩١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٣ ح٤٨٢٢.

باب (٧)
كيفيَّة توبة المختلَعة

٢٧٣٤٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال في المختلعة: إنّها لاتحلّ له حتى تتوب من قولها الّذي قالت له عند الخلع[١].

٢٧٣٤٣ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن فضل أبي العباس، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المختلعة ان رجعت في شيء من الصلح يقول: لأرجعنّ في بضعك[٢].

باب (٨)
عدَّة المختلَعة والمبارئة

٢٧٣٤٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة المختلعة عدّة المطلّقة وخلعها طلاقها.

قال: وسألته هل تُمتَّع بشيء؟

قال: لا[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤١ ح١٠.

٢- التهذيب: ج٨ ص١٠٠ ح٣٣٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٥.

٢٧٣٤٥ـ الكافي: حميد، عن الحسن، عن جعفر بن سماعة[١]، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المختلعة قال: عدّتها عدّة المطلّقة وتعتدّ في بيتها، والمختلعة بمنزلة المبارئة[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد مثله[٣].

٢٧٣٤٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد ابن محمّد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عدّة المختلعة مثل عدّة المطلّقة وخلعها طلاقها[٤].

٢٧٣٤٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد بن عبدالله، عن محمد ابن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عدّة المبارئة والمختلعة والمخيّرة عدّة المطلّقة ويعتددن في بيوت أزواجهن[٥].

أقول: المخيَّرة هي الزوجة التي يخيّرها زوجها بين البقاء معه أو تركها، ولا تخيير عندنا ـ نحن الشيعة ـ على الأصح وان قال به بعض القدماء من الفقهاء. فينبغي حمل هذا الحديث على التقيَّة، وأمّا بالنسبة الى اعتدادهنّ في بيوت أزواجهنّ فانه مشكل لانّ طلاقهن بائن وليس لهنّ حق السكنى والبقاء عند أزواجهن إلاّ برضى الزوج وموافقته. والله العالم.

١ـ في الاستبصار: عن الحسن بن محمد بن سماعة.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٦ ح٤٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٦ ح١١٩٩.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٦ ح٤٧٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٧ ح١٢٠٠.

باب (٩)
الكراهة في المباراة من الزوجين وأحكام المباراة

٢٧٣٤٨ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو العباس محمد بن جعفر، عن أيوب بن نوح، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن سفيان[١]، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المباراة تقول المرأة لزوجها: لك ما عليك واتركني، أو تجعل له من قبلها شيئاً فيتركها إلاّ أنه يقول: فان ارتجعت في شيء فأنا املك ببضعك، ولايحل[٢] لزوجها أن يأخذ منها الاّ المهر فمادونه[٣].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[٤].

٢٧٣٤٩ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المباراة أن تقول المرأة لزوجها: لك ما عليك واتركني فتركها الاّ أنّه يقول لها: ان ارتجعت في شيء منه فأنا املك ببضعك[٥].

١ـ في التهذيب: عن صفوان.
٢ـ في التهذيب: فلايحل.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٣ ح٥.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٠ ح٣٣٩.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٩ ح٤٨١٦.

٢٧٣٥٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المباراة كيف هي؟

فقال:[١] يكون للمرأة شيء على زوجها من صداق[٢] أو من غيره ويكون قد أعطاها بعضه فيكره كلٌّ واحد منهما[٣] فتقول المرأة لزوجها: ما أخذت[٤] منك فهو لي وما بقي عليك فهو لك وابارئك فيقول الرجل لها: فإن أنت رجعت في شيء ممّا تركت فأنا أحقُّ ببضعك[٥].

التهذيب: علي بن الحسن، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله وأبي الحسن (عليهما السّلام) قال: سألته عن المباراة... وذكر مثله[٦].

٢٧٣٥١ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المبارأة تقول لزوجها: لك ما عليك وبارئني ويتركها.

قال: قلت: فيقول لها: فإن ارتجعت في شيء فأنا أملك ببضعك؟

١ـ في التهذيب: قال.

٢ـ في التهذيب: من صداقها.

٣ـ في التهذيب: ويكره كل واحد منهما صاحبه.

٤ـ في التهذيب: فتقول المراة: ما أخذت.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٤٢ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٠١ ح٣٤٢.

قال: نعم[١].

٢٧٣٥٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: اذا جاء النشوز من قبل المرأة ولم يجىء من قبل الرجل، فقد حلّ للزوج أن يأخذ منها ما اتّفقا عليه، وإن جاء النشوز من قبلهما جميعاً، فأبغض كلّ واحد منهما صاحبه، فلايأخذ منها الاّ دون ما أعطاها[٢].

٢٧٣٥٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المباراة تكون[٣] من غير أن يتبعها الطلاق[٤].

٢٧٣٥٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة قالت لزوجها: لك كذا وكذا وخلّ سبيلي؟

فقال: هذه المبارأة[٥].

٢٧٣٥٥ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) عن علي بن أبي طالب (سلام اللّه عليه) قال: اذا جاء النُّشوز من قِبَل المرأة ولم يجيىء من قبل الرجل فقد حلّ للزوج ان يأخذ منها كلّ شيء ساقه اليها.

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤٣ ح٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٠ ح١٠١٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٨٢.

٣ـ في الاستبصار: المباريّة تبين.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٢ ح٣٤٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٩ ح١١٣٧.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٤٢ ح٤.

قال علي بن أبي طالب (عليه السّلام): وأمّا المباراة فإذا جاء النُّشوز من قِبَل الرجل والمرأة وابغض كلٌّ واحد منهما صاحبه وأراد الفرقة تُبرىء المرأة الزوج ممّا عليه ويُبرىء الرجل المرأة ممّا ساقه اليها عن المهر، فيفترقان على تلك الحال، وهي تطليقة ثانية إذا افترقا[1].

باب (١٠)
المباراة بمنزلة الطلاق

٢٧٣٥٦ـ الكافي ـ الاستبصار: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل[2]، عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ان بارأت امرأة[3] زوجها فهي واحدة وهو خاطب من الخطّاب[4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد مثله[5].

٢٧٣٥٧ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن اسماعيل الجعفي، عن أحدهما

١ـ الجعفريات: ص١١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٨١ و ٣٨٣.

٢ـ في التهذيب: محمد بن الفضل.

٣ـ في الاستبصار: المرأة.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٢ ح٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٩ ح١١٣٤.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٠١ ح٣٤١.

(عليهما السّلام) قال: المبارات تطليقة بائنة وليس فيها رجعة[١].

٢٧٣٥٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن عبدالله، عن علي بن حديد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، وعن زرارة ومحمد ابن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المبارات تطليقة بائنة وليس في شيء من ذلك رجعة، وقال زرارة: لايكون الاّ على مثل موضع الطلاق إمّا طاهراً وإمّا حاملاً بشهود[٢].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٠١ ح٣٤٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٢ ح٣٤٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣١٩ ح١١٣٥.

كتاب الظهار

باب (١)
حرمة الظهار وكيفية ايقاعه

٢٧٣٥٩ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن أبان وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان رجل على عهد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقال له: أوس بن الصامت وكان تحته امرأة يقال لها: خولة بنت المنذر، فقال لها ذات يوم: أنت عليّ كظهر أُمّي، ثمّ ندم من ساعته وقال لها: أيّتها المرأة ما أظنّك إلاّ وقد حرمت عليّ.

فجاءت إلى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)فقالت: يارسول اللّه إنّ زوجي قال لي: أنتِ عليّ كظهر أُمّي ـ وكان هذا القول فيما مضى يُحرّم المرأة على زوجها ـ.

فقال لها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أيتها المرأة ما أظنّك إلاّ وقد حرمتِ عليه، فرفعت المرأة يدها إلى السماء فقالت: أشكو

اليك فراق زوجي، فأنزل اللّه (عزوجل) يا محمّد: ﴿قَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ الآيتين[١]، ثمّ أنزل اللّه (عزّوجلّ) الكفّارة في ذلك، فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَآءِهِمْ﴾ الآيتين[٢و٣].

باب (٢)
كيفيّة صيغة الظهار

٢٧٣٦٠ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن سيف التمّار قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): [انّ] الرجل يقول لامرأته: انت عليّ كظهر أُختي أو عمّتي أو خالتي؟

قال: فقال: إنّما ذكر اللّه الامّهات وانّ هذا لحرام[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[٥].

٢٧٣٦١ـ دعائم الاسلام: عن علي وعن الائمة (عليهم السّلام)[٦] أنّهم قالوا: الظهار من كل ذات محرم، أمّ أو أخت أو عمة أو خالة، أو ما هو في مثل حالهن من ذوات المحارم، إذا قال لامرأته: أنت عليّ كظهر أُمي، أو أُختي، أو عمّتي، أو خالتي، فهذا هو الظهار[٧].

١ـ المجادلة ٥٨: ١ ـ ٢.

٢ـ المجادلة ٥٨: ٣ ـ ٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٦ ح٤٨٢٩.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٥٧ ح١٨.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٠ ح٣٠.

٦ـ في مستدرك الوسائل: عن امير المؤمنين وابي جعفر وابي عبداللّه (عليهم السّلام).

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٥ ح١٠٣٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٠.

٢٧٣٦٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن سهل بن زياد، عن غياث، عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن سدير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يقول لامرأته: انت عليّ كشعر أُمي أو ككفّها أو كبطنها أو كرجلها.

قال: ما عنى؟ ان أراد به الظهار فهو الظهار[1].

٢٧٣٦٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل قال لامرأته: أنت عليّ كظهر أُمّي أو كَيَدها أو كبطنها أو كفرجها أو كنفسها أو ككعبها أيكون ذلك الظهار؟

وهل يلزمه فيه ما يلزم المظاهر؟

فقال: المُظاهر إذا ظاهر من امرأته فقال: هي كظهر أُمّه أو كَيَدها أو كرجلها أو كشعرها أو كشيء منها ينوي بذلك التحريم فقد لزمه الكفّارة في كلّ قليل منها أو كثير وكذلك إذا هو قال: كبعض ذوات المحارم فقد لزمته الكفّارة[2].

أقول: لو قال الزوج لزوجته: «أنتِ عليّ كظهر أُختي أو خالتي أو عمّتي» وغيرهن من المحارم نَسَباً أو رضاعاً ففيه روايتان أشهرهما هو وقوع الظهار.

ولو قال لزوجته: «أنتِ عليّ كيد أُمّي أو شعرها أو بطنها» فهنا قولان:

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٠ ح٢٩.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦١ ح٣٦.

الاول: لايقع الظهار، إقتصاراً على منطوق الآية، وبهذا القول أفتى السيد المرتضى وجماعة من الفقهاء.

الثاني: يقع الظهار استناداً الى هاتين الروايتين وهما ضعيفتا السند فلايستند إليهما. واللّه العالم بحقائق الأُمور.

٢٧٣٦٤ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن عبداللّه بن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل قال لأمّه: كلُّ امرأة أتزوّجها فهي عليّ مثلك حرام؟

قال: ليس هذا بشيء[1].

باب (٣)
كفّارة الظهار

٢٧٣٦٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهب بن حفص[2]، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل ظاهَرَ من امرأته؟

قال: ان اتاها فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً، وإلاّ ترك ثلاثة أشهر، فان فاء وإلاّ وقف[3] حتى يُسئل هل لك[4] حاجة في امرأتك أو تطلّقها[5]؟ فان فاء فليس عليه شيء وهي

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧١ ح٤٦٤١.

٢ـ في الاستبصار والتهذيب ح٨٠: عن وهيب بن حفص.

٣ـ في التهذيب ح٨٠: أوقف.

٤ـ في الاستبصار والتهذيب ح٨٠: الك.

٥ـ في الاستبصار: أو يطلّقها.

امرأته، وان طلّق واحدة فهو أملك برجعتها[1].

باب (٤)
متى تجب كفّارة الظهار؟

٢٧٣٦٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سئل عن الظهار، متى تقع على صاحبه الكفارة؟

قال: إذا أراد أن يواقع امرأته.

قيل: فإن طلّقها قبل أن يواقعها، أعليه كفارة؟

قال: لا، قد سقطت عنه الكفارة[2].

٢٧٣٦٧ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهم السّلام) أنّهم قالوا في المظاهر: لايقرب شيئاً حتى يكفّر، فإذا أراد أن يعود الى امرأته التي ظاهر منها كفّر[3].

باب (٥)
سقوط كفّارة الظهار بالطلاق

٢٧٣٦٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، وابن بكير، وحمّاد بن عثمان، عن أبي عبداللّه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦ ح١١ وص٢٤ ح٨٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٥ ح٩١٤. وقوله (عليه السّلام): «فان فاء» أي: رجع(اقرب الموارد).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٨ ح١٠٤٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩١.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٧ ح١٠٤٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٦.

(عليه السّلام) قال: المظاهر إذا طلّق سقطت عنه الكفّارة[١].

باب (٦)
وجوب كفّارة الظهار بالرَّجعة بعد الطلاق

٢٧٣٦٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله والحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق المظاهر ثم راجع فعليه الكفّارة[٢].

٢٧٣٧٠ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار أو غيره، عن الحسن بن عليّ، عن عليّ بن عقبة، عن موسى بن أكيل النميريّ، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل ظاهر ثمّ طلّق؟

قال: سقطت عنه الكفّارة إذا طلّق قبل أن يعاود المجامعة.

قيل: فانّه راجعها؟

قال: إن كان إنّما طلّقها لإسقاط الكفّارة عنه ثمّ راجعها فالكفّارة لازمة له أبداً إذا عاود المجامعة، وإن كان طلّقها وهو لاينوي شيئاً من ذلك فلابأس أن يراجع ولاكفّارة عليه[٣].

أقول: الحديث ضعيف السَّند لكونه مُرسَلاً، ولم يقل بهذا

١ـ الكافي: ج٦ ص١٥٨ ح٢٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٨ ح٥٥.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٥٩ ح٢٨.

التفصيل المذكور في هذا الحديث أحد من الفقهاء ـ فيما نعلم ـ الاّ أن نحمل قوله: «فلابأس أن يراجع ولا كفّارة عليه» على ما اذا طلّقها وخرجت من عدّتها وتزوّجها بعقد جديد.

قال صاحب الجواهر: (. . . ولذا لم أجد عاملاً به)[1]. واللّه العالم.

٢٧٣٧١ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجلٍ ظاهر من امرأته ثم طلّقها تطليقة؟

قال: اذا طلّقها بطل الظهار.

قيل لأبي عبداللّه (عليه السّلام): فإن ظاهر منها ثم طلّقها واحدة ثم راجعها، ما حاله؟

قال: هي امرأته ويجب عليه ما يجب على المظاهر قبل أن يمسّها، إذا أراد أن يواقعها كفّر ثم واقعها.

قيل: فإن تركها حتى يخلو أجلها، وتملك نفسها، ثم خطبها وتزوّجها بعد ذلك، هل تلزمه كفارة الظهار قبل أن يمسّها؟

قال: لا، لأنّها قد بانت منه وملكت نفسها، وهذا نكاح مجدّد[2].

١ـ جواهر الكلام: ج٣٣ ص١٣٨.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٨ ح١٠٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٢.

باب (٧)
اعتبار شرائط الطلاق في صحّة الظهار

٢٧٣٧٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايكون الظهار[١] إلاّ على[مثل] موضع الطلاق[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: روى ابن فضّال، عمّن أخبره مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ولايكون الظهار... وذكر مثله[٤].

٢٧٣٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الظهار الواجب؟

قال: الذي يريد به الرجل الظهار بعينه[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عمرو بن سعيد مثله[٦].

١ـ في التهذيب: لايكون ظهار.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٥٤ ح٥.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣ ح٤٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦١ ح٩٣٥.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٦ ح٤٨٢٧.
٥ـ الكافي: ج٦ ص١٥٨ ح٢٦.
٦ـ التهذيب: ج٨ ص١١ ح٣٤.

من لايحضره الفقيه: سأل عمّار بن موسى الساباطي أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الظهار الواجب... وذكر مثله[١].

٢٧٣٧٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: لاظهار الاّفي طهر من غير مسيس[٢] بشهادة شاهدين، في غير يمين، كما يكون الطلاق، فما عدا هذا أو شيئاً منه، فليس بظهار[٣].

٢٧٣٧٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: ولايكون الظهار بيمين، وإنما الظهار أن يقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع: أنت عليَّ كظهر امّي أو يقول: إشهدوا عليَّ أنّها كظهر أمّي، ولايقول: ان فعلت كذا وكذا فأنت عليّ كظهر أمي.

وسأله رجل فقال: يابن رسول اللّه، إنّي قلت لامرأتي: أنت عليّ كظهر أمي ان خرجتِ من باب الحجرة، فخرجت؟

فقال: ليس عليك شيء.

قال الرجل: إنّي أقوى على أن أكفِّر رقبةً أو رقبتين؟

فقال: ليس عليك شيء قَويتَ أو لم تَقْوَ، إذا حلفتَ بالظهار، فليس ذلك بظهارٍ. إنّما الظهار أن تقول لامرأتك ـ وهي طاهر في طُهْر لم تمسّها فيه بحضرة شاهدين أو بحضرة شهود ـ: اشهدوا أنّها عليَّ كظهر أمّي، ولاتقول: ان فعلتْ كذا وكذا[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٥ ح٤٨٤٦.

٢ـ المسيس: جماع الرجل المرأة (لسان العرب).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٦ ح١٠٤٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٠.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٦ ح١٠٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٠.

باب (٨)
اشتراط الدخول في وقوع الظهار

٢٧٣٧٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر أو عن أبي عبدالله (عليهما السّلام) قال في المرأة التي لم يدخل بها زوجها قال: لايقع عليها ايلاء ولاظهار[١].

٢٧٣٧٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي ابن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل مملّك[٢] ظاهر من امرأته؟

[قال: لايلزمه][٣] فقال[٤] لي: لايكون ظهار ولا إيلاء حتى يدخل بها[٥].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عن فضيل ابن يسار مثله[٦].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢١ ح٦٥.

٢ـ الإملاك: تزوّج الرجل أو عقده. مَلَك فلان المرأة مَلْكاً: تزوَّجها (أقرب الموارد). وفي التهذيب: مملوك. والظاهر انه تصحيف.

٣ـ مابين المعقوفتين من التهذيب.

٤ـ في التهذيب: وقال.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٥٨ ح٢١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢١ ح٦٦.

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله، الا أنه قال: ولايكون ايلاء[١].

٢٧٣٧٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن رجل ظاهر من امرأته قبل أن يدخل بها؟

فقال: لايكون ظهار ولا ايلاء، حتى يدخل بها[٢].

باب (٩)
كفّارة ظهار المملوك

٢٧٣٧٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن محمد بن حمران قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المملوك أعليه ظهار؟

فقال: [عليه] نصف ما على الحُرّ [من] صوم شهر وليس عليه كفارة من صدقة ولاعتق[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن عبدالرحمن بن أبي نجران مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل محمد بن حمران أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المملوك... وذكر مثله[٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٥ ح٤٨٢٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٥ ح١٠٤٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٥٦ ح١٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤ ح٧٩.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٥ ح٤٨٤٩.

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، ومحمد بن حمران، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في المملوك يظاهر؟ قال: . . . وذكر مثله[١].

٢٧٣٨٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرجل يقول لامرأته: أنت عليّ كظهر عمّته أو خالته.

قال: هو الظهار.

[قال:] وسألناه[٢] عن الظهار متى يقع على صاحبه الكفّارة؟

فقال: إذا أراد أن يواقع امرأته.

قلت: فإن طلّقها قبل أن يواقعها أعليه كفارة؟

قال:[٣] لا، سقطت عنه الكفّارة.

قلت: فان صام بعضاً فمرض فافطر أيستقبل أم يتم[٤] مابقي عليه؟

فقال:[٥] ان صام شهراً فمرض[٦] استقبل، وان زاد[٧] على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على مابقي[٨].

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٥ ح١٣٢.

٢ـ في التهذيب: وسالته.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ في الفقيه: أو يتمّ.

٥ـ في التهذيب: قال.

٦ـ في الفقيه: ثم مرض.

٧ـ في الفقيه: فان زاد.

٨ـ في التهذيب: بنى عليه مابقي، وفي الفقيه: بنى عليه.

قال: وقال: الحرّة والمملوكة[١] سواء غير أنّ على المملوك نصف ما على الحرّ من الكفّارة، وليس عليه عتق ولا صدقة إنّما عليه صيام شهر[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل جميل بن درّاج أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الظهار متى يقع على صاحبه فيه الكفّارة؟ فقال: . . . وذكر مثله الى قوله: من الكفارة[٤].

٢٧٣٨١ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا في الظهار: الحرّ والمملوك فيه سواء، غير أنّ على المملوك نصف ما على الحرّ.

قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في الصوم: يصوم شهراً، وليس عليه عتق ولا كفارة، لأنّ مال المملوك لمولاه، فليس له أن يعتق ولا أن يتصدَّق من مال مولاه، الاّ ان يأذن له مولاه في ذلك، ويتطوَّع له من ماله، فإن ذلك يجزىء عنه[٥].

١ـ في التهذيب والفقيه: الحرّ والمملوك. والظاهر أنّه هو الصحيح.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٥٥ ح١٠.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٩ ح٢٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣١ ح٤٨٣٥.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٩ ح١٠٥٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٣.

باب (١٠)
حكم الظهار من الأَمة

٢٧٣٨٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن فضالة، عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ظاهر من جاريته؟

فقال:[١] هي مثل ظهار الحرَّة[٢].

٢٧٣٨٣ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سئل عن الظهار على الحرّة والامة؟

قال: نعم[٣].

٢٧٣٨٤ـ قرب الاسناد: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد ابن محمّد بن أبي نصر قال: سألت الرضا (عليه السّلام) عن الرجل يؤلي من أمته؟

فقال: لا، كيف يُؤلي وليس لها طلاق؟!

قلت: يظاهر منها.

فقال: كان جعفر (عليه السّلام) يقول: يقع على الحرّة والأمة

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤ ح٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٤ ح٩٤٦.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٤ ح٩٤٧.

الظهار[١].

٢٧٣٨٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن ابن علي بن فضّال، عن ابن بكير، عن حمزة بن حمران قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل جعل جاريته عليه كظهر أُمِّه؟

فقال: يأتيها وليس عليه شيء[٢].

أقول: الأحاديث في صحّة الظهار من الأمة مختلفة فبعضُها تصرِّح بالوقوع وبعضها تنفيه وليست للمسألة مصداق خارجي في عصرنا الحاضر لعدم وجود الاماء، ومن أراد تفصيل المسألة فليراجع الكتب الفقهيّة المفصّلة.

٢٧٣٨٦ـ التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبدالله بن بكير، عن حمزة بن حمران قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل قال لأمته: أنت عليّ كظهر أُمّي يريد أن يرضي بذلك امرأته؟

قال: يأتيها ليس عليه شيء[٣].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالله بن بكير، عن حمران مثله الا أنّه قال: يأتيها وليس عليها ولا عليه شيء[٤].

١ـ قرب الاسناد: ص٣٦٣ ح١٢٩٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٢١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤ ح٧٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٤ ح٩٤٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠ ح٣٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٣ ح٤٨٤٠.

٢٧٣٨٧ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): والظهار في الأمة كالظهار في الحرّة ـ يعني اذا كانت زوجته ـ فأما من ظاهر من أمته، فليس ذلك بظهار[١].

٢٧٣٨٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: من شاء باهلْته، ليس في الأمة ظهار، لأنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[٢] والأمة ليست بزوجة[٣].

٢٧٣٨٩ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار وأبو العباس الرزّاز، عن أيوب بن نوح جميعاً، عن صفوان، عن ابن أبي عمير، عن عبداللّه بن المغيرة قال: تزوّج حمزة بن حمران ابنة بكير فلمّا أراد أن يدخل بها قال له النساء: لسنا نُدخلها[٤] عليك حتى تحلف لنا ولسنا نرضى أن تحلف بالعتق لأنّك لاتراه شيئاً ولكن احلف لنا بالظهار وظاهر من أمهات أولادك[٥] وجواريك، فظاهر منهن، ثم ذكر[٦] ذلك لأبي عبداللّه (عليه السّلام) فقال: ليس عليك شيء، ارجع[٧] اليهن[٨].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٦ ح١٠٤١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٣.

٢ـ المجادلة ٥٨: ٣.

٣ـ الجعفريات: ص١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٢.

٤ـ في الاستبصار: ندخل.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: بظهار أُمّهات أولادك.

٦ـ في الاستبصار: فذكر.

٧ـ في التهذيب: فارجع.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١٥٤ ح٧.

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن صفوان وابن أبي عمير، عن ابن المغيرة، عن ابن بكير قال: تزوّج حمزة بن حمران بنت بكير فلمّا اراد أن يدخل بها قالوا: لسنا ندخلها عليك أو تحلف لنا ولسنا نرضى منك أن تحلف لنا بالعتق... وذكر مثله[1].

٢٧٣٩٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران، عن ابن أبي عمير، عن عبداللّه بن المغيرة وغيره قال: تزوج حمزة بن حمران ابنة بكير فلمّا كان في اللّيلة الّتي أدخل بها عليه قلن له النساء: أنت لاتبالي الطّلاق وليس هو عندك بشيء وليس نُدخلها عليك حتى تظاهر من أُمهات أولادك.

قال: ففعل فذكر ذلك لأبي عبداللّه (عليه السّلام) فأمره أن يقربهن[2].

باب (١١)
حكم من حلف بالظهار

٢٧٣٩١ـ الكافي: محمّد بن أبي عبداللّه الكوفيّ، عن معاوية ابن حكيم، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إذا حلف الرجل بالظهار فحنث فعليه الكفارة قبل أن يواقع، وإن كان منه الظهار في غير يمين فإنّما عليه

١ـ التهذيب: ج٨ ص١١ ح٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٨ ح٩٢٦.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٥٤ ح٦.

الكفارة بعد ما يواقع[١].

أقـــول: ينبغي حمل هذا الحديث على التقيّة ـ كما حمله الحرّ العاملي في الوسائل والفيض الكاشاني في الوافي ـ فان الحلف لاينعقد إلاّ اذا ذُكِر اللّه (عزّوجلّ).

باب (١٢)

حكم من ظاهر ولم يقدر على الكفّارة

٢٧٣٩٢ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سُئل عمّن ظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق؟

قال: ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين، فان ظاهر وهو مسافر ينتظر حتى يقدم، وإن صام فأصاب مالاً فليمض [في] الذي ابتدأ فيه[٢].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: قلت لهُ: ان ظاهر رجل في شعبان... وذكر مثله[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٠ ح٣٣.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٧ ح٩٥٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٢ ح٤٨٣٦.

٢٧٣٩٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة والحسين، عن صفوان، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل[١] يظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق؟

قال: ينتظر حتى يصوم[٢] شهرين متتابعين، وان ظاهر وهو مسافر انتظر حتى يقدم، فان صام وأصاب[٣] مالاً فليمض الذي ابتدأ[٤] فيه[٥].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان بن يحيى، وفضالة بن ايوب، عن العلاء بن رزين مثله بزيادة قوله: حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم عنهما (عليهما السّلام) مثله[٦].

باب (١٣)
حكم مَن ظاهر من عدَّة نساء بكلام واحد

٢٧٣٩٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله [أ]و أبي الحسن (عليهما السّلام) في رجل كان له عشر جوار فظاهر منهنّ كلهنّ جميعاً بكلام واحد.

١ـ في نوادر ابن عيسى: في الذي.

٢ـ في نوادر ابن عيسى: حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم. وهو الصحيح.

٣ـ في نوادر ابن عيسى: وان صام فاصاب.

٤ـ في نوادر ابن عيسى: بدأ.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٢ ح١١٩٣.

٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٤ ح١٣١.

قال: [١] عليه عشر كفّارات[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٧٣٩٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنّه قال: من ظاهر من أربع نسوة فأربع كفّارات[٤].

٢٧٣٩٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل ظاهر من أربع نسوة.

قال: عليه كفّارة واحدة[٥].

من لايحضره الفقيه: في رواية ابن فضّال، عن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال عليّ (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله[٦].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على انّ عليه كفّارة واحدة في الجنس إمّا عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً، على الترتيب الواجب في ذلك، وليس يجب لبعضهنّ العتق ولبعضهنّ الصوم أو الاطعام، وليس المراد بقوله: «كفّارة واحدة» كفاية

١ـ في التهذيب والاستبصار: فقال.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٥٧ ح١٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢١ ح٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٣ ح٩٤٣.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٥ ح١٠٣٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٥.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢١ ح٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٣ ح٩٤٤.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٤ ح٤٨٤٣.

واحدة من هذه الكفّارات عن الاربع نساء.

باب (١٤)
حكم الجماع قبل كفّارة الظهار

٢٧٣٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل ظاهر من امرأته فلم يف.

قال: عليه الكفارة من قبل ان يتماسّا.

قلت: فان[1] اتاها قبل أن يكفّر؟

قال: بئس ما صنع.

قلت: عليه شيء؟

قال: أساء وظلم.

قلت: فيلزمه شيء؟

قال: [عتق] رقبة أيضاً[2].

٢٧٣٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن أبي المعزا، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يظاهر من امرأته ثم يريد أن يتمَّ على طلاقها؟

١ـ في التهذيب ح٥٧ والاستبصار ح٩٥٠: فانه.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤ ح٤٦ وص١٨ ح٥٧ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٢ ح٩٣٧ وص٢٦٥ ح٩٥٠.

قال: ليس عليه كفارة.

قلت: ان اراد ان يمسّها؟

قال: لايمسّها حتى يكفّر.

قلت: فان فعل فعليه شيء؟

قال: إي واللّه إنّه لآثم ظالم.

قلت: عليه كفّارة غير الأولى؟

قال: نعم يعتق أيضاً رقبة[١].

٢٧٣٩٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة وغير واحد، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال: إذا واقع المرة الثانية قبل أن يكفّر فعليه كفّارة اخرى.

[قال:] ليس في هذا اختلاف[٢و٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

٢٧٤٠٠ـ التهذيب: ابن اسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): متى تجب الكفّارة على المظاهر؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨ ح٥٦ - الاستبصار: ج٣ ص٢٦٥ ح٩٤٩.

٢ـ في الاستبصار: ليس في هذا خلاف.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٥٧ ح١٧.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٨ ح٥٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٥ ح٩٥١.

قال: إذا أراد أن يواقع.

قال: قلت: فان واقع قبل أن يكفّر؟

قال: فقال: عليه كفّارة اخرى[1].

٢٧٤٠١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا قالت المرأة: زوجي عليّ حرام كظهر أمّي، فلاكفّارة عليها.

قال: وجاء رجلٌ من الأنصار من بني النجّار إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فقال: إنّي ظاهرت من امرأتي فواقعتها قبل أن أُكفّر؟

فقال: وماحملك على ذلك؟

قال: لمّا ظاهرت رأيت بريق خلخالها وبياض ساقها في القمر فواقعتها قبل أن أُكفّر.

فقال له: اعتزلها حتى تكفّر وأمره بكفّارة واحدة وأن يستغفر الله[2].

أقول: قوله «وأمره بكفّارة واحدة» حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على من فعل ذلك جاهلاً.

وقال العلاّمة الحلي (رحمه الله): (المشهور انّ المظاهر اذا جامع قبل التكفير عامداًلزمه كفارتان، ذهب اليه الشيخان والسيد المرتضى

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠ ح٦٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٥٩ ح٢٧.

وابن ادريس وغيرهم)[١].

٢٧٤٠٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن عبداللّه بن الحسن، عن جده، عن علي بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: أتى رجل من الأنصار من بني النجار رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فقال: اني ظاهرت من امرأتي فواقعتها قبل أن أكفّر.

قال: وما حملك على ذلك؟

قال: رأيت بريق خلخالها وبياض ساقيها في القمر فواقعتها.

فقال النبي (صلّى اللّه عليه وآله): لاتقربها حتى تكفّر، وأمره بكفارة الظهار [وأن يستغفر اللّه][٢و٣].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): (فليس فيه ما ينافي ما قدّمناه من وجوب الكفّارتين بعد المواقعة لانّ الذي في الخبر أنه أمره بكفّارة الظهار وليس فيه أنه أمره بكفّارة واحدة أو كفّارتين).

٢٧٤٠٣ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان، عن الحسن الصيقل قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يظاهر من امرأته؟

قال: فليكفّر[٤]

١ـ مختلف الشيعة: ج٧ ص٤٢٤.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في الاستبصار.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٩ ح٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٦ ح٩٥٣.

٤ـ في الفقيه: فيكفّر.

قلت: فإنّه واقع [من] قبل أن يكفّر؟

قال: [فقد] أتى حدّاً من حدود اللّه (عزّوجلّ) وليستغفر اللّه وليكفّ حتّى يكفّر[١].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن الحسن الصيقل قال: . . . وذكر مثله. الا انّه فيه: فليستغفر اللّه[٢].

٢٧٤٠٤ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل ظاهر من إمرأته ثلاث مرّات؟

قال: يكفّر ثلاث مرات.

قلت: فان[٣] واقع قبل أن يكفّر؟

قال: يستغفر اللّه ويمسك حتى يكفّر[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي مثله[٦].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: محمد بن أبي عمير مثله[٧].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٠ ح٣١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٠ ح٤٨٣٢.

٣ـ في الفقيه: ان.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٥٦ ح١٤.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٨ ح٥٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٥ ح٩٥٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣١ ح٤٨٣٣.

٧ـ نوادر احمد بن محمد بن عيسى: ص٦٥ ح١٣٤.

٢٧٤٠٥ـ دعائم الاسلام: سُئل جعفر بن محمد (عليه السّلام) عن المظاهر يواقع امرأته التي ظاهر منها قبل أن يكفّر؟

قال: ليس هكذا يفعل الفقيه.

قيل: فإن فعل؟

قال: أتى حدّاً من حدود اللّه (عزّوجلّ)، وعليه اثم عظيم.

قيل: أفعليه الكفّارة غير الأولى؟

قال: يستغفر اللّه ويتوب اليه، ويمسك عنها ولايقربها حتى يكفّر[1].

باب (١٥)

جواز تعليق الظهار على الوطء وعدم تحققه قبل حصوله

٢٧٤٠٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن ابن الحجّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الظهار ضربان[2] أحدهما: فيه الكفّارة قبل المواقعة والآخر: بعدها، فالذي يكفّر قبل المواقعة الذي يقول[3]: أنتِ عليَّ كظهر امّي ولايقول: إن فعلتُ بكِ كذا وكذا، والذي يكفّر بعد المواقعة هو الذي يقول: أنتِ عليّ كظهر

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٨ ح١٠٤٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٦.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: الظهار على ضربين.

٣ـ في التهذيب: والآخر بعد المواقعة، والذي يكفّر قبل أن يواقع فهو الذي يقول، وفي الاستبصار: والآخر بعد، فالذي يكفّر قبل أن يواقع فهو الذي يقول.

أمّي ان قربتك[١].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن صفوان، عن ابن أبي عمير مثله[٢].

٢٧٤٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن حمّاد، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الظهار ظهاران: فأحدهما أن يقول: أنت عليّ كظهر أمّي ثم يسكت فذلك الذي يكفّره قبل أن يواقع، فاذا قال: أنت عليّ كظهر أمّي إن فعلتُ كذا وكذا ففعل وحنث فعليه الكفّارة حين يحنث[٣].

٢٧٤٠٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عبدالرحمن بن أبي نجران قال: سأل صفوان بن يحيى عبدالرحمن بن الحجّاج وأنا حاضر عن الظهار قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: إذا قال الرجل لإمرأته: أنت عليَّ كظهر أُمّي لزمه الظهار، قال لها: دخلتِ أو لم تدخلي خرجتِ أو لم تخرجي أو لم يقل لها شيئاً فقد لزمه الظهار[٤].

٢٧٤٠٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٠ ح٣٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٢ ح٤٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٠ ح٩٣٠.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٢ ح٣٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٩ ح٩٢٩.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٤ ح٤٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٠ ح٩٣٢.

السّلام): رجل ظاهر ثم واقع قبل أن يكفّر؟

فقال لي: أو ليس هكذا يفعل الفقيه؟![1].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير مثله[2].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في الاستبصار على من كان ظهاره مشروطاً بالمواقعة فإنّ الكفّارة لاتجب الاّ بعد الوطي فلو انّه كفّر قبل الوطي لما كان مجزياً عنه عمّا يجب عليه بعد الوطي ولكان يلزمه كفّارة اخرى عند الوطي فنبّه (عليه السّلام) ان المواقعة لمن كان هذا حكمه من افعال الفقيه الذي يطلب الخلاص من وجوب الكفّارة الاخرى عليه وليس ذلك إلاّ بالمواقعة.

باب (١٦)
تعدّد الكفّارة بتعدّد الظهار

٢٧٤١٠ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن عبداللّه بن المغيرة، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) فيمن ظاهر من امرأته خمس عشرة مرة.

قال: عليه خمسة عشر كفارة[3].

الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي

١ـ الكافي: ج٦ ص١٥٩ ح٣٠.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠ ح٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٧ ح٩٥٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢ ح٦٩.

عمير، عن عبدالله بن المغيرة، عن جميل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[١].

٢٧٤١١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرّات أو أكثر؟

فقال:[٢] قال علي (عليه السّلام): مكان كل مرّة كفارة.

قال: وسألته عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلّقها قبل ان يواقعها عليه كفّارة؟

قال: لا.

[و]قال: وسألته عن الظهار على الحرّة والامة؟

فقال: نعم.

قيل: فان ظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق؟

قال: ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين، وان ظاهر[٣] وهو مسافر انتظر حتى يقدم، فان صام[٤] فأصاب مالاً فليمض الذي ابتدأ فيه[٥].

١ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٢ ح٩٣٩.

٢ـ في التهذيب: قال وكذا في المورد الآتي.

٣ـ في التهذيب: فان ظاهر.

٤ـ في التهذيب: وان صام.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٥٦ ح١٢.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

٢٧٤١٢ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل ظاهر من إمرأته خمس مرات [أ]وأكثر؟

قال:[٢] قال علي (عليه السّلام): [عليه] مكان كل مرّة كفّارة[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل محمد بن مسلم أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[٤].

٢٧٤١٣ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرّات أو أكثر [ماعليه]؟

قال: عليه مكان كلّ مرّة كفّارة[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٦].

٢٧٤١٤ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام)، أنّه قضى فيمن ظاهر من امرأته ثلاث مرّات، أنّ عليه ثلاث كفّارات.

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧ ح٥٣.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٢ ح٩٣٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣١ ح٤٨٣٤.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٢ ح٩٤٠.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢ ح٧١.

وعن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) انّهما قالا مثل ذلك[1].

٢٧٤١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن ابن أبي نصر، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل ظاهر من امرأته أربع مرات في مجلس واحد.

قال: عليه كفارة واحدة[2].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): الوجه في هذا الخبر ان نحمله على أنّ عليه كفّارة واحدة في الجنس لايختلف كما تختلف الكفارات فيما عدا الظهار وليس المراد به انّ عليه كفّارة واحدة عن المرّات الكثيرة.

باب (١٧)

وجوب كفارة واحدة على الايلاء والظهار دفعة واحدة

٢٧٤١٦ـ من لايحضره الفقيه: في رواية السكوني قال: قال عليّ (عليه السّلام) في رجل آلى من امرأته وظاهَرَ في كلمة واحدة، قال: عليه كفّارة واحدة[3].

٢٧٤١٧ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه،

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٥ ح١٠٣٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣ ح٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٣ ح٩٤٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٣ ح٤٨٣٩.

عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام)، أنّ رجلاً أتاه فقال: إنّه آلى من امرأته وظاهر في ساعة واحدة.

فقال: كفّارة واحدة[١].

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ علياً (صلوات اللّه عليه) سُئل عن رجل قد آلى من إمرأته... وذكر نحوه[٢].

باب (١٨)
وجوب الترتيب في كفّارة الظهار

٢٧٤١٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: جاء رجل الى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فقال: يارسول اللّه ظاهرتُ من امرأتي.

قال:[٣] اذهب فاعتق رقبة.

قال: ليس عندي [شيء].

قال: اذهب فصُم شهرين متتابعين.

١ـ الجعفريات: ص١١٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٧ ح١٠٤٤. منهما مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٩٨ و٣٩٩.

٣ـ في التهذيب والفقيه: فقال. وكذا في الموردين الآتيين.

قال: [١] لا أقوى.

قال: اذهب[٢] فاطعم ستّين مسكيناً.

قال: ليس عندي.

[قال:] فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أنا اتصدَّق عنك [فأعطاه [٣] تمراً لاطعام ستّين مسكيناً قال: [٤] اذهب فتصدّق][٥] بها[٦].

فقال: والذي بعثك بالحق[٧] ما أعلم[٨] بين لابتيها احداً احوج اليه منّي ومن عيالي.

قال: فاذهب فكُلْ[٩] واطعم عيالك[١٠].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١١].

من لايحضره الفقيه: روى سماعة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: جاء رجل الى النبي (صلّى اللّه عليه

١ـ في الفقيه: فقال. وكذا في المورد الآتي.

٢ـ في التهذيب: فاذهب.

٣ـ في الفقيه: قال: فأعطاه.

٤ـ في الفقيه: فقال.

٥ـ مابين المعقوفتين سقط من التهذيب.

٦ـ في الفقيه: به.

٧ـ في التهذيب والفقيه: بالحق نبيّاً.

٨ـ في الفقيه: ما أعلم أنَّ.

٩ـ في التهذيب: قال: فاذهب وكُلْ، وفي الفقيه: فقال: اذهب فكُلْ.

١٠ـ الكافي: ج٦ ص١٥٥ ح٩.

١١ـ التهذيب: ج٨ ص١٥ ح٤٨.

وآله) . . . وذكر مثله[1] .

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (يدلُّ على جواز التبرُّع بالكفارة عن الغير، وعلى انه حينئذ يجوز أن تعطي المظاهر وعياله اذا كانوا مستحقّين، ويمكن أن يقال: كان فرضه الاستغفار وتبرّع صلّى اللّه عليه وآله وسلّم استحباباً)[2] .

٢٧٤١٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: جاء رجل الى النبي (صلّى اللّه عليه وآله) فقال: يارسول اللّه انّي ظاهرت من امرأتي.

فقال: اعتق رقبة.

قال: ليس عندي.

قال: فصم شهرين متتابعين.

قال: لا أقدر.

قال: فأطعم ستين مسكيناً.

قال: ليس عندي.

قال: فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أنا أتصدّق عنك فأعطاه ثمن [ا]طعام ستين مسكيناً وقال: اذهب فتصدّق بهذا.

فقال: والذي بعثك بالحق [نبيّاً] ما بين لابَتَيْها أحوج [إليه] مني ومن عيالي.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٢ ح٤٨٣٧.

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١٣ ص٣٧.

فقال: اذهبْ فكُلْ وأطعِمْ عيالك[١].

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: . . . . وذكر نحوه[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن سماعة بن مهران، عن أبي بصير قال: سمعت . . . وذكر نحوه[٣].

٢٧٤٢٠ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن وهب بن حفص النخّاس، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا مايتصدّق ولايقوى على الصيام؟

قال: يصوم ثمانية عشر يوماً لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام[٤].

٢٧٤٢١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفّارة فليستغفر ربّه وينوي[٥] أن لايعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفّارة[٦]، فاذا وجد السبيل الى ما يكفّر [به] يوماً من الأيام فليكفّر، وإن تصدّق واطعم[٧]

١ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢١ ح١١٩١ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥٧ ح١٩٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٤ ح١٠٣٤.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٦ ح١٣٧.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣ ح٧٤.

٥ـ في التهذيب: ولينو، وفي الاستبصار: ثم لينوِ.

٦ـ في التهذيب: عن الكفّارة.

٧ـ في التهذيب: وان تصدَّق بكفّه أو اطعم، وفي الاستبصار: وان تصدّق فاطعم.

نفسه وعياله فانه يجزيه إذا كان محتاجاً، وإن لم يجد[١] ذلك فليستغفر [اللّه] ربَّه وينوي أن لا يعود فحسبه ذلك[٢] واللّه كفّارة[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه بهذا الاسناد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّ الظهار... وذكر مثله[٤].

٢٧٤٢٢ـ التهذيب: روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد ابن محمد، عن ابن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السّلام) في كفّارة الظهار قال: يتصدّق على ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً مُدَّين مُدَّين[٥].

٢٧٤٢٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل قال لامرأته: أنتِ عليّ كظهر امّي[٦]؟

قال: [عليه] عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين[٧].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن عثمان بن عيسى قال:

١ـ في الاستبصار: واذا لم يجد.

٢ـ في التهذيب: بذلك.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤٦١ ح٦.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٠ ح١١٩٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥٦ ح١٩٦.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣ ح٧٥.

٦ـ في الاستبصار ونوادر ابن عيسى: مثل ظهر أُمّي.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٢ ح١١٩٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥٨ ح١٩٩.

حدثني سماعة بن مهران قال: سألته (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[1].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) لفظة «أو» ـ الموضوعة للتخيير ـ في هذا الحديث ونظائره على الترتيب، بدلالة اخبار أُخرى مطابقة لظاهر القرآن.

باب (١٩)
عدم وقوع الظهار عن طلاق وكذا العكس

٢٧٤٢٤ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): لايقع ظهار عن[2] طلاق ولاطلاق عن ظهار[3].

قال الحُرُّ العاملي (طاب ثراه): (فسّره بعض فقهائنا بأنّه لايقع أحدهما مع إرادة الآخر فتكون «على» بمعنى مع، كما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾[5] وغير ذلك)[6].

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٥ ح١٣٣.

٢ـ في وسائل الشيعة: على، وكذا في المورد الآتي.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٤ ح٤٨٤٤.

٤ـ الانسان ٧٦: ٨.

٥ـ الرعد ١٣: ٦.

٦ـ وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٣٤ ح١.

باب (٢٠)
كفاية عتق الصبي المملوك وأُمّ الولد في الكفّارة

٢٧٤٢٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يقول لامرأته: هي عليه كظهر أمه؟

قال: تحرير رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، والرقبة يجزى عنه صبي ممّن وُلد في الاسلام[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب (عن محمد بن يحيى) عن أحمد بن محمد مثله[٢].

٢٧٤٢٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن علي بن النعمان، عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المظاهِر؟

قال: عليه تحرير رَقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو اطعام ستين مسكيناً، والرقبة يجزي فيها الصبيّ ممّن[٣] ولد في الاسلام[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: الحسين، عن علي بن النعمان مثله[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٥٨ ح٢٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥ ح٤٩.

٣ـ في الاستبصار: والرقبة تجزي ممن.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢١ ح١١٩٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥٨ ح١٩٨.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٦ ح١٣٦.

٢٧٤٢٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وابن أبي عمير جميعاً، عن معمّر بن يحيى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يظاهر من امرأته يجوز عتق المولود في الكفّارة؟

فقال: كلّ العتق يجوز فيه المولود إلاّ في كفّارة القتل فإنّ الله (عزّوجلّ) يقول: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[1] يعني [بذلك] مُقرّة قد بلغت الحِنْثَ[2].

تفسير العياشي: عن معمّر بن يحيى قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يظاهر امرأته يجوز عتق المولود... وذكر مثله[3].

٢٧٤٢٨ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن رجاله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): كل عتق يجوز له المولود إلاّ في كفّارة القتل فانّ الله تعالى يقول: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ يعني بذلك مُقرّة قد بلغت الحِنْث، ويجزي في الظهار صبيٌّ ممن ولد في الاسلام، وفي كفّارة اليمين ثوب يواري عورته وقال: ثوبان[4].

٢٧٤٢٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن

١ـ النساء ٤: ٩٢.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٦٢ ح١٥. والحِنْث: أي الادراك والبلوغ (اقرب الموارد).

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٤٢٦ ح١٠٦٣ الطبعة الحديثة.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٠ ح١١٨٧.

محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: أُمّ الولد تجزي في الظهار[١].

باب (٢١)
مَن لايجزي عتقهم في الكفارة

٢٧٤٣٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: لايجزي الأعمى في الرَّقبة ويجزي ما كان منه مثل الأقطع والأشلّ[٢] والأعرج والأعور، ولايجوز المُقْعَد[٣].

٢٧٤٣١ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: العبد الأعمى والأجذم والمعتوه لايجوز في الكفّارات لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أعتقهم[٤].

٢٧٤٣٢ـ الجعفريات: باسناده، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن علي (عليه السّلام) قال: لايجوز في الرَّقبة الواجبة أعور ولامجنون، ولاكلّ ذي عيب فاسد[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٣١٩ ح١١٨٥.
٢ـ الاقطع: المقطوع اليد. والاشلُّ: المُعوَج المِعْصَم المتعطِّل الكفّ (لسان العرب).
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣١٩ ح١١٨٦. والمُقْعَد: الذي لايقدر على القيام لزَمانة به كأنّه قد أُلزِم القعود (لسان العرب). وفي نسخة الوافي: ولايجزي المقعد.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٤ ح١٢٠٤.
٥ـ الجعفريات: ص١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٢٥.

٢٧٤٣٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: لايجزىء عتق المدبَّر من الرَّقبة الواجبة[١].

٢٧٤٣٤ـ التهذيب: علي بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يجعل لعبده العتق إنْ حَدَث به حدث وعلى الرجل تحرير رقبة [واجبة] في كفّارة يمين أو ظهار أيجزي عنه أن يعتق عبده ذلك في تلك الرقبة الواجبة [عليه]؟

قال: لا[٢].

التهذيب: البزوفري، عن أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل جعل لعبده العتق. . . وذكر مثله[٣].

٢٧٤٣٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن قال: سألته عن رجل[٤] قال لعبده: انْ حَدَث بي حدث فهو حُر، وعلى الرجل تحرير رقبة في كفّارة يمين أو ظهار أله أن يعتق عبده الذي جعل له العتق ان حدث به حدث في كفّارة تلك اليمين؟

قال: لايجوز للذي جعل له ذلك[٥و٦].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣١٦ ح١١٩١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٢٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٥ ح٨١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤٨ ح٩٠٠.

٤ـ في الفقيه: عن الرجل.

٥ـ في الفقيه: لايجوز الذي يجعل له في ذلك.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٦٥ ح٩٦٧.

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن عبدالرحمن مثله[١].

٢٧٤٣٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن ابراهيم الكرخي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ هشام بن ادين[٢] سألني أن أسألك عن رجل جعل لعبده العتق إنْ حَدَثَ بسيّده حدث [الموت] فمات السيّد وعليه تحرير رقبة واجبة في كفّارة، أيجزي عن الميت عتق العبد الذي كان السيد جعل له العتق بعد موته في تحرير الرقبة التي كانت على الميت؟

فقال: لا[٣].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٤].

باب (٢٢)
معنى «رَقَبَة مؤمنة»

٢٧٤٣٧ـ التهذيب: البزوفري، عن أحمد بن موسى النوفلي، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله (عزّوجلّ) ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٢٢ ح٣٤٦٥.

٢ـ في التهذيب: هشام بن اذينة.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٩٤ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣١ ح٨٣٧.

قال: يعني مُقرّة[١].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان مثله[٢].

٢٧٤٣٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) قال: لاتجزىء في كفّارة القتل الاّ رقبة قد صلّت وصامت، وتجزىء في كفّارة الظهار ما صلّت ولم تصم[٣].

٢٧٤٣٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: يجزي في الظهار رقبةً ما كانت صلّت وصامت أو لم تصلّ ولم تصم صغيرة أو كبيرة[٤].

باب (٢٣)
حكم من صام في الكفّارة ثم وجد مايعتق

٢٧٤٤٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن الأحول، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل صام شهراً من كفّارة الظهار ثم وجد نسمة.

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٤٩ ح٩٠١.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٦٢ ح١٢٦.

٣ـ الجعفريات: ص١٢٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤١٣.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٩ ح١٠٥٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤١٣.

قال: يعتقها ولايعتدّ بالصوم[١].

أقـــول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على ضرب من الاستحباب دون الفرض والايجاب.

باب (٢٤)
حكم من عجز عن الكفّارة فصام ثم أيسر

٢٧٤٤١ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام)، في رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق، فصام ثم أيسر وهو في الصيام ولم يفرغ من صيامه؟

قال: يقطع الصوم ويكفّر، وإن كان فرغ من صيامه ثم أيسر ساعة خرج من صيامه، فلاقضاء عليه، وقد كفّر كفّارته[٢].

باب (٢٥)
حكم من صام أحد وثلاثين يوماً في الكفارة

٢٧٤٤٢ـ من لايحضره الفقيه: روى ايّوب بن نوح، عن صفوان، عن ابن عيينة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المظاهر اذا صام شهراً وصام من الشهر الآخر يوماً فقد واصل فإن شاء فليقض متفرّقاً وان شاء فليعط لكلّ يوم مدّاً من طعام[٣].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧ ح٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٦٨ ح٩٥٨.
٢ـ الجعفريات: ص١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤١٢.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٣ ح٤٨٤١.

٢٧٤٤٣ـ دعائم الاسلام: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال: من صام في كفّارة الظهار شهراً فما دونه، ثم أفطر لعلّة أو غير علّة، فقد هدم صومه، وعليه أن يستقبل الصوم من أوّله حتى يصوم شهرين متتابعين، فان صام شهراً ودخل في الشهر الثاني ثم قطع صومه، فإنّما عليه أن يقضي ما بقي من الشهرين، لأنّه قد تابع بينهما[1].

٢٧٤٤٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن رفاعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المظاهر إذا صام شهراً ثم مرض اعتدّ بصيامه[2].

باب (٢٦)
حكم من عجز عن الكفارة

٢٧٤٤٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: [كل] من عجز عن الكفّارة التي تجب عليه [من] صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك ممّا يجب على صاحبه فيه الكفّارة فالاستغفار له كفّارة ما خلا يمين الظهار، فانّه إذا لم يجد ما يكفّر [به] حرم[3] عليه أن يجامعها وفرّق بينهما إلاّ أن ترضى

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٠ ح١٠٥٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤١١.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣٢٢ ح١١٩٥.
٣ـ في التهذيب والاستبصار: حرمت

المرأة أن تكون معه[١] ولا يجامعها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: عاصم بن حميد، عن أبي بصير مثله[٣].

باب (٢٧)

عدم جواز عتق اليهودي والنصراني في كفّارة الظهار

٢٧٤٤٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: اليهودي والنصراني وأُم الولد، لايجوزون في كفّارة الظهار، والصغير والكبير[٤].

١ـ في التهذيب والاستبصار: يكون معها.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٦١ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٦ ح٥٠ وص٣٢٠ ح١١٨٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٥٦ ح١٩٥.

٤ـ الجعفريات: ص١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٢٤.

كتاب اللِّعان

باب (١)
كيفيَّة اللِّعان

٢٧٤٤٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: انّ عبّاد البصري سأل أبا عبدالله (عليه السّلام) وأنا حاضر[١] كيف يلاعن الرجل المرأة؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّ رجلاً من المسلمين اتى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فقال: يارسول الله [أرأيت] لو أنّ رجلاً دخل منزله فوجد[٢] مع امرأته رجلاً يجامعها ما كان يصنع[٣]؟

قال: فأعرض عنه رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وانصرف [ذلك] الرجل وكان ذلك الرجل هو الذي ابتلي بذلك من امرأته.

١ـ في الفقيه: وانا [عنده] حاضر.

٢ـ في الفقيه: فرأى.

٣ـ في الفقيه: يصنع فيهما.

قال: فنزل [عليه] الوحي من عند اللّه (عزّوجلّ) بالحكم فيهما[١].

[قال:] فارسل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الى ذلك الرجل فدعاه فقال [له]: أنت الذي رأيت مع امرأتك رجلاً؟

فقال: نعم.

فقال له: انطلق فأتني بامرأتك فانّ اللّه (عزّوجلّ) قد أنزل [الحكم] فيك وفيها.

[قال:] فأحضرها زوجها فأوقفهما[٢] رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ثم قال[٣] للزوج: اشهد اربع شهادات باللّه انّك لمن الصادقين فيما رميتها به.

قال: فشهد.

ثم قال له رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أمسك، ووعظه ثم قال:[٤] اتق اللّه فانّ لعنة اللّه شديدة.

ثم قال له: اشهد الخامسة انّ لعنة اللّه عليك ان كنت من الكاذبين.

قال: فشهد.

ثم أمر به[٥] فنُحّي ثم قال للمرأة: اشهدي أربع شهادات باللّه انّ

١ـ في التهذيب والاستبصار: بالحكم فيها.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: فأوقفها. وفي الفقيه: فوقفها.

٣ـ في الفقيه: وقال.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: قال: فشهد. قال: ثم قال [له].

٥ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: فأمر به.

زوجك لمن الكاذبين فيما رماك به.

قال: فشهدت.

[قال] ثم قال لها: امسكي فوعظها وقال[1] لها: اتقي اللّه فانّ غضب اللّه شديد.

ثم قال لها: اشهدي الخامسة انّ غضب اللّه عليك ان كان زوجك من الصادقين[2] فيما رماك به.

قال: فشهدت.

قال: ففرّق بينهما وقال لهما: لاتجتمعا[3] بنكاح أبداً بعد ما تلاعنتما[4].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب مثله[5].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن عبدالرحمن ابن الحجّاج مثله[6].

٢٧٤٤٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المثنّى، عن زرارة قال: سئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ

١ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: ثم قال.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: لمن الصادقين.

٣ـ في التهذيب: لاتجتمعان.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٦٣ ح٤.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٤ ح٦٤٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٠ ح١٣٢٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٠ ح٤٨٥٨.

أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ﴾[١]؟

قال: هو القاذف الذي يقذف امرأته، فاذا قذفها ثم أقرّ أنّه[٢] كذب عليها جُلِد الحد وردّت اليه امرأته، وإن أبى إلاّ أن يمضي فيشهد[٣] عليها أربع شهادات باللّه إنّه لمن الصادقين والخامسة يلعن فيها نفسه[٤] إن كان من الكاذبين، فان[٥] أرادت أن تدفع[٦] عن نفسها العذاب ـ والعذاب هو الرجم ـ شَهِدت[٧] أربع شهادات باللّه انّه لمن الكاذبين والخامسة انّ غضب اللّه عليها إن كان من الصادقين، فان لم تفعل رُجِمتْ وإن فعلتْ دَرأتْ عن نفسها الحدّ ثم لاتحلُّ له الى يوم القيامة.

قلت: أرأيتَ ان فُرّق بينهما ولها ولد فمات.

قال:[٨] ترثه أُمُّه وإن ماتت أُمُّه ورثه اخواله، ومن قال: انّه ولد زناً جُلِد الحدّ.

قلت: يُردّ اليه الولد إذا أقرّ به؟

قال: لا ولاكرامة ولايرث الابن[٩] ويرثه الابن[١٠].

١ـ النور ٢٤: ٦.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: بانّه.

٣ـ في الاستبصار: فليشهد.

٤ـ في التهذيب: ان لعنة اللّه عليه، وفي الاستبصار: فليلعن فيها نفسه.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: وان.

٦ـ في التهذيب: أن تدرأ.

٧ـ في الاستبصار: ان تشهد.

٨ـ في التهذيب والاستبصار: فقال.

٩ـ في الاستبصار: ولايرث الاب الابن.

١٠ـ الكافي: ج٦ ص١٦٢ ح٣.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد مثله[1].

٢٧٤٤٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن مثنّى الحنّاط، عن زرارة قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ﴾؟

قال: هو الّذي يقذف امرأته فإذا قذفها ثمّ أقرّ بأنّه كذب عليها جُلِد الحدّ وردّت إليه إمرأته وإن أبى إلاّ أن يمضي فشهد عليها أربع شهادات بالله إنّه لمن الصادقين والخامسة يلعن فيها نفسه إن كان من الكاذبين، وإن أرادت أن تدرأ عن نفسها العذاب والعذاب هو الرّجم شهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أنّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن لم تفعل رجمت فإن فعلت درأت عن نفسها الحدّ، ثمّ لاتحلّ له إلى يوم القيامة[2].

٢٧٤٥٠ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن سنان، عن العلاء، عن الفضيل قال: سألته عن رجل افترى على امرأته؟

قال: يلاعنها وإن أبى أن يلاعنها جُلِد الحدّ وردّت اليه امرأته، وان لاعنها فرّق بينهما ولاتحلُّ له الى يوم القيامة، والملاعنة ان يشهد عليها أربع شهادات بالله أنّي رأيتكِ تزنين والخامسة يلعن نفسه ان كان

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٤ ح٦٤٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٩ ح١٣٢١.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٢١١ ح٥.

من الكاذبين فان أقرّت رُجمت، وإن أرادت أن تدرأ عن نفسها العذاب شهدت أربع شهادات باللّه انّه لمن الكاذبين والخامسة انّ غضب اللّه عليها إن كان من الصادقين، فان كان انتفى من ولدها أُلحق باخواله يرثونه ولايرثهم إلاّ أن يرث أُمّه، فان سمّاه أحد ولد زنا جُلِد الذي يسمّيه الحد[1].

أقول: الحديث ضعيف السند على المشهور ولعلّ الصحيح أن يكون السند هكذا: «. . . عن العلاء بن الفضيل» ومن المُسلَّم انّ اللِّعان يقطع التوارث بين الزوجين ويرث الوَلد أُمّه وترثه أُمّه ولايرثه أبوه لأنّه نفاه.

وما جاء في بعض الأخبار بأن وَلد الملاعنة لايرث أخواله مع انهم يرثونه حَمَله الشيخ الطوسي على صورة عدم اعتراف الأب بالولد بعد اللِّعان، فان إعترف وقع التوارث بينه وبين أخواله، والذي يقوى في النظر هو وقوع التوارث مطلقاً ويرث قرابة أُمّه لانّ نسبه من الأُم ثابت، والتفصيل مذكور في الكتب الفقهية المفصّلة. واللّه العالم.

٢٧٤٥١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: اذا قذف الرجل امرأته، فإن هو رجع جُلِد الحد ثمانين، ورُدّت عليه امرأته، وإن أقام على القذف لاعنها، والملاعنة أن يشهد بين يدي الامام أربع شهادات باللّه انّه لمن الصادقين، ويقول: أشهد باللّه أني رأيت رجلاً في مكان مجلسي منها، أو يقول: أشهد باللّه أن هذا

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٧ ح٦٤٩.

الولد ليس مني، يقول ذلك أربع مرّات، ويقول في كل مرّة: وانّي في كل ما قلته لمن الصادقين، والخامسة أنّ لعنة اللّه عليه إن كان من الكاذبين، يقول: إن كنت من الكاذبين في قولي هذا فعليّ لعنة اللّه ثم تشهد هي كذلك أربع شهادات باللّه انّه لمن الكاذبين فيما قذفها به والخامسة أنّ غضب اللّه عليها إن كان من الصادقين، ويُؤمّن الامام بعد فراغ كل واحد منهما من القول، قال: والسُنّة أن يجلس الامام للمتلاعنين، ويقيمهما بين يديه، كل واحد منهما مستقبل القبلة[١].

باب (٢)
عدم وقوع اللّعان بين الصغيرين

٢٧٤٥٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: لالعان بين صبيّين حتى يدركا، وإن أدركا لم يتلاعنا فيما رمى به امرأته وهما صغيران[٢].

باب (٣)
ثبوت الحدِّ على كلا الزوجين عند النكول

٢٧٤٥٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا نكل الرجل في الخامسة، فهي امرأته ويُجلَد الحدَّ،

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨١ ح١٠٦٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣١.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ضمن حديث ١٠٦٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٤٥.

وكذلك المرأة اذا نَكَلت في الخامسة رُجمت[١] .

باب (٤)
عدم ثبوت اللِّعان الاّ بعد الدخول

٢٧٤٥٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايقع اللعان حتى يدخل الرجل بأهله[٢] .

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل ابن زياد مثله[٣] .

٢٧٤٥٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انّه قال: لا يقع اللِّعان بين الزوجين حتى يدخل الرجل بامرأته[٤] .

٢٧٤٥٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يقذف امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: يُضرَب الحدّ ويخلّى بينه وبينها[٥] .

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ح١٠٦٨ . منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٤ .

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦٢ ح١ .

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٢ ح٦٧١ .

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ضمن حديث ١٠٦٥ . منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٣ .

٥ـ الكافي: ج٧ ص٢١١ ح٢ .

٢٧٤٥٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن محمد بن مضارب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: مَن قذف امرأته قبل أن يدخل بها جُلد الحدّ وهي امرأته[١].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن محمد بن مضارب مثله[٢].

٢٧٤٥٨ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن أبان، عن ابن مضارب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من قذف امرأته قبل أن يدخل بها ضُرب الحدّ وهي امرأته[٣].

٢٧٤٥٩ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين، وموسى بن عمر، عن جعفر بن بشير، عن أبان، عن محمد ابن مضارب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ما تقول في رجل لاعن امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: لايكون ملاعناً حتى يدخل بها، يُضرَب حداً وهي امرأته ويكون قاذفاً[٤].

١ـ الكافي: ج٧ ص٢١١ ح٣.
٢ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٦ ح٢٩٢.
٣ـ الكافي: ج٧ ص٢١٣ ح١٤.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٧ ح٦٩٢.

باب (٥)
إشتراط اللِّعان بالمعاينة وحكم ما لو كذَّب الزوج نفسَه

٢٧٤٦٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: اللِّعان أن يقول الرجل لامرأته عند الوالي: انّي رأيت رجلاً مكان مجلسي منها، أو ينتفي من ولدها فيقول: ليس هذا منّي، فإذا فعل ذلك تلاعنا عند الوالي[١].

٢٧٤٦١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في الرّجل يقذف امرأته: يُجلَد، ثمّ يخلّى بينهما ولا يلاعنها حتّى يقول: إنّه قد رأى من يفجر بها بين رجليها[٢].

٢٧٤٦٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا قذف الرّجل امرأته فإنّه لايلاعنها حتى يقول: رأيت بين رجليها رجلاً يزني بها.

قال: وسُئل عن الرجل يقذف امرأته؟

قال: يلاعنها ثمّ يفرّق بينهما فلاتحلّ له[٣] أبداً فإن أقرّ على نفسه قبل الملاعنة جُلِد حدّاً، وهي امرأته.

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨١ ح١٠٥٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٥.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح٩.

٣ـ في التهذيب: ولاتحل له.

[و]قال: وسألته عن المرأة الحرّة يقذفها زوجها وهو مملوك؟

قال: يلاعنها [ثمّ يفرّق بينهما فلا تحلّ له أبداً، فإن أقرّ على نفسه بعد الملاعنة جُلِد حدّاً، وهي امرأته.

قال: وسألته عن الحرّ تحته أمة فيقذفها؟

قال: يلاعنها][1].

قال: وسألته عن الملاعنة الّتي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثمّ يقول بعد ذلك: الولد ولدي ويكذّب نفسه؟

فقال: أمّا المرأة فلاترجع إليه أبداً وأمّا الولد فإنّي[2] أردّه إليه إذا ادّعاه ولا أدع ولده وليس له ميراث، ويرث الابن الأب ولايرث الأب الابن [و]يكون ميراثه لأخواله فإن لم يدَّعه أبوه فإنّ أخواله يرثونه ولايرثهم فإن[3] دعاه أحد: ابن[4] الزانية جُلد الحدّ[5].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[6].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله الى قوله: رجلاً يزني بها[7].

الاستبصار: محمد بن يعقوب وبنفس الاسناد قال: سألتهُ عن

١ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب.

٢ـ في الاستبصار: فانا.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وان.

٤ـ في التهذيب: يابن.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٦٣ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٧ ح٦٥٠.

٧ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٢ ح١٣٢٧.

الملاعنة التي يرميها زوجها . . . وذكر مثله[١] .

٢٧٤٦٣ـ التهذيب : الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال : إذا قذف الرجل امرأته فانّه لايلاعنها حتى يقول : رأيت بين رجليها رجلاً يزني بها .

وقال : إذا قال الرجل لامرأته : لم أجدك عذراء وليس له بيّنة يجلد الحدّ ويُخلّى بينه وبين امرأته .

وقال : كانت آية الرجم في القرآن (والشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا الشهوة)[٢] .

قال : وسألته عن الملاعنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك : الولد ولدي ويُكذّب نفسه؟

قال : أمّا المرأة فلاترجع اليه أبداً، وأمّا الولد فانّي اردّه اليه إذا ادعاه ولا أدع ولده وليس له ميراث، ويرث الابن الاب ولايرث الاب الابن، يكون ميراثه لاخواله، وان لم يدَّعه ابوه فانّ أخواله يرثونه ولايرثهم وان دعاه احد : يابن الزانية جُلد الحدّ[٣] .

٢٧٤٦٤ـ دعائم الاسلام : روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام)

١ـ الاستبصار : ج٣ ص٣٧٦ ح١٣٤٤ .

٢ـ أقول : ان من المسلَّم أنّ القرآن الكريم الذي بين أيدينا لم يُنقص منه شيء ولم يزد فيه شيء وعلينا ان نردَّ علم هذه الجملة من الحديث الى أهله .

٣ـ التهذيب : ج٨ ص١٩٥ ح٦٨٤ .

قال في قول الله (عزّوجلّ): ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الآية[1].

قال: ومن قذف امرأته فلا لعان بينه وبينها حتى يدّعي الرؤية، فيقول: رأيت رجلاً بين رجليها يزني بها[2].

٢٧٤٦٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا افترى الرجل على امرأته فقال: يازانية، فليس بينهما لعانٌ حتى يدّعى الرؤية أو ينتفي من الحمل أو الولد، فان قال: لم أجدكِ عذراء، فليس فيه لعانٌ، وإن قذفها قبل أن يدخل بها، لم يلاعنها، ويضرب الحدّ[3].

٢٧٤٦٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل[4] يفتري على امرأته؟

قال: يجلد ثم يخلّى بينهما ولايلاعنها حتى يقول: اشهد أنّي[5] رأيتكِ تفعلين كذا وكذا[6].

١ـ النور ٢٤: ٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨١ ح١٠٥٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٥.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ح١٠٦٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٥.

٤ـ في التهذيب ج١٠: عن رجل.

٥ـ في الكافي ج٧: انني.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح٨ وج٦ ص١٦٦ ح١٥ ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٦ ح٢٩٥.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

٢٧٤٦٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايكون اللِّعان[٢] حتى يزعم انه قد عاين[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٤].

٢٧٤٦٨ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن سماعة وأبي بصير قالا: قال الصادق (عليه السّلام): لايحدّ الزاني حتى يشهد عليه أربعة شهود على الجماع والايلاج والإخراج، كالميل في المكحلة، ولايكون لعان حتى يزعم أنّه عاين[٥].

باب (٦)
ثبوت اللِّعان مشروط بنفي الوَلد

٢٧٤٦٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٦ ح٦٤٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٢ ح١٣٢٦.

٢ـ في التهذيب: لايكون لعان.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٦٧ ح٢١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٦ ح٦٤٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٢ ح١٣٢٥.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٤٥ ح٢٧٢. منه بحار الانوار: ج٧٩ ص٥٤.

(عليه السّلام) قال: لايقع اللِّعان حتى يدخل الرجل بامرأته، ولايكون اللِّعان الاّ بنفي الولد[١].

من لايحضره الفقيه: روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو مثله[٢].

٢٧٤٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: لايكون اللِّعان[٣] إلاّ بنفي ولد.

وقال: إذا قذف الرجل امرأته لاعنها[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٥].

باب (٧)
وَلد اللِّعان يُنسب الى أُمِّه

٢٧٤٧١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن عثمان بن عيسى، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن المرأة يلاعنها زوجها ويفرّق بينهما الى من ينسب ولدها؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٥ ح٦٤٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧١ ح١٣٢٤.
٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٥ ح٤٨٥١.
٣ـ في الاستبصار: لايكون لعان.
٤ـ الكافي: ج٦ ص١٦٦ ح١٦.
٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٥ ح٦٤٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧١ ح١٣٢٣.

قال: الى أمّه[١].

باب (٨)
حكم الاقرار بالولد بعد النفي

٢٧٤٧٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل لاعن امرأته وهي حبلى ثم ادعى ولدها بعد ما ولدت وزعم انّه منه.

قال: يردّ اليه[٢] الولد ولايجلد لأنّه قد مضى التلاعن[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٤].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر مثله[٥].

التهذيب: سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روى البزنطي، عن عبدالكريم، عن

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٩١ ح٦٦٦.
٢ـ في الفقيه: ردّ اليه.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٦٤ ح٨.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٢ ح٦٧٢.
٥ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح٧.
٦ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٧ ح٢٩٦.

الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) اذا لاعن الرجل امرأته. . . وذكر مثله[١].

٢٧٤٧٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى [و]قد استبان حملها فأنكر[٢] مافي بطنها فلمّا وضعت[٣] ادعاه وأقرّ به وزعم أنّه منه؟

قال: فقال:[٤] يردّ إليه[٥] ولده ويرثه ولايجلد لأنّ اللعان [بينهما] قد مضى[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن علي، عن الحلبي مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن الحلبي مثله[٨].

٢٧٤٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٨ ضمن حديث٤٨٥٥.

٢ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: وأنكر.

٣ـ في التهذيب: فلمّا وضعته.

٤ـ في الفقيه: فقال أبو عبدالله (عليه السّلام).

٥ـ في التهذيب والاستبصار: يردّ عليه.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١٦٥ ح١٣.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٠ ح٦٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٥ ح١٣٣٩.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣٢٥ ح٥٦٩٧.

محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن الحلبيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى فلمّا وضعت ادّعى ولدها وأقرّ به وزعم أنّه منه؟

قال: يردّ إليه ولده ولايرثه ولايجلد لأنّ اللّعان قد مضى[1].

باب (٩)
حكم من أقرّ بولده ثم نفاه

٢٧٤٧٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا أقرّ رجل بولد ثم نفاه لزمه[2].

٢٧٤٧٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) قال: من أقرّ بولد ثم نفاه جلد الحدّ وألزم الولد[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال. . . . وذكر مثله[4].

من لايحضره الفقيه: في رواية السكوني انّ علياً (عليه السّلام)

١ـ الكافي: ج٧ ص١٦١ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٣٤٦ ح١٢٤٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٨٥ ح٦٩٥.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢٦١ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج١٠ ص٨٧ ح٣٣٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص٢٣٣ ح٨٧٧.

قال: . . . وذكر مثله[١].

الجعفريات: باسناده، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن عليّ (عليهم السّلام) قال: اذا أقرّ بولده. . . وذكر مثله[٢].

٢٧٤٧٧ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن العلا بن الفضيل[٣]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت [له]: الرجل ينتفي من ولده وقد اقرّ به.

فقال: [٤] ان كان الولد من حرّة جلد[٥] خمسين سوطاً حدّ المملوك، وان كان من امة فلاشيء عليه[٦].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل مثله[٧].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه الله) في الاستبصار على أنّه وَهْمٌ من الراوي لأنّ الخبر الأوّل ـ الذي مضى في الصفحة الماضية ـ موافق لظاهر القرآن.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٥١ ح٥٠٧٤.

٢ـ الجعفريات: ص١٢٥.

٣ـ في الاستبصار: عن العلا، عن الفضيل.

٤ـ في الفقيه: قال.

٥ـ في الكافي: جلد الحد، وفي الفقيه: جلد الاب.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٢٦٢ ح١١ ـ التهذيب: ج١٠ ص٨٣ ح٣٢٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٢٣٣ ح٨٧٨.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٥٣ ح٥٠٨٣.

٢٧٤٧٨ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: اذا اقرَّ الرجل بالولد ساعة لم ينتف منه أبداً[1].

٢٧٤٧٩ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: إذا أقرّ الرجل بولده، ثم نفاه لم ينتف منه أبداً[2].

باب (١٠)
حكم من ادَّعى ولداً لايُعرف له أب ثمَّ نفاه

٢٧٤٨٠ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبدالرحمن، عن رجل، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ادّعى ولد امرأة لايُعرف له أب ثم انتفى من ذلك؟

قال: ليس له ذلك[3].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٣ ح٦٣٩.

٢ـ الجعفريات: ص١٢٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٨٧.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٧ ح٥٨٢.

باب (١١)
حكم الاقرار بولدٍ ونفي آخر

٢٧٤٨١ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختريّ، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّه رفع إلى عليّ (عليه السّلام) أمر امرأة ولدت جارية وغلاماً في بطن وكان زوجها غائباً فأراد أن يقرّ بواحد وينفي الآخر.

فقال: ليس ذاك له إمّا أن يقرَّ بهما جميعاً، وإمّا أن ينكرهما جميعاً[1].

باب (١٢)
حكم الطلاق بعدالقذف

٢٧٤٨٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انه قال: إذا قذف الرجل امرأته ثم طلّقها فإن هو أقرّ بالكذب جُلد الحدّ، وإن تمادىٰ وكانت في عدّتها لاعنها، وإن ماتت فقام رجلٌ من أهلها مقامها فلاعنه، فلاميراث له، وإن لم يقم أحد من أوليائها يلاعنه، ورثها[2].

١ـ قرب الاسناد: ص١٥٣ ح٥٥٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٦٠٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ضمن حديث١٠٦٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٨ و٤٤٢.

باب (١٣)
حكم المرأة إذا وضعت لأربعة أشهر

٢٧٤٨٣ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فلم تلبث بعدما أُهديت اليه إلاّ اربعة اشهر حتى وَلدت جارية فأنكر ولدها وزعمتْ هي أنّها حملت منه؟

قال: فقال: لايقبل منهاذلك وان ترافعا الى السلطان تلاعنا وفرّق بينهما ثم لم تحلُّ له ابداً[١].

باب (١٤)
حكم من قال لأمرأته: لم أجدكِ عذراء

٢٧٤٨٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل قال لامرأته: لم تأتني عذراء.

قال: ليس عليه شيء[٢] لأن العُذرة تذهب بغير جماع[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: يونس، عن زرارة مثله[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٤ ح١٩٤٧.

٢ـ في الاستبصار ج٣: ليس بشيء.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح١٢.

٤ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٨ ح٣٠٠ وج٨ ص١٩٦ ح٦٨٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٢٣١ ح٨٦٩ وج٣ ص٣٧٧ ح١٣٤٥.

أقول: قوله (عليه السّلام): «ليس عليه شيء» أي من الحدّ، وعدم ثبوت اللّعان.

٢٧٤٨٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل قال لامرأته: لم أجدكِ عذراء.

قال: يُضرَب.

قلت: فانّه[1] عاد؟

قال: يضرب فانّه يوشك أن ينتهي.

قال يونس: يُضرب ضَرْب أدبٍ ليس بضرب الحدود[2] لئلاّ يؤذي امرأة مؤمنة بالتعريض[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد بهذا الاسناد عن أبي بصير قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله[4].

التهذيب ـ الاستبصار: يونس، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي بصير مثله الى قوله: أن ينتهي[5].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي بصير، عن أبي

١ـ في التهذيب: فان.

٢ـ في التهذيب: ليس بضرب الحد.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح١١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٦ ح٦٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٧ ح١٣٤٧.

٥ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٧ ح٢٩٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٢٣١ ح٨٦٨.

عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يقول لامرأته . . . وذكر نحوه[١] .

٢٧٤٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار : الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن حمّاد، عن زياد، عن سليمان[٢]، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل قال لامرأته بعدما دخل بها[٣] : لم أجدكِ عذراء.

قال : لاحدّ عليه[٤] .

من لايحضره الفقيه : روى ابن محبوب، عن حمّاد بن زياد، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥] .

٢٧٤٨٧ـ دعائم الاسلام : عن علي (عليه السّلام) أنّه قال[٦] : اذا قال الرجل لامرأته : لم اجدكِ عذراء، فلاحدّ عليه، لأنّ العذرة تذهب من غير الوطء.

قال جعفر بن محمد (عليه السّلام) : ويُؤدّب ـ يعني اذا كان الأمر على خلاف ما قال، أو أراد به الشتم والتعريض، مثل أن يكون ذلك في شرٍّ جرى بينهما، أو مراجعة كلام كان فيه تعريض ـ[٧] .

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى : ص١٤٩ ح٣٨٣ .

٢ـ في الاستبصار : عن زياد بن سليمان .

٣ـ في الفقيه : بعدما دخلت عليه .

٤ـ التهذيب : ج١٠ ص٧٨ ح٣٠١ ـ الاستبصار : ج٤ ص٢٣١ ح٨٧٠ .

٥ـ من لايحضره الفقيه : ج٤ ص٤٨ ح٥٠٦ .

٦ـ في مستدرك الوسائل : عن أمير المؤمنين (عليه السّلام) وأبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّهما قالا .

٧ـ دعائم الاسلام : ج٢ ص٤٦٢ ح١٦٣١ . منه مستدرك الوسائل : ج١٥ ص٤٤٤ . والظاهر انّ قوله : (يعني اذا كان الامر . . .) من كلام المؤلف .

٢٧٤٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): اذا قال الرجل لامرأته: لم اجدك عذراء وليست له بيّنة يجلد الحد ويخلّى بينه وبينها[1].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه الله) على حدّ التعزير وعدم ارادة الحدّ التامّ.

باب (١٥)
حكم من قذف امرأته ثم كذّب نفسه

٢٧٤٨٩ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا قذف الرجل امرأته ثم اكذب نفسه جُلد الحدّ وكانت امرأته، وان لم يكذّب [على] نفسه تلاعنا ويفرّق بينهما[2].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان مثله[3].

٢٧٤٩٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن عبّاد بن صهيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أوقفه الإمام للّعان فشهد شهادتين ثمّ نكل فأكذب[4] نفسه قبل أن

١ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٨ ح٣٠٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص٢٣١ ح٨٧١.
٢ـ الكافي: ج٧ ص٢١١ ح٤.
٣ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٦ ح٢٩٣.
٤ـ في الكافي ج٧: واكذب.

يفرغ من اللّعان.

قال: يُجلد حدَّ القاذف ولايفرّق بينه وبين امرأته[١و٢].

الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد بن عيسى جميعاً، عن ابن محبوب مثله[٣].

أقول: حدّ القذف ثمانون جلدة. كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الفاسِقُونَ﴾[٤].

٢٧٤٩١ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن عبّاد بن صهيب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل أوقفه الامام للملاعنة فشهد شهادتين ثم نكل عن نفسه قبل أن يفرغ أو أكذب نفسه من اللعان؟

قال: يُجلد الحدّ ولايُفرّق بينه وبين امرأته[٥].

٢٧٤٩٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أنّ الولد ولده هل يردّ عليه ولده؟

١ـ في الكافي ج٧: وبين المرأة.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦٣ ح٥.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح٦.

٤ـ النور ٢٤: ٤.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٩١ ح٦٦٨.

قال: لا ولاكرامة لايردّ عليه ولاتحل له الى يوم القيامة[١].

أقول: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «لايردّ عليه ولده» يعني أنّه لايلحق به لحوقاً صحيحاً يرثه ويرثه أبوه وإنّما يثبت نسبه على شرط أن يرث اباه ولايرثه أبوه).

باب (١٦)
عدم رجم الحبلى

٢٧٤٩٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يلاعن في كلّ حال إلاّ أن تكون حاملاً[٢].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على انّه ما كان يقيم عليها الحدّ انْ نكلتْ عن اللّعان.

٢٧٤٩٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا كانت المرأة حبلى لم ترجم[٣].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٤ ح٦٨٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٦ ح١٣٤٣.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٠ ح٦٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٥ ح١٣٤٠.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٠ ح٦٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٦ ح١٣٤١.

باب (١٧)
ثبوت الحدّعلى من قذف امرأة غائبة

٢٧٤٩٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن عاصم، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة غائبة لم يرها فقذفها؟

قال: يُجلَد[1].

باب (١٨)
ثبوت الحدّ على الزوج ان قذف امرأته بعد اللعان

٢٧٤٩٦ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل قذف امرأته فتلاعنا ثم قذفها بعدما تفرّقا[2] أيضاً بالزنا أعليه حدٌّ؟

قال: نعم عليه حد[3].

١ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٨ ح٣٠٣.

٢ـ في التهذيب: بعدما تفرّق.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢١٢ ح١٠ ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٧ ح٢٩٧.

باب (١٩)
ثبوت اللّعان بين الحر والزوجة المملوكة، وبين المملوك والحرة، وبين العبد والأمة

٢٧٤٩٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الحرّ بينه وبين المملوكة لعان؟

فقال:[١] نعم وبين المملوك والحرَّة، وبين العبد و[بين] الامة، وبين المسلم واليهودية والنصرانية، ولايتوارثان ولايتوارث الحرّ والمملوكة[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٧٤٩٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انّه قال: اللّعان بين كلّ زوجين من حرّ أو مملوك، ويلاعن الحُرّ المملوكة أو المملوك الحرّة، والعبد الأمة، وعن علي (عليه السّلام) مثل ذلك[٤].

٢٧٤٩٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦٤ ح٧.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٨ ح٦٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٣ ح١٣٣١.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ح١٠٦٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٦.

السّلام) قال: سألته عن المرأة الحرَّة يقذفها زوجها وهو مملوك والحرُّ يكون تحته الأَمة[١] فيقذفها؟

قال: يلاعنها[٢].

الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن هشام مثله[٣].

٢٧٥٠٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أيوب، عن حمّاد، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في العبد يلاعن الحرَّة؟

قال: نعم إذا كان مولاه زوّجه إياها [و]لاعنها بأمر مولاه كان ذلك.

وقال: بين الحرِّ والامة والمسلم والذميَّة لعان[٤].

٢٧٥٠١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن محمد، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الحرِّ يلاعن المملوكة؟

قال: نعم[٥].

٢٧٥٠٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في عبد قذف امرأته وهي حرَّة.

١ـ في الاستبصار: تكون تحته المملوكة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٩ ح٦٥٧.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٤ ح١٣٣٦.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٩ ح٦٥٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٤ ح١٣٣٤.

٥ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٨ ح٣٠٥.

قال: يتلاعنان.

فقلت: أبمنزلة الحرّ سواء؟

قال: نعم[١].

٢٧٥٠٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن بعضهم، عن أبي المعزا، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: مملوك كان تحته حرَّة فقذفها.

قال:[٢] ما يقول فيها أهل الكوفة؟

قلت: [يقولون:] يُجلد.

قال: لا ولكن يلاعنها كما يلاعن الحُرّ[٣].

٢٧٥٠٤ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة الحرَّة يقذفها زوجها وهو مملوك؟

قال: يلاعنها[٤].

٢٧٥٠٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) انه سُئل عن عبد قذف امرأته؟

١ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٨ ح٣٠٤.

٢ـ في الاستبصار: فقال.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٩ ح٦٥٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٤ ح١٣٣٥.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٣ ح١٣٢٩.

قال: يتلاعنان كما يتلاعن الحرّان[١و٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

باب (٢٠)
ثبوت اللّعان بين المسلم والنصرانيّة والذميّة

٢٧٥٠٦ـ مستطرفات السرائر: نقلاً من كتاب (المشيخة) للحسن ابن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن نصرانيّة تحت مسلم زنت وجاءت بولد فأنكره المسلم؟

قال: فقال: يلاعنها.

قيل له: فالولد ما يصنع به؟

قال: هو مع أُمّه ويفرّق بينهما ولاتحلّ له أبداً[٤].

٢٧٥٠٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: يلاعن المسلم امرأته الذميّة اذا قذفها، وهذا على ظاهر كتاب اللّه (عزّوجلّ) لأنّه يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾[٥] وهذه زوجته[٦].

٢٧٥٠٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن

١ـ في التهذيب والاستبصار: كما يتلاعن الاحرار.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦٥ ح١٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٨ ح٦٥١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٣ ح١٣٣٠.

٤ـ مستطرفات السرائر: ص٨٢ ح١٩. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٩٩.

٥ـ النور ٢٤: ٦.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ح١٠٦٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٦.

ابراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: ليس بين خمس من النساءوبين أزواجهن ملاعنة: اليهوديّة تكون تحت المسلم فيقذفها، والنصرانية والأمة تكون تحت الحرّ فيقذفها، والحرَّة تكون تحت العبد فيقذفها، والمجلود في الفرية لأنّ اللّه تعالى يقول: ﴿وَلاَتَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً﴾[1] والخرساء ليس بينها وبين زوجها لعان انما اللعان باللّسان[2].

الجعفريات: باسناده، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[3].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على التقيَّة.

٢٧٥٠٩ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: أربع ليس بينهم لعان: ليس بين الحرّ والمملوكة لعان، ولابين الحرّة والمملوك لعان، ولا بين المسلم والنّصرانيّة واليهوديّة لعان[4].

١ـ النور ٢٤: ٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٧ ح٦٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٥ ح١٣٣٨.

٣ـ الجعفريات: ص١١٤.

٤ـ قرب الاسناد: ص٨٧ ح٢٨٦ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٩٨.

باب (٢١)
عدم وقوع اللِّعان في زواج المتعة

٢٧٥١٠ـ الكافي: محمد، عن أحمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لا يلاعن الرّجل المرأة الّتي يتمتّع بها[١].

٢٧٥١١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايلاعن الحرُّ الأَمَة ولا الذميَّة ولا التي يُتمتَّع بها[٢].

من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايلاعن الرجل الحرّ... وذكر مثله[٣].

أقول: قال الشيخ الصدوق (رحمه الله): يعني الأمة التي يطأها بملك اليمين، والذميّة التي هي مملوكة له.

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٦ ح١٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٨ ح٦٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٧٣ ح١٣٣٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٣٨ ح٤٨٥٥.

باب (٢٢)
عدم ثبوت اللّعان بقذف الخرساء والصمّاء وثبوت التحريم المؤبّد بمجرّد القذف

٢٧٥١٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل قذف امرأته وهي خرساء؟

قال: يفرّق بينهما[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

٢٧٥١٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل قذف امرأته بالزنا وهي خرساء صمّاء[٣] لاتسمع ما قال؟

قال:[٤] إن كان لها بيّنة فشهدوا[٥] عند الامام جُلد الحدّ[٦] وفُرّق بينهما، ثم لاتحلُّ[٧] له أبداً وإن لم يكن [لها] بيّنة فهي حرام عليه ما أقام

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٤ ح٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٣ ح٦٧٣.

٣ـ في التهذيب ج٧: أو صماء.

٤ـ في التهذيب ج٧ والفقيه: فقال.

٥ـ في التهذيب ج٨: تشهد، وفي ج٧: تشهد لها، وفي الفقيه: يشهدون لها.

٦ـ في التهذيب ج٧ والفقيه: جلده الحدّ.

٧ـ في التهذيب ج٨: وفرّق بينه وبينها ولاتحلُّ.

معها ولا إثم عليها منه[١].

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن هشام ابن سالم مثله[٢].

٢٧٥١٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن أبي جميلة، عن محمد بن مروان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة الخرساء كيف يلاعنها زوجها؟

قال: يفرّق بينهما ولاتحلُّ له أبداً[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

٢٧٥١٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: الخرساء والأخرس ليس بينهما لعان، لانَّ اللعان لايكون الاّ باللسان.

وقال جعفر بن محمد(عليهما السّلام): اذا قذف الرجل امرأته وهي خرساء، فرّق بينهما[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٦ ح١٨.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٣ ح٦٧٥ وج٧ ص٣١٠ ح١٢٨٨ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٥٠ ح٥٠٧٣.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٦٧ ح٢٠.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٣ ح٦٧٦.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٣ ح١٠٦٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣٩ وج١٨ ص٩٦.

باب (٢٣)
عدم ثبوت اللّعان بقذف الأصمّ

٢٧٥١٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة قذفت زوجها وهو أصم.

قال: يفرّق بينها وبينه ولا تحلّ له ابداً[١].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

أقول: الحديث ضعيف السَّنَد لكونه مرسَلاً، وقال والد العلاّمة المجلسي في روضة المتّقين: (لم يعمل به الاصحاب)[٣].

وقال الشهيد الثاني في المسالك: (وضعفُها يمنع الحكم بها في مثل ذلك)[٤].

باب (٢٤)
حكم شهادة اربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها

٢٧٥١٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى،

١ـ الكافي: ج٦ ص١٦٦ ح١٩.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٣ ح٦٧٤.
٣ـ روضة المتقين: ج٩ ص١٨٧.
٤ـ مسالك الافهام: ج٧ ص٣٥٧.

عن محمد بن عيسى، عن اسماعيل بن خراش[١]، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها.

قال: يلاعِن الزوج ويجلد[٢] الاخرون[٣].

٢٧٥١٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن نعيم بن ابراهيم، عن أبي سيّار مسمع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في أربعة شهدوا على امرأة بفجور[٤] احدهم زوجها.

قال: يجلدون الثلاثة ويلاعنها زوجها ويفرّق بينهما ولاتحلُّ له ابداً[٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن نعيم بن ابراهيم، عن مسمع أبي سيّار مثله[٦].

٢٧٥١٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن عبّاد بن كثير، عن ابراهيم بن نعيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن اربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها؟

١ـ في التهذيب ج٦: عن اسماعيل، عن خراش وهو الصحيح.

٢ـ في الاستبصار: يلاعن ويجلدون.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٤ ح٦٤٣ وج٦ ص٢٨٢ ح٧٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦ ح١١٩.

٤ـ في الفقيه: بالفجور.

٥ـ التهذيب: ج١٠ ص٧٩ ح٣٠٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٥٢ ح٥٠٧٨.

قال: تجوز شهادتهم[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (المشهور قبول شهادة الزوج، والاظهر حمل هذا الخبر على ما اذا شهدوا معاً، والخبر السابق على ما اذا ادّعى الزوج أولاً ثم أتى بهم، واللّه أعلم)[٢].

باب (٢٥)
حكم موت المرأة قبل اللّعان

٢٧٥٢٠ـ التهذيب: أبو بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل قذف امرأته وهي في قرية من القرى فقال السلطان: مالي بهذا علم عليكم بالكوفة فجاءت الى القاضي لتلاعن فماتت قبل أن يتلاعنا فقالوا هؤلاء: لاميراث لك.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): إن قام رجل من أهلها مقامها فلاعنه فلاميراث له، وان أبى أحد من أوليائها أن يقوم مقامها أخذ الميراث زوجها[٣].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٢ ح٧٧٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥ ح١١٨.
٢ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص١٧٠.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٠ ح٦٦٤.

كتاب الايلاء

باب (١)
كيفيّة الإيلاء ومدّتُه

٢٧٥٢١ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار وأبو العباس محمد بن جعفر، عن أيوب بن نوح ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الايلاء ما هو؟

فقال: هو أن يقول الرجل لامرأته: والله لا اجامعك كذا وكذا ويقول:[1] والله لأغيظنك[2]، فيتربّص بها أربعة أشهر ثم يؤخذ فيوقف بعد [ذلك] الاربعة الأشهر، فان فاء ـ وهو ان يصالح أهله ـ فانّ الله غفور رحيم، وان لم يف جُبر على أن يطلّق، ولايقع طلاق[3] فيما

١ـ في التهذيب: أو يقول.

٢ـ الغيظ: الغضب (اقرب الموارد).

٣ـ في الاستبصار: فلايطلّق.

بينهما ولو كان بعد الاربعة الأشهر[١] ما لم ترفعه الى الامام[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار وأبي العبّاس محمد بن جعفر، عن أيوب بن نوح مثله[٣].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان مثله[٤].

٢٧٥٢٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: إذا آلى الرجل من امرأته والايلاء[٥] أن يقول: والله لا اجامعك كذا وكذا [أ]و يقول: والله لأُغيظنّكِ، ثم يغاضبها ثم يتربّص بها اربعة أشهر فإن فاء ـ والايفاء أن يصالح أهله ـ أو يطلّق عند ذلك، ولايقع بينهما طلاق حتى يوقف، وان كان بعد الأربعة[٦] الأشهر[٧] [حبس] حتى يفيىء أو يطلّق[٨].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى

١ـ في الاستبصار: ولو كان اربعة أشهر.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٢ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٣ ح٤.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٣ ح٩٠٦.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: وهو.

٦ـ في الاستبصار: فان كان ايضاً بعد اربعة.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: أشهر.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١٣١ ح٣.

مثله[1].

٢٧٥٢٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكنانيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل آلى من امرأته بعد ما دخل بها؟

فقال: إذا مضت أربعة أشهر وقف وإن كان بعد حين فإن فاء فليس بشيء وهي امرأته وإن عزم الطّلاق فقد عزم، وقال: الإيلاء أن يقول الرجل لامرأته: والله لأُغيظنّك ولأسوأنّك، ثمّ يهجرها ولايجامعها حتّى تمضي أربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر فقد وقع الإيلاء، وينبغي للإمام أن يجبره على أن يفيء أو يطلّق فإن فاء فإنّ الله غفور رحيم وإن عزم الطلاق فإنّ الله سميع عليم وهو قول الله (عزّوجلّ) في كتابه[2].

٢٧٥٢٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل آلى من امرأته؟

فقال: الايلاء أن يقول الرجل: والله لا اجامعك كذا وكذا فانّه يتربّص أربعة أشهر فان فاء ـ والايفاء أن يصالح أهله ـ فانّ الله غفور رحيم وان لم يفء بعد أربعة أشهر حتى يصالح أهله أو يطلّق جبر[3]

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢ ح٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٣ ح٩٠٥.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٢ ح٧. والمقصود من «قول الله (عزّوجلّ) في كتابه» الآيتين الكريمتين في سورة البقرة ٢: ٢٢٦ و٢٢٧.

٣ـ في الاستبصار: اجبر.

على ذلك ولايقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف وان كان بعد الاربعة أشهر فان أبى فرّق بينهما الامام[١].

٢٧٥٢٥ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قال: الإيلاء أن يقول الرجل لامرأته: واللّه لأغيظنك، واللّه لأسوأنك، ثم يهجرها فلايجامعها حتى تمضى أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر فإنّه يوقف حتى يفيء أو يُطلّق[٢].

٢٧٥٢٦ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أُذينة، عن بكير بن أعين، وبريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السّلام) أنّهما قالا: إذا آلى الرّجل أن لايقرب امرأته فليس لها قول ولاحقّ في الأربعة الأشهر ولا إثم عليه في كفّه عنها في الأربعة الأشهر، فإن مضت الأربعة الأشهر قبل أن يمسّها فسكتت ورضيت فهو في حلّ وسعة، فإن رفعت أمرها قيل له: إمّا أن تفيء فتمسّها وإمّا أن تطلّق، وعَزْمُ الطّلاق أن يخلّي عنها فإذا حاضت وطهرت طلّقها وهو أحقّ برجعتها ما لم تمض ثلاثة قروء، فهذا الإيلاء الّذي أنزله اللّه (تبارك وتعالى) في كتابه وسنّة رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)[٣].

٢٧٥٢٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه

١ـ التهذيب: ج٨ ص٨ ح٢٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٤ ح٩١١.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧١ ح١٠٢٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٢.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣١ ح٤.

اوقف عمر بن الحارث وقد آلى من امرأته عند مضي أربعة أشهر فقال: إما أن تفيء وإما أن تطلّق.

وقال (عليه السّلام): اذا آلى الرجل من امرأته فلاشيء عليه حتى تمضي أربعة أشهر، فاذا مضت أربعة أشهر أوقف فإمّا أن يفيء وإمّا أن يطلّق مكانه. وان لم تقم المرأة تطلب بحقها فليس بشيء ولايقع الطلاق، وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف، إن طلبته المرأة، وبعد أن يخيّر في أن يفيء أو أن يطلّق، وهو في سعة ما لم يوقف.

وقال جعفر بن محمد (عليه السّلام): هي امرأته لايفرّق بينهما حتى يوقف وإن أمسكها سنة. وليس للمرأة قول في الأربعة الأشهر. فإن مضت الأربعة الاشهر قبل أن يمسّها فما سكتت ورضيت فهو في حلّ وسعة، فإن رفعت أمرها الى الوالي قيل له: إمّا أن تفيء وإمّا أن تطلّق. ومتى قامت المرأة بعد الأربعة الأشهر عليه أوقف لها، وإن كان ذلك بعد حين.

قال: والفيء الجماع وإن لم يقدر عليه لمرضٍ أو علّةٍ أو سفر، فأقرّ بلسانه اكتفى بمقالته، وإن كان يقدر على الجماع لم يجزه إلاّ في الفرج، إلاّ أن يحال بينه وبين الجماع، فلايجد اليه سبيلاً، فإذا قال بلسانه عند ذلك: إنّه قد فاءَ وأشهد على ذلك، جاز[1].

٢٧٥٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى[2]، عن بنان بن محمد، عن محسن بن أحمد، عن يونس بن يعقوب، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٢ ح١٠٢١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٢ مختصراً.

٢ـ في الاستبصار: أحمد بن محمد بن يحيى.

أبي مريم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل آلى من امرأته؟

قال: يوقف قبل الأربعة أشهر وبعدها[1].

أقول: هذا الحديث ضعيف السَّنَد لجهالة حال بعض الرواة فيه وقد حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على انّه يوقف لالزام الحكم عليه في المدَّة المضروبة لذلك وهي الاربعة أشهر دون أن يُلزَم الطلاق أو الايفاء. ومن أراد التفصيل فليراجع الكتب الفقهية المفصّلة.

٢٧٥٢٩ـ تفسير القمي: حدثني أبي، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الايلاء هو أن يحلف الرّجل على امرأته أن لايجامعها، فان صبرت عليه فلها أن تصبر، وإن رفعته إلى الامام أنظره أربعة أشهر، ثم يقول له بعد ذلك: إمّا أن ترجع إلى المناكحة وإمّا أن تطلّق، والاّ حبستك أبداً[2و3].

٢٧٥٣٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) قال: أخبرني أبي: أنَّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: إذا آلى الرجل من امرأته فلاشيء عليه حتى يمضي أربعة أشهر، فإن قامت المرأة تطلب إذا مضت الأربعة أشهر، وقف فإمّا أن يفيء أو يطلّق مكانه، وإن لم تقم المرأة تطلب حقّها فليس لك شيء ما لم تطلب[4].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٥ ح١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٥ ح٩١٣.

٢ـ في وسائل الشيعة: فان أبى حبسه أبدا.

٣ـ تفسير القمي: ج١ ص٧٣. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٤١.

٤ـ الجعفريات: ص١١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٣. وقوله (عليه السّلام): «فليس لك شيء» لعلّ فيه تصحيف والصحيح: «فليس عليه شيء». والله العالم.

٢٧٥٣١ـ كتاب محمد بن المثنّى الحضرمي: عن ذريح المحاربي قال: وذكر أبو عبدالله (عليه السّلام) قال: كان رجل تُخُيِّرَ له امرأةٌ فدخلت جميلة وليس للرجل ولد وقد أطال صحبتها دهراً.

قال: فبكت ذات يوم فقال لها زوجها: ما يبكيك؟

قالت: ابكي لأني لا أرى لك ولداً وأرى للناس اولاداً.

قال: انّه لن يمنعني من ذلك الاّ اكرامك.

قالت: فانّي قد اذنت لك في التزويج.

قال: فتزوّج الرجل وبنى بها.

قال: فكسل من الاولى الى الاخيرة فجزعتِ المرأة فقالت: سُحِرْتَ وفُعِلَ بك.

فقال الرجل: هي طالق ان اتيتها حتّى آتيكِ فلم يُطِقْ اتيانها.

قال: فشرب اللبن شهراً فلم يصل، ثم شرب شهراً فلم يصل، فقال رجل عند ذلك: هي الايلاء[1].

قال: نعم.

قال: وبعث الى المدينة يسأل عن الايلاء.

فقال: لابدّ أن يوقف وان مضت أربعة أشهر.

قال أبو عبدالله (عليه السّلام): وقال علي (عليه السّلام): لابدّ أن يوقف وان مضت خمسة أشهر.

قال قائل: فإن تراضيا؟

١ـ في مستدرك الوسائل: هذا الايلاء.

فقال: نعم[١].

باب (٢)
الفرق بين الايلاء والهجران

٢٧٥٣٢ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يهجر امرأته من غير طلاق ولا يمين سنة لم يقرب[٢] فراشها؟

قال: ليأت أهله.

وقال (عليه السّلام): أيّما رجل آلى من امرأته ـ والايلاء أن يقول: لا والله[٣] لا أُجامعك كذا وكذا ويقول:[٤] والله لأُغيظنّك ـ ثم يغاضبها[٥] فانّه يتربّص بها[٦] أربعة أشهر ثم يؤخذ بعد الاربعة الأشهر[٧] فيوقف[٨] فان فاء ـ والإيفاء[٩] أن يصالح أهله ـ فانّ الله غفور رحيم،

١ـ الاصول الستة عشر: ص٢٥٥ ح٣٣٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٨.

٢ـ في الفقيه: فلايأتي.

٣ـ في التهذيب: أن يقول الرجل: والله، وفي الفقيه: أن يقول: والله.

٤ـ في التهذيب: أو يقول. وفي الفقيه هذه العبارة غير موجودة.

٥ـ في الاستبصار: فغاضبها، وفي الفقيه: ثم يغايظها.

٦ـ في التهذيب: فانّها تتربّص به، وفي الاستبصار والفقيه: فانّه يتربّص به.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: أشهر.

٨ـ في الاستبصار: ويوقف.

٩ـ في الفقيه: وهو.

فان لم يفيء جبر على أن يطلّق[١] ولايقع بينهما طلاق حتى يوقف وإن كان أيضاً بعد الأربعة الأشهر يجبر[٢] على أن يفيء أو يطلّق[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي مثله[٥].

٢٧٥٣٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: وإذا هجر الرجل امرأته سنة أو أقل من ذلك أو أكثر، من غير يمين فليس ذلك بايلاء، وليأتها[٦].

٢٧٥٣٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا غاضب الرّجل امرأته فلم يقربها من غير يمين أربعة أشهر فاستعدّت عليه[٧] فإمّا أن يفيىء وإمّا أن يطلّق، فإن تركها من غير مغاضبة أو يمين فليس بمؤل[٨].

١ـ في التهذيب: فان لم يف اجبر على الطلاق، وفي الاستبصار: وان لم يف جبر على الطلاق، وفي الفقيه: وان لم يفء أجبر على الطلاق.

٢ـ في الفقيه: ثم يجبر.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٠ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢ ح١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٢ ح٩٠٤.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٤ ح٤٨٢٤.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٣ ح١٠٢٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠١.

٧ـ العدوى: طَلَبُك الى وال ليُعديَك على مَن ظلمك أي ينتقم منه. واستعداه: استنصره واستعانه (لسانُ العرب). واستعدت عليه: أي طلبت النصرة والاستعانة لاخذ حقها.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١٣٣ ح١٢.

باب (٣)
عدم وقوع الايلاء إلاّ بالمدخول بها

٢٧٥٣٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايقع الايلاء إلاّ على امرأة قد دخل بها زوجها[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد مثله[٢].

٢٧٥٣٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة ـ قال: لا أعلمه إلاّ عن زرارة ـ عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايكون مؤلياً حتى يدخل [بها][٣].

٢٧٥٣٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سئل أمير المؤمنين (عليه السّلام) عن رجل آلى من امرأته ولم يدخل بها؟

قال: لا إيلاء حتّى يدخل بها.

فقال: أرأيت لو أنّ رجلاً حلف أن لايبني بأهله[٤] سنتين أو أكثر

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٣ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧ ح١٦.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٤ ح٣.

٤ـ بنى على امرأته: اذا دخل بها (المغرب).

من ذلك أكان يكون إيلاء؟[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٧٥٣٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرّجل يؤلي من امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: لايقع الإيلاء حتّى يدخل بها[٣].

٢٧٥٣٩ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا: ولايقع ايلاء حتى يدخل الرجل بأهله، ولايقع على امرأة غير مدخول بها ايلاء[٤].

باب (٤)
لا ايلاء على المتمتَّع بها

٢٧٥٤٠ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن العلا بن رزين، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لا ايلاء على الرجل من المرأة التي يتمتّع بها[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٤ ح٤.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧ ح١٧.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٣٤ ح٢.
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٣ ح١٠٢٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٣.
٥ـ التهذيب: ج٨ ص٨ ح٢٢.

باب (٥)
لا إيلاء فيما فيه المصلحة

٢٧٥٤١ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اتى رجل أمير المؤمنين (عليه السّلام) فقال: يا أمير المؤمنين انّ امرأتي ارضعت غلاماً وانّي قلت: واللّه لا أقربكِ حتى تفطميه.

فقال: ليس في الاصلاح ايلاء[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[٢].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) نحوه[٣].

أقول: الحلف على عدم الجماع مع الزوجة المرضعة يكون ـ عادةً ـ في صالحها إذ لايحصل حمل جديد فلايسبِّب قطع درّ اللبن، من هنا فلايتحقق الايلاء بهذا الحلف.

قال المحقّق الحلّي في الشرائع: (ولايقع ـ الايلاء ـ إلاّ في إضرار، فلو حلف لصلاح اللّبن، أو لتدبير في مرض لم يكن له حكم الايلاء وكان كالأيمان)[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٢ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٧ ح١٨.

٣ـ الجعفريات: ص١١٥.

٤ـ شرايع الاسلام: ج٣ ص٦٢.

وقال الشهيد الثاني في المسالك: (اشتراط وقوع الايلاء بقصد الإضرار بالزوجة بالامتناع من وطئها هو المشهور بين الاصحاب لايظهر فيه مخالف يعتدّ به فلو قصد بذلك مصلحتها ـ بأن كانت مريضة أو مرضعاً لصلاحها أو صلاح ولدها ـ لم يقع ايلاء بل يقع يميناً يعتبر فيه مايعتبر فيه، ومستند هذا الشرط من الاخبار ضعيف وعموم الآية[1] يقتضي عدمه، فان تمَّ الاجماع فهو الحجة والاّ فلا. وعلى القاعدة المشهورة فضعف المستند منجبر بالشهرة)[2].

باب (٦)
الزام الزوج بالرجوع أو الطلاق

٢٧٥٤٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن اذينة، عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول في الايلاء: إذا آلى الرجل أن لايقرب امرأته ولايمسّها ولايجمع[3] رأسه ورأسها فهو في سعة ما لم تمض الأربعة الأشهر[4]، فاذا مضت أربعة أشهر[5] وقف فإمّا أن يفيىء فيمسّها وامّا أن يعزم على الطلاق فيخلي عنها، حتى إذا حاضت وطهرت[6] من

١ـ البقرة ٢: ٢٢٦.
٢ـ مسالك الافهام: ج١٠ ص١٣١.
٣ـ في الاستبصار: ولايجتمع.
٤ـ في التهذيب: الاربعة أشهر.
٥ـ في التهذيب: الاربعة أشهر.
٦ـ في التهذيب: وتطهرت.

حيضها طلّقها تطليقة قبل أن يجامعها بشهادة عدلين، ثم هو أحق برجعتها ما لم تمض الثلاثة الاقراء[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

تفسير العيّاشي: عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام). . . . وذكر نحوه[٣].

٢٧٥٤٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل آلى من امرأته حتى مضت أربعة أشهر؟

قال: يوقف فان عزم الطلاق اعتدّت امرأته كما تعتدُّ المطلّقة وإن فاء فأمسك فلابأس[٤].

تفسير العياشي: عن أبي بصير في رجل آلى من امرأته حتى مضت اربعة أشهر قال (عليه السّلام): يوقف. . . وذكر مثله. الاّ أنّه قال: وإن امسك[٥].

٢٧٥٤٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النَّضر ابن سويد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:

١ـ الكافي: ج٦ ص١٣٠ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٣ ح٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٥ ح٩١٥.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٢٦ ح٤٤٦ الطبعة الحديثة.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٧ ح٢٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٤ ح٩٠٩.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٢٧ ح٤٤٨ الطبعة الحديثة.

سألته عن الايلاء؟

فقال: إذا مضت اربعة أشهر [و]وقف فإمّا ان يطلق وإمّا ان يفيىء.

قلت: فان طلّق تعتدّ عدّة المطلّقة؟

قال: نعم[١].

٢٧٥٤٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن منصور قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل آلى من امرأته فمرّت [به] أربعة أشهر؟

قال: يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدّة المطلّقة وإلا كفّر [عن] يمينه وأمسكها[٢].

من لايحضره الفقيه: في رواية أبان بن عثمان، عن منصور مثله[٣].

٢٧٥٤٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن سويد القلا، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل إذا آلى من امرأته فمكث أربعة أشهر فلم يف[٤] فهي تطليقة ثم يوقف، فان فاء فهي عنده [على] تطليقتين وان عزم فهي باينة منه[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٧ ح١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٤ ح٩٠٨.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٨ ح٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٤ ح٩١٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٥ ح٤٨٢٥.

٤ـ في الاستبصار: لم يف.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٤ ح٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٦ ح٩١٩.

تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[١].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على انّه إذا طلّق بعد الاربعة أشهر فهي تطليقة رجعيّة فان فاء يعني راجعها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حتى خرجت من العدّة صارت بائنة لايملك رجعتها الاّ بعقد جديد ومهر مسمىً.

٢٧٥٤٧ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام) أنّه قال: اذا أُوقف المؤلي وعزم على الطّلاق، خُلّي عنها حتى تحيض أو تطهر فاذا طهرت طلّقها، ثم هو أحقُّ برجعتها ما لم تنقض ثلاثة قروء.

وعن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثل ذلك وقال: يُشهد شاهدي عدل على الطلاق[٢].

٢٧٥٤٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المؤلي إذا وقف فلم يف طلّق تطليقة بائنة[٣].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) في الاستبصار على من يرى الامام الزامه تطليقة بائنة بشاهد الحال لضرب من المصلحة.

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٢٨ ح٤٥٣ الطبعة الحديثة.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٢ ح١٠٢٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٤ ح٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٦ ح٩١٧.

باب (٧)
عقوبة الزوج الممتنع من الرجوع أو الطلاق

٢٧٥٤٩ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في المؤلي إذا أبى أن يطلّق قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام)[١] يجعل له حظيرة من قصب ويحبسه فيها ويمنعه [من] الطعام والشراب حتى يطلّق[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٣].

تفسير العياشي: عن صفوان [بن يحيى]، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المؤلي... وذكر مثله[٤].

٢٧٥٥٠ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن حمدان القلانسي، عن اسحاق بن بنان، عن ابن بقّاح، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) إذا أبى المؤلي ان يطلّق جعل له حظيرة من قصب وأعطاه ربع قوته حتى يطلّق[٥].

١ـ في تفسير العياشي: كان علي (عليه السّلام).
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٣ ح١٠.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦ ح١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٧ ح٩٢٠.
٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٢٨ ح٤٥٢ الطبعة الحديثة.
٥ـ الكافي: ج٦ ص١٣٣ ح١٣.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[١].

٢٧٥٥١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن خلف بن حمّاد رفعه الى أبي عبدالله (عليه السّلام) في المؤلي إمّا أن يفيء أو يطلّق، فان فعل وإلاّ ضُربت عنقه[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن خلف بن حمّاد في حديث له يرفعه الى أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

أقول: الخبر ضعيف السند لكونه مرفوعاً، وحمله الشيخ الطوسي في الاستبصار على من يمتنع من قبول حكم الامام إمّا الطلاق أو الايفاء خلافاً عليه وعلى شريعة الاسلام، فانّ من هذه صفته يكون كافراً ويجب عليه القتل...

وقال السيد السبزواري في مُهذّب الأحكام: (محمول على من ردّ حكم الامام وامتنع من قبوله).

١ـ التهذيب: ج٨ ص٦ ح١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٧ ح٩٢١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٣٣ ح١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٦ ح١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٧ ح٩٢٢.

باب (٨)

جواز رجوع الزوج الى زوجته بعقد جديد

٢٧٥٥٢ـ تفسير العياشي: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) اذا بانت المرأة من الرجل هل يخطبها مع الخطّاب؟

قال: يخطبها على تطليقتين ولايقربها حتى يكفِّر يمينه[١].

باب (٩)

حكم اختلاف الزوجين في المسّ وعدمه

٢٧٥٥٣ـ التهذيب: الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) سُئل عن المرأة تزعم انّ زوجها لايمسّها ويزعم انّه يمسّها؟

قال: يحلف ثم يترك[٢].

٢٧٥٥٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال في فيئة المؤلي: إذا قال الرجل: قد فعلت، وأنكرت المرأة، فالقول قول الرجل، ولا إيلاء[٣].

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٢٧ ح٤٥١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٤٧.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٨ ح٢٥.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧٤ ح١٠٣٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٠٨.

كلمة الختام

أيُّها القارئ الكريم: لقد وصلنا ـ والحمد لله تعالى ـ الى نهاية الجزء الثامن والثلاثين من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) وقد ذكرنا فيه ما وَصل بأيدينا من الأحاديث المرويَّة عنه (عليه السّلام) حول الطلاق وغيره من الأبواب الفقهيَّة المذكورة في الفهرست.

والآن حان الوقت لكي نودّعك ـ أيُّها القارئ الكريم ـ على أمَل اللِّقاء بك في الجزء التاسع والثلاثين انْ شاء الله تعالى ويتضمَّن الأحاديث المرويَّة عن الامام الصادق (عليه السّلام) حول اليمين وأقسامها وأحكام النذر والعهد ومسائل العتق والتدبير والمكاتبة ومايتعلَّق بأبواب الصَّيد والذباحة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله المعصومين.

محمّد كاظم القزويني

قم المقدّسة ـ إيران

فهرس الكتاب

ديباجة الكتاب ٣

المقدمة ٥

كتاب الطلاق

أبواب مقدماته وشرائطه

باب (١) أبغض الحلال الى الله الطلاق ٧

باب (٢) المِطلاق الذوّاق مِن أبغض الناس الى الله ٨

باب (٣) الطلاق مكروه قبيح ٨

باب (٤) هل كان الامام الحسن مطلاقاً؟ ٩

باب (٥) شرائط صحَّة الطلاق ١٤

باب (٦) صحَّة الطلاق بالكتاب والسُنَّة ١٦

باب (٧) صحَّة طلاق الغائب ٢٤

باب (٨) شروط صحة طلاق الغائب ٢٤

باب (٩) حكم الغائب اذا رجع الى بلده وأراد طلاق زوجته ٢٨

باب (١٠) صحَّة طلاق خمسٍ من النساء ٢٨

باب (١١) لاطلاق بغير شهود ٣٠

باب (١٢) حكم من جعل الطلاق بيد الزوجة ٣٢

باب (١٣) حكم طلاق المسترابة ٣٤
باب (١٤) حكم طلاق الحامل ٣٤
باب (١٥) الطلاق ثلاثاً يقع مرَّة واحدة ٣٦
باب (١٦) النهي عن الزواج من المطلَّقة ثلاثاً في مجلسٍ واحد ٣٩
باب (١٧) النهي عن الشهادة لمن طلَّق ثلاثاً ٤٤
باب (١٨) النهي عن أن تُترك المطلَّقة بلا زوج ٤٥
باب (١٩) طريقة شرعية للزواج من امرأة طلَّقها زوجها ثلاثاً ٤٦
باب (٢٠) عدم صحَّة طلاق الصبي ٤٩
باب (٢١) عدم صحَّة طلاق السكران ٥٢
باب (٢٢) عدم صحَّة طلاق المعتوه ٥٣
باب (٢٣) عدم صحَّة طلاق هؤلاء ٥٨
باب (٢٤) عدم صحَّة طلاق المُكرَه ٥٩
باب (٢٥) عدم صحَّة الطلاق إلاّ بالاختيار ٦٠
باب (٢٦) عدم وقوع الطلاق بمجرّد تخيير المرأة ٦١
باب (٢٧) حكم نكاح العبد وطلاقه ٦٨
باب (٢٨) اشتراط صحَّة الطلاق بالتلفُّظ بالصيغة ٧٥
باب (٢٩) عدم وقوع الطلاق بالكناية ٧٧
باب (٣٠) حكم الطلاق باللُّغات المختلفة ٧٩
باب (٣١) كيفيّة طلاق الاخرس ٨٠
باب (٣٢) عدم صحَّة الطلاق قبل النكاح ٨١
باب (٣٣) عدم صحّة الطلاق التعليقي ٨٤

باب (٣٤) عدم صحَّة الطلاق في المنام ٨٧
باب (٣٥) عدم صحَّة الطلاق في غضب أو يمين ٨٨
باب (٣٦) صحَّة الطلاق بالوكالة ٨٨
باب (٣٧) حكم الطلاق في صورة تعدُّد الوكيل ٩١
باب (٣٨) حكم من طلَّق امرأة بظنّ امرأة اخرى ٩٢
باب (٣٩) حكم من طلَّق امرأته نصف تطليقة ٩٢

أبواب أقسام الطلاق وأحكامه

باب (١) كيفية طلاق السُنَّة والعدّة، وجملة من أحكامهما ٩٤
باب (٢) وجوب التحليل بعد الطلاق الثالث ١٠٠
باب (٣) المحلّل يهدم الطلقة والثنتين كما يهدم الثالث ١١٢
باب (٤) شروط المحلِّل والتحليل ١١٦
باب (٥) حكم المحلّل اذا كان عبداً ١٢١
باب (٦) حكم ما لو ادَّعت المرأة المطلّقة ثلاثاً التحليل ١٢٢
باب (٧) عدد التطليقة يتبع المرأة اذا كانت حرَّة أو أمة ١٢٣
باب (٨) طلاق الأمة تطليقتان ١٢٦
باب (٩) أحكام تحليل الأمة ١٢٧
باب (١٠) حكم طلاق زوجة المفقود وعدّتها وزواجها ١٣٤
باب (١١) حكم ما لو شهد شاهدان على الطلاق فتزوّجت المرأة ثم أنكر الزوج ١٣٩
باب (١٢) حكم ما لو شهد شاهدان على موت الزوج

فتزوَّجت المرأة ثم حضر الزوج ١٤١
باب (١٣) حكم الزوجة اذا أُخبرت بموت زوجها فاعتدَّت وتزوّجت ثم جاء الزوج ١٤٢
باب (١٤) استحباب الاشهاد على الرجعة ١٤٣
باب (١٥) حكم من أنكر طلاق زوجته . . . ١٤٤
باب (١٦) حكم من طلَّق امرأته وهو غائب ثم نوى الرجعة ولم يُبلغها فتزوَّجت ١٤٥
باب (١٧) حكم من طلَّق امرأته غائباً ثمَّ قَدِم وأقام معها ثم ادَّعت الحبل ١٤٦
باب (١٨) حكم من طلَّق امرأته ثم راجعها في العدَّة ١٤٧
باب (١٩) حكم من جامع امرأته في العدَّة أو بعدها ١٤٨
باب (٢٠) جواز رجوع الزوج الى زوجته المطلَّقة قبل الحيضة الثالثة ١٤٨
باب (٢١) كراهة الرَّجعة بغير قصد الامساك ١٤٩
باب (٢٢) صحَّة الطلاق الثاني بعد الرجوع من غير جماع وعدم وقوعه للعدّة إلاّ بالمواقعة بعد الرجوع ١٥٠
باب (٢٣) صحَّة الطلاق قبل الموت ١٥٣

كتاب العدّة

أبواب العُدَد

باب (١) حكم من طلّق امرأته قبل الدخول ١٥٥

باب (٢) ثلاث لا عدَّة لهنَّ ١٥٨
باب (٣) عدّة الفتاة المطلّقة التي لم تحض بعد، ثم حاضت ١٦١
باب (٤) عدّة الصبيّة المطلّقة قبل البلوغ ١٦٢
باب (٥) عدَّة الأمة التي لم تدرك الحيض ١٦٣
باب (٦) عدَّة المطلَّقة التي تحيض والتي لاتحيض وهي في سِنّ مَن تحيض ١٦٤
باب (٧) عدَّة المطلَّقة التي حاضت مرَّة واحدة ثم يئست ١٧٦
باب (٨) عدَّة المستحاضة ١٧٦
باب (٩) عدَّة الحامل اذا وضعت واحداً والثاني لازال في بطنها ١٧٧
باب (١٠) إنقضاء عدّة طلاق الحامل بوضع حملها ١٧٨
باب (١١) جواز الزواج بالمطلّقة الحامل بعد الوضع ١٨٢
باب (١٢) متى تنتهي عدَّة المطلَّقة؟ ١٨٣
باب (١٣) مبدء عدّة الطلاق ١٨٧
باب (١٤) وجوب اقامة المطلّقة الرجعيَّة في بيت زوجها ١٩٠
باب (١٥) عدم جواز اخراج المطلَّقة الرجعية إلاّ أن تأتي بفاحشة ١٩٢
باب (١٦) استحباب اظهار المطلّقة الرجعية زينتها لزوجها ١٩٣
باب (١٧) حكم خروج المطلّقة الرجعية والمتوفّى عنها زوجها وحجّهما ١٩٦
باب (١٨) وجوب عدّة الوفاة على الزوجة من يوم يبلغها الخبر ١٩٨
باب (١٩) عدّة المتوفّى عنها زوجها ٢٠٢

باب (٢٠) عدّة المتوفّى عنها زوجها في المتعة ٢٠٤
باب (٢١) عدّة الحامل المتوفّى عنها زوجُها ٢٠٦
باب (٢٢) كيفية حِداد الزوجة على زوجها ٢٠٩
باب (٢٣) الحكمة في الفرق بين عدَّة الطلاق وعدّة الوفاة ٢١٦
باب (٢٤) النهي عن كتمان موت الرجل عن أهله ٢١٦
باب (٢٥) حكم نفقة المرأة المتوفّى عنها زوجها ٢١٧
باب (٢٦) وجوب عدَّة الوفاة على المطلَّقة الرجعيَّة ٢١٨
باب (٢٧) ثبوت الميراث للزوجين في العدَّة الرجعيَّة ٢١٩
باب (٢٨) عدّة الأمة من الطلاق أو وفاة الزوج ٢٢٠
باب (٢٩) عدّة النصرانية اذا مات عنها زوجها عدّة المسلمة ٢٣٠

كتاب الخُلع والمباراة

باب (١) معنى الخُلع ٢٣١
باب (٢) عدم صحة الخلع إلاّ بالكراهة والتمرُّد من المرأة ٢٣٢
باب (٣) الخلع بمنزلة الطلاق ٢٣٨
باب (٤) من أحكام الخُلع والمباراة ٢٣٩
باب (٥) لاتُمتَّع المختلَعة بشيء ٢٤٢
باب (٦) عدم وجوب السكنى والنفقة للمختلعة ٢٤٣
باب (٧) كيفيَّة توبة المختلَعة ٢٤٤
باب (٨) عدَّة المختلَعة والمبارئة ٢٤٤
باب (٩) الكراهة في المباراة من الزوجين وأحكام المباراة ٢٤٦

باب (١٠) المباراة بمنزلة الطلاق ٢٤٩

كتاب الظهار

باب (١) حرمة الظهار وكيفية ايقاعه ٢٥١
باب (٢) كيفيّة صيغة الظهار ٢٥٢
باب (٣) كفّارة الظهار ٢٥٤
باب (٤) متى تجب كفّارة الظهار؟ ٢٥٥
باب (٥) سقوط كفّارة الظهار بالطلاق ٢٥٥
باب (٦) وجوب كفّارة الظهار بالرَّجعة بعد الطلاق ٢٥٦
باب (٧) اعتبار شرائط الطلاق في صحّة الظهار ٢٥٨
باب (٨) اشتراط الدخول في وقوع الظهار ٢٦٠
باب (٩) كفّارة ظهار المملوك ٢٦١
باب (١٠) حكم الظهار من الأمة ٢٦٤
باب (١١) حكم من حلف بالظهار ٢٦٧
باب (١٢) حكم من ظاهر ولم يقدر على الكفّارة ٢٦٨
باب (١٣) حكم من ظاهر من عدَّة نساء بكلام واحد ٢٦٩
باب (١٤) حكم الجماع قبل كفّارة الظهار ٢٧١
باب (١٥) جواز تعليق الظهار على الوطء وعدم تحققه قبل حصوله ٢٧٦
باب (١٦) تعدّد الكفّارة بتعدّد الظهار ٢٧٨
باب (١٧) وجوب كفارة واحدة على الايلاء والظهار دفعة

واحدة ٢٨١
باب (١٨) وجوب الترتيب في كفّارة الظهار ٢٨٢
باب (١٩) عدم وقوع الظهار عن طلاق وكذا العكس ٢٨٧
باب (٢٠) كفاية عتق الصبي المملوك وأمّ الولد في الكفّارة ٢٨٨
باب (٢١) من لايجزي عتقهم في الكفّارة ٢٩٠
باب (٢٢) معنى «رقبة مؤمنة» ٢٩٢
باب (٢٣) حكم من صام في الكفّارة ثم وجد مايعتق ٢٩٣
باب (٢٤) حكم من عجز عن الكفّارة فصام ثم أيسر ٢٩٤
باب (٢٥) حكم من صام أحد وثلاثين يوماً في الكفارة ٢٩٤
باب (٢٦) حكم من عجز عن الكفارة ٢٩٥
باب (٢٧) عدم جواز عتق اليهودي والنصراني في كفّارة الظهار ٢٩٦

كتاب اللِّعان

باب (١) كيفيَّة اللِّعان ٢٩٧
باب (٢) عدم وقوع اللِّعان بين الصغيرين ٣٠٣
باب (٣) ثبوت الحدِّ على كلا الزوجين عند النكول ٣٠٣
باب (٤) عدم ثبوت اللِّعان إلاّ بعد الدخول ٣٠٤
باب (٥) اشتراط اللِّعان بالمعاينة وحكم ما لو كذَّب الزوج نفسه ٣٠٦
باب (٦) ثبوت اللِّعان مشروط بنفي الولد ٣١٠
باب (٧) ولد اللِّعان ينسب الى أُمِّه ٣١١
باب (٨) حكم الاقرار بالولد بعد النفي ٣١٢

باب (٩) حكم من أقرَّ بولده ثمَّ نفاه ٣١٤
باب (١٠) حكم من ادَّعى ولداً لايُعرف له أب ثمَّ نفاه ٣١٦
باب (١١) حكم الاقرار بولد ونفي آخر ٣١٧
باب (١٢) حكم الطلاق بعد القذف ٣١٧
باب (١٣) حكم المرأة اذا وضعت لأربعة أشهر ٣١٨
باب (١٤) حكم من قال لامرأته: لم أجدكِ عذراء ٣١٨
باب (١٥) حكم من قذف امرأته ثم كذَّب نفسه ٣٢١
باب (١٦) عدم رجم الحبلى ٣٢٣
باب (١٧) ثبوت الحدّ على من قذف امرأة غائبة ٣٢٤
باب (١٨) ثبوت الحدّ على الزوج ان قذف امرأته بعد اللِّعان ٣٢٤
باب (١٩) ثبوت اللِّعان بين الحُرّ والزوجة المملوكة وبين المملوك والحرّة وبين العبد والامة ٣٢٥
باب (٢٠) ثبوت اللِّعان بين المسلم والنصرانيّة والذميّة ٣٢٨
باب (٢١) عدم وقوع اللِّعان في زواج المتعة ٣٣٠
باب (٢٢) عدم ثبوت اللِّعان بقذف الخرساء والصمّاء وثبوت التحريم المؤبّد بمجرد القذف ٣٣١
باب (٢٣) عدم ثبوت اللِّعان بقذف الأصمّ ٣٣٣
باب (٢٤) حكم شهادة أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها ٣٣٣
باب (٢٥) حكم موت المرأة قبل اللِّعان ٣٣٥

كتاب الايلاء

باب (١) كيفيّة الايلاء ومدّتُه ٣٣٧
باب (٢) الفرق بين الايلاء والهجران ٣٤٤
باب (٣) عدم وقوع الايلاء إلاّ بالمدخول بها ٣٤٦
باب (٤) لا ايلاء على المتمتَّع بها ٣٤٧
باب (٥) لا ايلاء فيما فيه المصلحة ٣٤٨
باب (٦) الزام الزوج بالرجوع أو الطلاق ٣٤٩
باب (٧) عقوبة الزوج الممتنع من الرجوع أو الطلاق ٣٥٣
باب (٨) جواز رجوع الزوج الى زوجته بعقد جديد ٣٥٥
باب (٩) حكم اختلاف الزوجين في المسّ وعدمه ٣٥٥
كلمة الختام ٣٥٧
فهرس الكتاب ٣٥٩